الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: علم التنظيم السياسي والإداري
تخصص: إدارة وحكـــــــــامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): سامية فلتان

تحت عنوان

سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالجودة الشاملة دراسة ميدانية لجامعة محمد بوضياف - المسيلة .
2012-2018

أعضاء لجنة المناقشة:

د/فاطمة بودرهم	جامعة المسيلة	رئيســا
د/فوزية شرقي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/عنترة بن مرزوق	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

دهداء

أسال الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الجهد المتواضع في ميزان الحسنات، يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

إلى وطني الحبيب ...محبة صدق ووفاء رب اجعل هذا بلدا آمنا وأرزق أهله من الثمرات؛

إلى رمز المحبة والوفاء والعطاء أمي وأبي

أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية؛

كما أهديه إلى الدكتورة فوزية شرقي حفضها الله؛

إلى رمز الكرم والجود الأستاذ نور الدين دومي حفضه الله؛

إلى إخوتي وأخواتي... تقديرا وفاء؛.

إلى كل من ساهم في مساندتي وتشجيعي ونصحي ولو بكلمة طيبة شكرا وعرفانا؛

أهدي هذا الجهد المتواضع.

سامية فلتان

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره جل في علاه الذي وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع،

ونسألك اللهم أن تجعل هذا البحث ثمرة علم تنفع الأمة،

و نصلي ونسلم على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وهنا يقف قلمنا وقفة تقدير واحترام لمن تحملتنا ولم تضجر من تساؤلاتنا ولم تبخل بتوجيهاتها الحكيمة و إعطائنا من عملها الدقيق الكثير دون تردد أو كلل، يطيب لنا أن نتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى الدكتورة فوزية شرقي نسال الله أن يسدد خطاها على طريق الحق والعلم.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة

وكذلك الشكر موصول مفعماً بالاحترام والتقدير للهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

كما اصل الشكر إلى استاذنا الكريم نور الدين دومي.

وأخيرا يخط قلمنا شكر وتقدير لأهل بيتنا الذين لم يدخروا جهد اً في مساعدتنا في إنجاز هذا البحث.وأخص بالذكر أمي التي كانت عونا وسندا لي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

سامية فلتان

سامية فلتان

مقدمة

مقدمة

أدرك القادة السياسيون في مختلف الحكومات والأنظمة السياسية أهمية حقل السياسات العامة التي تهدف إلى حل المشكلات المجتمعية وتحقيق العديد من الفوائد على مستوى كل المجالات السياسية؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية...الخ.

وعليه في ظل الاهتمام المتزايد بهذا الحقل عالميا واختلاف ميادين البحث فيه؛ لتشمل بذلك السياسة التعليمية التي تكون قادرة على استيعاب التغيرات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهنا نجد أن مؤسسات التعليم العالي رائدة للتغيير بالكيف وبناء المستقبل، لذلك وجب الاهتمام بسياسة التعليم العالي لما لها من أهمية ودور في إنتاج مخرجات متميزة من أجل تنمية المجتمع.

إذْ شاع في العقود الأخيرة استخدام مصطلح الجودة الشاملة حتى أضحى من أكثر المصطلحات شيوعا في جل المجالات، وأصبحت الجودة الشاملة متطلبا أساسيا في جميع الميادين.

حيث يرتبط الأخذ بالجودة الشاملة في التعليم العالي إلى تحقيق العديد من الفوائد منها الرقي بالموارد البشرية والعلم؛ اشباع حاجات الطلبة والمتطلبات المجتمعية المتزايدة خصوصا في ظل اقتصاد المعرفة والمنافسة المتزايدة؛ إضافة إلى التحسين المستمر لمخرجات التعليم عن طريق تقويمها وتخفيض درجة العيوب التي تعتري البعض من أجزائها.

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى من خلال سياستها في مجال التعليم العالي إلى المواءمة والتوافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل؛ المنافسة واقتصاد المعرفة من خلال معايير الجودة الشاملة في سياسة التعليم العالي على مستوى الجامعات الجزائرية.

وعليه سأحاول من خلال هذا الموضوع، البحث عن العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة باعتبارهما من أهم متطلبات عصرنا الحالي.

1. مبررات اختيار الموضوع :

يمكن تلخيص أهم مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

المبرر الذاتي:

لا ريب أن اختيار الموضوع محل الدراسة لم يكن من باب الصدفة؛ بل كان نتيجة لتفكير عميق بخصوص الإشكاليات التي تعتري سبل الباحث؛ ولكوني وحدة أساسية من هذه المنظومة التعليمية استشعرت بالأهمية البالغة للخوض في موضوع سياسة التعليم العالي في الجزائر؛ بالإضافة لكون هذا الموضوع يطرح تساؤلات جمة سواء على المستوى الشخصي او المجتمعي. لذلك فضولي العلمي حفزني للبحث في أغوار هكذا عناوين التي لم تستهلك كثيرا، وبيئتها في حركة متسارعة ومتفاعلة باستمرار مما يضمن التحيّين الدائم لمتغيرات الدراسة.

المبررات الموضوعية:

- التعرف على المفاهيم المختلفة لسياسة التعليم والجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية.
- دراسة وتوضيح العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة.
- محاولة التعرف على مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية.
- التعرف على توجهات سياسة التعليم العالي بالجزائر خصوصا ضمن متطلبات الجودة الشاملة.
- البحث عن عناصر انسجام وتكيُف الجامعة الجزائرية بمعايير الجودة المعمول بها؛ وكذا انسجامها مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية التي تتفاعل ضمنها.

2. أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذه الدراسة، في كون موضوع سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ويعتبر مجال التعليم العالي قطاعا استراتيجيا في الدولة.

ويمكن إيجاز أهمية الدراسة في هذه النقاط التالية:

- يعد التعليم العالي من أهم القطاعات الإستراتيجية في الدولة، حيث ازداد الاهتمام بالجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بسب العلاقة المباشرة فيما بينهما، وكذا لما لهما من ارتباط وثيق بالنمو المجتمعي والاقتصادي.
- ازدياد الاهتمام بضمان بالجودة الشاملة خصوصا في ظل المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي على استقطاب الطلبة والحصول على الدعم المالي من الحكومات.
- يعتبر نظام التعليم العالي احد الركائز الأساسية في المجتمع؛ لذلك وجب على الإدارة العليا في الجامعة أن تقوم بتخطيط سياسة تعليم عالي ذات معايير جودة عالية، التي تكفل بها مستوى عالي من الخدمات التعليمية على مستويات جمّة. والذي بدوره يحقق مخرجات عالية الجودة تساهم في رفع تحديات ورهانات التنمية الشاملة.

3. أهداف الدراسة

تنطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. الأهداف العلمية:

- إبراز الحاجة إلى معرفة وتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؛
- التعرف على مدى ملائمة سياسة التعليم في جامعة المسيلة مع متطلبات الجودة الشاملة؛
- رصد جوانب القوة والضعف في سياسة التعليم في جامعة محمد بوضياف المسيلة من منظور الجودة الشاملة.

ب. الأهداف العملية:

- السعي إلى معرفة العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؛ وبيان الأدوات والأساليب لوضع هذه الأُطر موقع التنفيذ.

- بيان أهمية الجودة الشاملة في التعليم العالي كمحور للإقامة نظام الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم يمكن تحديد معالم إشكالية الدراسة، وذلك عن طريق صياغتها على النحو التالي:

ما مدى ارتباط سياسة التعليم العالي بالجودة الشاملة في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2012-2018؟.

وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي العلاقة النظرية بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؟.
- ماهو واقع سياسة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية؟.

4. فرضيات الدراسة

في نفس السياق الفكري السابق لإشكالية البحث تم تصميم وصياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة واختبار صحتها، وأملا في تحقيقها ميدانيا:

- الفرضية الرئيسية الأولى:

- هناك علاقة بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

- الفرضيات الفرعية الخاصة بالشق النظري:

- توجد علاقة بين سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة.
- توجد علاقة بين سياسة التعليم العالي ومعايير ضبط الجودة الشاملة.

- **الفرضيات الفرعية الخاصة بالشق الميداني:**

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من **عمداء ونواب كليات ورؤساء المخابر** جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من **أعضاء الهيئة التدريسة** بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

2. الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من عمداء، رؤساء الاقسام ونوابهم والهيئة التدريسية ورؤساء المخابر بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (**السن** ، **الخبرة**).

2 . 1 . الفرضيات الفرعية: وتضم هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية كما يلي:

-الفرضية الفرعية الأولى: يوجد فروق معنوية السن في كل من **سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة.**

-الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير الخبرة في كل من **سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة.**

3. . الفرضية الرئيسية الثالثة:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي** حسب تصورات المبحوثين **من أعضاء الهيئة التدريسية** بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي حسب تصورات المبحوثين من الهيئة التدريسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (الجنس، السن،كلية العلوم الإنسانية،كلية العلوم التطبيقية ، الوظيفة الحالية)

3 . 1 . الفرضيات الفرعية الثانية: وتضم أربع فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير الجنس في كل من **سياسة التعليم العالي ومعايير الجودة الشاملة**

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير السن في كل من **سياسة التعليم العالي ومعايير الجودة الشاملة.**

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير دائرة التخصص في كل من **سياسة التعليم العالي ومعايير الجودة الشاملة.**

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير المركز الوظيفي في كل من **سياسة التعليم العالي ومعايير الجودة الشاملة.**

1. حدود الدراسة:

أ. **الحدود المكانية:** ينصب اهتمامنا في هذه الدراسة حول سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالجودة الشاملة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة. والتي تتفاعل ضمنها مجموعة من الفاعلين القائمين على تنفيذ نصوصها، وذلك من خلال الهياكل التي حددناها في الأجهزة التالية:

- **مقر رئاسة جامعة محمد بوضياف المسيلة.**
- **عمادات كلية جامعة محمد بوضياف المسيلة.**
- **رئاسات أقسام جامعة محمد بوضياف المسيلة.**

- **مقر المخابر جامعة محمد بوضياف.**

ب. الحدود الزمانية: يتراوح مجال الدراسة بين 2018/2012 م، باعتبار أنّ هذه السنوات شهدت توجها إصلاحيا في إطار إصلاح التعليم العالي من خلال إنشاء اللجان المشتركة ومجلس ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

2. الدراسات السابقة:

حظي كل من موضوعي سياسة التعليم والجودة الشاملة في التعليم العالي باهتمام الباحثين والمفكرين كل حسب مجال دراسته، وقد نتج عن ذلك العديد من الدارسات والأبحاث النظرية والميدانية، والتي تناولت مدى تطبيق الجودة الشاملة وعلاقتها ببعض المتغيرات المختلفة؛ ومن بين المراجع والمصادر المعتمدة والمستعان بها في هذه الدراسة نذكر التالي:

دراسة أسماء عميرة بعنوان"**إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي . دراسة لجامعة جيجل**"، **رسالة ماجيستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة 02، 2012-2013.**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي؛ من أجل اكساب المؤسسة مكانة تنافسية في السوق العالمية وخصت بذلك دراسة ميدانية لجامعة جيجل.وانتهت إلى عدد من النتائج منها:

- ✓ أن الجودة الشاملة تعتبر نظاما منهجيا متكاملا يحقق فوائد كثيرة على مستوى مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ ان الجودة الشاملة تعد منهجا فعالا بامتياز ومحفزا قويا للجامعات العربية للبحث في هذا المنهج والعمل به من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية .

دراسة الباحثة حياة فرد رسالة ماجيستير بعنوان"**تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر 2003-2013**"؛ ارتكزت هذه الدراسة على الكشف عن كيفية صنع السياسة التعليمية في الجزائر ومدى التقارب بين المجال النظري والتطبيقي لها وذلك بأخذ دراسة السياسة التعليمية من 2003 إلى 2013 كإطار للدراسة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ أن السياسة التعليمية لا تخضع لمنهجية الإعداد العلمي الدقيق الذي يحقق التنمية للمجتمع.
- ✓ عدم التشخيص الدقيق للبيئة الداخلية والدولية.
- ✓ تبني سياسات غير نابعة من الواقع مما أدى إلى تكريس التبعية العلمية ولاقتصادية والسياسية.

بالإضافة إلى الدوريات نجد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد 26، مارس 2016 بمقال عنوانه **نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي مع عرض تجارب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض الجامعات الأخرى** لحياة سيد وبختة حداد، حيث تناولا في هذا المقال واقع تطبيق الجودة الشاملة قطاع التعليم العالي وذلك بعرض التجارب المختلفة للجامعات سواء على مستوى العملية التعليمية أو على مستوى الطلاب.

حيث توصل الباحثان إلى أن الجامعات أصبحت تسعى إلى تحقيق معايير الجودة الشاملة من خلال إدخال جانب المنافسة على المستوى المحلي والدولي.

أما فيما يخص الملتقيات نجد الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة عبد الحميد ابن باديس،29 –30 أكتوبر 2013 حول معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي، نجد دراسة خليفة يعقوبي و أمحمد الحاج بوروية حول **معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في الجزائر: وجهة نظر محور العملية التعليمية** حيث تطرقا في هذه الدراسة إلى أعلى جودة في الخدمات التعليمية لذلك فالسبيل لذلك الاهتمام بالعملية التعليمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

ألقت الدراسات السابقة الضوء على متغير الجودة الشاملة باعتباره من الدراسات الحديثة على المستوى العلمي حيث أن الدراسات من بين الانتقادات الموجهة إليها:

- ✓تركيزها على متغير أعضاء الهيئة التدريسية وعدم الاهتمام بالمحاور الأخرى للجودة الشاملة.
- ✓تركيزها على كيفية صناعة سياسة التعليم العالي دون أن ربطها بمعيار الجودة الشاملة باعتبارها معيار أساسي لصياغة السياسات العامة.

امتازت الدراسة الحالية بمحاولة إيجاد العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؛ والأخذ بمدخل ضبط الجودة الذي يضمن فعالية السياسة التعليمية في النظام التعليمي.

3. المنهج و أدوات الدراسة المستخدمة:

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج والأدوات المختلفة والملائمة لكل موضوع وطبيعة إشكالية كل البحث، وهذا بغية تيسيير مسلك الباحث لتفسير وفهم الظواهر التي يعتريها الإبهام والغموض. لذلك تم الاعتماد على المناهج والاقترابات التي تمكننا من فهم وتفسير طبيعة الارتباط بين متغيرات إشكالية و فرضيات الدراسة:

أ. المنهج التاريخي:

نهدف من خلال استعمال هذا المنهج التعرف على مجمل تطورات سياسة التعليم العالي في الجزائر؛ وكذا تقصى المراحل والعوامل التي تبلورت ضمنها مختلف السياسات المرتبطة بمفهوم الجودة.

ب. المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على أساس وصف الظاهرة محل الدراسة، وتتبع جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كما وكيفا، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وبيان

خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. [1]

ت. **منهج دراسة حالة:** تعني كلمة حالة في اللغة العربية حال الشيء، سواء كان شخصا، أوحيوانا أوتنظيما ...الخ. هذا يعني أنها تفيد في تحديد وضع الشيء من حيث تكوينه الخاص في إطار المحيط المتفاعل معه. ما يميز منهج دراسة الحالة عن المناهج العلمية الأخرى كونه يهدف إلى التعرف على وضعية فريدة ومعينة دون غيرها من الوحدات المشابهة ويتم ذلك بطريقة تفصيلية ودقيقة، والتي لا يمكن تعميم نتائجها على بقية الحالات المشابهة إلا بقدر تعلق الأمر بمدى مطابقة وتماثل هذه الحالة على الحالات الأخرى، هذا ما نصبو إليه في حالة دراسة مقر رئاسة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة دون غيرها من الحالات المشابهة لمثل هذه المؤسسة على المستوى الوطني أو العالمي.[2]

4. صعوبات الدراسة :

- اقتصرت هذه الدارسة على الإدارة العليا ولم تأخذ بعين الاعتبار جميع الموظفين في كل المستويات الإدارية في المؤسسة.
- ضيق الوقت، حيث أن الطالبة مقيدة بفترة زمنية محددة لانجاز هذه الدارسة.
- صعوبة الالتقاء ببعض المدارء لتسليمهم الاستبيان.
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان من قبل البعض.
- رفض استلام الاستبيان بداعي عدم وجود الوقت الكافي للإجابة عن الأسئلة وصعوبة إجراء المقابلات مع الفاعلين في النظام.

[1] عمار بوحوش، ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص،120.

[2] أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1999، ص،128.

5. تقسيم الدراسة :

قصد الإلمام بحيثيات ومتطلبات البحث، تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول يختص بعرض الجوانب النظرية في الموضوع " **بالإطار المفاهيمي لمتغير سياسة التعليم العالي**"، والذي يحتوي على أربعة مباحث: ويتضمن **ماهية سياسة التعليم العالي.** ـ تم التطرق فيه إلى **أهمية وأهداف سياسة التعليم العالي.**ـ ثم تم تناول **مقومات سياسة التعليم العالي.**ـ ثم تطرقنا إلى **تطور سياسة التعليم العالي في الجزائر.**

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى "**بالإطار المفاهيمي لمتغير الجودة الشاملة في التعليم العالي**" من خلال أربعة مباحث: يتناول **مفهوم وخصائص الجودة الشاملة في التعليم العالي** ـ يلي ذلك **دواعي ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي ـ** وتم التطرق فيه إلى **مبادئ ومراحل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي**ـ تم تناول **معايير وآليات ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي.**

الفصل الثالث: تم تناول "**الدراسة الميدانية المتعلقة بمقر رئاسة جامعة محمد بوضياف المسيلة**"، ويحتوي على ثلاثة مباحث: **نبذة عن التطور التاريخي لجامعة محمد بوضياف المسيلة**ـ تم التطرق إلى **عرض الإجراءات للدراسة الميدانية ومناقشة منهجية الدراسة الميدانية** ـ يلي ذلك **تحليل النتائج واختبار الفرضيات.**

وستُختتم هذه الدراسة بخاتمة عامة، نستعرض فيها أبرز النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسياسة التعليم العالي

تمهيد

تحتل سياسات التعليم العالي مكانة متزايدة الأهمية في البرامج الوطنية ،حيث تعتبر هذه السياسة من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين وبناء المجتمعات ؛وهي بذلك تضمن التسيير الجيد الذي يحقق الأهداف والغايات المرجوة في ميدان التعليم خاصة وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

حيث أن ادبيات الدراسات المعاصرة زخرت بجملة من المفاهيم الحديثة لسياسات التعليم العالي التي عكست في مجملها التغيرات والتحولات التي شملت جميع المجالات.

ووفق هذا الإطار أخذت هذه السياسة حيزا واسعا في مجال البحث العلمي ؛كما انها ترتبط بأهداف ؛عمليات وبنية النظم التعليمية ؛وخاصة باعتبارها جزءا من السياسة العامة للدولة.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لسياسة التعليم العالي؛وذلك من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأول : ماهية سياسة التعليم العالي.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف سياسة التعليم العالي.

المبحث الثالث: مقومات سياسة التعليم العالي.

المبحث الرابع: تطور سياسة التعليم العالي في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم وخصائص سياسة التعليم العالي.

سنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم سياسة التعليم العالي مع إبراز أهم التعاريف، أما في المحور الثاني سنعكف على دراسة وتحليل أبرز خصائص سياسة التعليم العالي.

المطلب الأول : مفهوم سياسة التعليم العالي.

أولا: تعريف السياسة[1]

كلمة سياسة مشتقة من الفعل "ساس" ؛ "يسوس"؛ بمعنى تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم . وتستخدم للدلالة على القيادة والرئاسة والمعاملة .

كلمة سياسة كما وردت في " **لسان العرب**" تعني "الرياسة"؛ويقال ساس الأمر سياسة أي قام به، والأمر هنا مرتبط مبدئيا بما يتعلق بأمر الناس.

وعندما نقول "سوسه القوم أي جعلوه يسوسهم؛ ويرأسهم ويتولى أمرهم؛ لذلك فإن السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه.ويذكر المعجم العربي الأساسي أن السياسة هي المبدأ المعتمد الذي تتخذ الإجراءات بناء عليه.[2]

ففي " **قاموس المحيط** " نجد أنّ "سست الرعية سياسة، أي أمرتها ونهيتها، وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه، بمعني أدب وأمر." [3]؛ويتبين ان السياسة بالمعنى اللغوي في العربية تتمحور حول تدبير الأمر والقيام بشؤونه.

عرفها (Presthus) بأنه: " أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أوالافراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلية "[4]. وهي وفق هذا المفهوم السياسة تخرج عن

---

[1] عبد الوهاب الكيالي؛ موسوعة السياسة ج 3، (بيروت :المؤسسة العربية للنشر والتوزيع)،1981، ص363.

[2] شوكت أشتي ،**السياسة تطور المعنى وتعدد المقاربات**، بيروت: دار أبعاد،2007، ص14.

[3] الفيروز ابادي، قاموس المحيط ج 1، (القاهرة، دس ن)،1913، ص222 .

[4] عبد النور ناجي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** ،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع ،2014، ص11.

كونها الفعال الصادرة عن جهات معينة لتحقيق أهداف معينة. وعرفها **موريس ديفرجيه** بأنها "علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافة".[1]

وعرفت كعملية على أنها"مرشد للتفكير في اتخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدد، وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرارات.[2]

أما المضمون الاصطلاحي قد تعددت التعاريف الاصطلاحية في اللسانين العربي والانجليزي،ومن أحسن ما ورد في هذا الصدد :

أما **المعنى الاصطلاحي** للسياسة أنها النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والتوافق بين المطالب السياسية الاجتماعية.[3]

كما تعرف أيضا " فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة والدولة ".[4]

ثانيا : تعريف التعليم العالي

لقد تعددت التعاريف واختلفت حول التعليم العالي؛ لكن تجدر الإشارة إلى أن الباحثين يستعملون مصطلح التعليم العالي كمرادف لمصطلح التعليم الجامعي على أساس أن الجامعة هي التي تختص بكل ما يخص التعليم العالي والبحث العلمي؛ في تمثل العنصر البشري العالي الكفاءة والأداء الجيد من أجل تقديم الخدمات ذات الكفاءة.

حيث يعرف التعليم العالي على أنه عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما ويعادلها ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من الجوانب، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.[5] يتمحور هذا التعريف على أن الطالب الهدف

---

[1] **نزيهة عمران**، دور إصلاح سياسة **ل م د** LMD في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية (رسالة دكتوراه منشورة)، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص20.

[2] **المرجع نفسه**، ص20.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق الذكر**، ص362.

[4] **المرجع نفسه**، ص363.

[5] **عبد الباسط الهويدي، عبد اللطيف قنوعة**، "تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية"، **مجلة العلوم الإنسانية** العدد 31- 30، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ماي2013، ص29.

الأساسي للتعليم العالي حيث يعمل على إعداده مهنيا عن طريق تنمية قدراته الفكرية والإبداعية، وهذا حتى يساهم في تحقيق التنمية بكل أبعادها البلاد.

كما يعرف التعليم العالي على أنه قمة الهرم التعليمي، الذي يتم من خلاله إعداد الثروة البشرية، اللازمة لخدمة المجتمع[1]. يحدد هذا التعريف على أن التعليم العالي من أهم اهدافه صناعة العنصر البشري القادر على مواجهة الصعوبات والتعديات التي تواجه المجتمع.

التعليم العالي هو مرحلة مميزة تقع بعد المرحلة الثانوية وهذا ما يؤكده التعريف الوارد في الجريدة الرسمية: " يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من ظرف الدولة. "[2]

كما تم تعريف التعليم العالي من طرف (44) بلدا في الندوة التي نظمتها اليونيسكو (UNESCO) في إفريقيا سنة 1977 حيث عرفوه على أنه :"انه شكل من أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات كالجامعات ومعاهد التربية والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين.[3] من الملاحظ أن هذا التعريف يركز على القوى البشرية بما في ذلك من طلاب؛ هيئة التدريسية وهيكل الجامعة وذلك من خلال إعدادهم .

من خلال ماسبق يمكن القول أن التعليم العالي يقدم تكوينا عاليا للطلاب ؛فهو يعتبر مرحلة تعليم متخصص في مجال معين. فالتعليم العالي يوفر رأس المال البشري وذلك بما يتكيف مع سوق العمل وهذا ما يجعل من هذه المؤسسات أن تستجيب لمتطلبات المجتمع و السوق وبما في ذلك مختلف المؤسسات والقطاعات الأخرى .

---

[1] لمياء محمد أحمد السيد، حامد عمار، **العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية**، بيروت: الدار المصرية واللبنانية للنشر، سنة 2000، ص25.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 99-05 المتضمن **القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية** العدد 24، المؤرخ في 4 أفريل1999، ص05.

[3] **UNESCO**, « Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur L'enseignement supérieur au XXIe siècle Vision et actions ». Rapport Final UNESCO : (Paris 5–9 octobre 1998), P1, [{web :www.unesco.org.}.{http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001163/116345f.pdf}]. [Consulter : le 03-03-2018].

فالعالم اليوم أصبح يولي اهتماما واسعا للتعليم العالي وذلك لاشتداد التنافس في كل المجالات التي تسعى لاكتساب ميزة تنافسية تسمح لها بالحفاظ على الصدارة فالتعليم أصبح يعتبر استثمار لرأس المال البشري من خلال تكوين اليد الفنية المؤهلة لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص .[1]

كما ان قطاع التعليم العالي اصبح قطاعا استراتيجيا تسعى من خلاله المؤسسات بشتى أنواعها إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة التي تعتم بأساسها على قطاع التعليم العالي لكن شرط أن يصاحب التعليم الجامعي الجودة لكي تكون مؤسسات التعليم العالي فعالة لكي تزود المجتمع بحاجاته ذات النوعية العالية المستوى .

. ثالثا: تعريف سياسة التعليم العالي

تتعدد مفاهيم سياسة التعليم العالي من حيث اللفظ حيث يمكن الأخذ بعدة تعريفات من هذا المفهوم وهي كالأتي:

تعرف سياسة التعليم العالي على أنها :"مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة، لتنظيم توجيه التعليم فيها، وذلك لخدمة الأهداف العامة والمصلحة الوطنية، حيث يتم تحديد انطلاقا من واقع المجتمع."[2] فهي بذلك تتضمن مجموعة الأطراف التي تحديدها لخدمة المجتمع.

كما تعرف على أنها: "الأحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية والتي يجب أن تبذل لتحقيق أغراض أو تطلعات تستهدف المجتمع أو أفراده في مرحلة من مراحل تطوره."[3] حيث أن السياسة التعليمية تترجم من خلال القوانين وإصدار اللوائح والبرامج المطلوبة.

كما تعرف أيضا على أنها :"مجموعة من المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ

[1] محمد السعيد بن غنيمة، **المرجع سبق ذكره**، ص19.

[2] مصطفى هاني بنى، **السياسة التعليمية والنظام السياسي**، عمان: دار جرير، 2007، ص250.

[3] عبد الجواد بكر، **السياسة التعليمية وصنع القرار**، طنطا: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص04.

قراراتها."[1] تحدد السياسة التعليمية من خلال القوانين التي تقوم الدولة بإصدار والقرارات التي يتم اتخاذها.

كما تعرف السياسة التعليمية هي أحد مكونات حزمة السياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخدمية التي تحكم العلاقات في المجتمع متأثرة ومؤثرة فيه.[2]

السياسة التعليمية هي تلك السياسة التي تحدد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموع الخطط والبرامج والاتجاهات وكذلك القواعد والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها عملية التربية والتعليم .[3]

فسياسة التعليم العالي هي الإطار العام للنظام التعليمية ومؤسساته المختلفة، حيث أنه يحدد العلاقة بين ما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية واحتياجات البلاد.

ويتضمن ذلك تخطيطا واضحا ووضع سياسات لتحقيق غايات.كما أن السياسة التعليمية تعبر عن الاختيارات السياسة للمجتمع، تتحد فيها المعايير الثقافية التي الدولة مرغوبة في قطاع التعليم بما ينبني عنها رصد لقيم المجتمع وعاداته وثرواته المادية والبشرية وعن تصوراته المستقبلية.

ويعرفها هارمان (Harman) على أنها: "التوصيف الضمني أو الصريح لمسارات العمل الهادف."[4] بمعنى أنها تصحب الاهتمام بمشكلة معرفة أو مادة اهتمام وتوجه ناحية تحقيق بعض الأهداف المرغوبة أو كلها.من التعريفات المتعددة للسياسات التعليمية إلا أنها لا تختلف في المضمون،إلا أنها تعبر عن توجهات والاختيارات السياسية للدولة في مجال التعليم ؛التي تستمده من ثلاث جوانب متكاملة:

---

[1] **أحمد زكي بدوي**، معجم مصطلحات التربية والتعليم، القاهرة :دار الفكر العربي، 1980، ص200.

[2] عبد الناصر محمد رشاد، **التعليم والتنمية الشاملة ـ دراسة في النموذج الكوري**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص 112.

[3] محمد علي حافظ، تطوير السياسة التعليمية في المجتمع العربي، القاهرة:دار الكشاف، 1967، ص109.

[4] Harman, G., **Conceptual and theoretical issues**,(London: Croom Helm,1983), pp. (13-29).

1. الفلسفة الاجتماعية للمجتمع؛
2. فلسفة المجتمع الاقتصادية والسياسية؛
3. فلسفة التربية التي تعبر القاعدة التي ينبني عليها نظام التعليم.

تعتبر السياسة التعليمية جزءا من السياسة العامة للدولة، وترتبط السياسة التعليمية بوجود قوى عاملة وموارد بشرية لها الكفاءات والمهارات المناسبة لإعداد المخططات التنموية وعليه بات من الأمر الضروري وجود الانسجام والتناسق بين السياسة التعليمية والحاجات المتزايدة الى الكفاءات المتزايدة إلى الكفاءات البشرية .

كما أن السياسة التعليمية تسعى إلى تجويد مخرجاتها في ظل تحسين مدخلاتها البشرية والمادية؛وهي عملية غير عشوائية أي أنها نتاج لبحوث علمية.

ويمكن الإشارة من خلال التعريفات السابقة ؛إلى وجود ثلاث وظائف رئيسية لسياسة التعليم العالي ؛يمكن تحديدها كما يلي :

الأولى: تحديد إطار المعايير والثقافة التي تعتبرها الدولة مرغوبة في قطاع التعليم.

الثانية: تحديد آلية المحاسبة التي يمكن عن طريقها قياس الأداء والجودة في النظام التعليمي مما يحدد بذلك مسار السياسة التعليمية في أي بلد.

الثالثة: خدمة المجتمع التي من المفروض أنها تلبي مختلف احتياجاته، وأيضا إنتاج المعرفة الجيدة ذات النوعية والجودة.[1]

و يمكن القول أن سياسة التعليم العالي تأخذ حيزا كبيرا في السياسة العامة للدولة؛ وذلك بكونها عمودا أساسيا تضمن مخرجات نوعية ذات قيمة عالية تمس جميع محاور العملية التعليمية؛ هذا ما سنتعرف عليه في المطلب الثاني الذي يخص خصائص سياسة التعليم العالي .

المطلب الثاني :خصائص سياسة التعليم العالي

[1] **محمد السعيد بن غنيمة،** أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012 (رسالة ماجيستير منشورة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014-2015، ص(20،19).

تتسم سياسة التعليم العالي بالعديد من الخصائص التي تكنها من تحقيق الوظائف وتحقيق الأهداف المرجوة منها التي تؤديها بفاعلية،نذكر منها:[1]

1. **أنها توجيهية وليست تفصيلة:** فالسياسة التعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة التي تتيح للعاملين اتخاذ القرارات المناسبة لما يواجههم من مواقف ومشكلات، وفي نفس الوقت نفسه تشكل الإطار الذي يوجه تلك القرارات المناسبة، حيث تصاغ هذه السياسة عن طريق رصد الأهداف والاتجاهات التي يراد التغيير نحوها.

2. **ثابتة و متطورة:** فهي ثابتة ومستقرة لا تتغير بتغير المسئولين لكونها مقبولة من جانب أكثر عدد من أطراف العمل التعليمي ،إضافة إلى ذلك فإن عنصر الزمن لتحقيق الأهداف التعليمية التي تتعلق بالمحاور الأساسية للعملية التعليمية، الأمر الذي يتطلب الثبات والاستقرار،لذلك يتطلب تغييرها التطوير والتحديث المستمر وفق المستجدات والمتغيرات الجديدة ،نتيجة لذلك تتمكن السياسة التعليمية من التكيف وتصبح أكثر مرونة.

ولكي تتحقق السياسة التعليم العلي الثبات والاستقرار لابد لها من مقومات أساسية من أهمها: [2]

- ✓ تعكس بصدق الصورة التي ينشدها المجتمع، وأن تتسق مع مخططات الدولة للتنمية وأن تتناسب مع الامكانيات المتاحة وفلسفة وتقاليد المجتمع؛
- ✓ تستغل كل الإمكانيات المتاحة في التربية والتعليم والتدريب لأقصى ما يمكن؛ بحيث تخدم جميع مقومات المجتمع ؛
- ✓ تتحقق في السياسة التعليمية العدالة والاتزان ومبدأ تكافئ الفرص لينتفع بها كل مواطن بحسب قدراته؛
- ✓ تهتم السياسة التعليمية بجميع شرائح المجتمع ليرتفع الوعي في المجتمع وتتسع المجالات امام من يمتلكون المواهب ؛

[1] عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحكيم حميد،مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة ،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم القرى،200، ص67.

[2] محمد علي حافظ، **تطوير السياسة التعليمية في المجتمع العربي**، القاهرة: دار الكشاف، 1997، ص117.

✓ تتجه السياسة التعليمية في مجالاتها التنفيذية إلى اللامركزية ،فتقتصر مهمة الوزارة على التخطيط العام والمتابعة والتقييم والتقويم ،وتقوم الادارات المحلية بتنفيذ مواد السياسية بحسب حاجة كل بيئة؛

✓ أن تحقق السياسة لتعليمية في إنتاجها النهائي اعتزاز الفرد بقيمه ؛وبالتالي تكون السياسة التعليمية متمشية مع حاجات المجتمع وتطلعاته ومواكبة التطور الحضاري مما يحقق لها خاصية الاستقرار والثبات.[1]

1. **أنها قابلة للتسجيل:** لا يكفي إعلان السياسة التعليمية وإذاعتها لتكون واضحة ،بل يجب أن تكون مكتوبة وذلك للالتزام بها ومراجعتها ، كما أنه يسهل الرجوع إلى موادها وفقراتها عند الحاجة إليها ،والإطلاع عليها سواء من قبل الباحثين أو الدارسين وأفراد المجتمع المهتمين بقضايا التعليم ، ورجال التعليم .

2. **أنها قابلة للتطبيق:** إن اختيار السياسة ينبني على واقع المجتمع واحتياجاته وإمكانياته المتاحة وهذا ما يدل على تكيف ومرونة السياسة التعليمية .

3. **أنها متكاملة :** تتكامل السياسة التعليمية مع السياسات الأخرى داخل الدولة نتيجة لتكامل السياسة التعليمية مع السياسات الأخرى في الدولة .

4. **أنها علمية:** تنبع السياسة التعليمية من كونها اختيارات من بين عدة بدائل، وذلك الاختيار يعتمد على الاختيار العلمي الذي يتناسب مع ظروف المجتمع، وبالتالي هي نتاج لأبحاث ودراسات علمية في اختصاصها.

5. **أنها واقعية:** لأنها تنبثق من واقع المجتمع وظروفه أي أنها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي توجد فيه.[2]

المبحث الثاني :أهمية وأهداف سياسة التعليم العالي .

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية وأهداف سياسة التعليم العالي؛ وذلك عن طريق الدراسة والتحليل لأهم الوظائف التي تقوم بها مع استنباط العناصر التي تجعل منها ذات ميزة وأهداف تصبو من خلالها إلى جعل هذه المنظمة التعليمية ومواردها البشرية ذات أداء فعال.

[1] عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، **المرجع السابق الذكر**، ص68.

[2] **المرجع نفسه**،ص68.

المطلب الأول : أهمية سياسة التعليم العالي

تتضح أهمية السياسة التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التعليمي والنظام التعليمي للدولة،بل تحقق الكثير من المزايا ومنها:[1]

1. تشكل أساسا لتقويم الخطط القائمة والمقترحة ،ففي ضوء السياسات التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي، حيث تتخذ كمعايير للتقويم.
2. تيسير علمية صنع القرارات على المستوى الاداري وذلك من خلال توفيرها لمعايير الجودة العالمية فتساعد على اتخاذ القرارات.
3. تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية وذلك لما يتخذ من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة، وبالتالي يتحقق الاتساق في الاجراءات وما يصدر من قرارات اتجاه الأحداث.
4. توفير الوقت والجهد والمال على كافة المستويات.
5. تحدد الخطوط العريضة التي يسير وفقها التعليم اي فلسفة الدولة ومقوماتها.
6. تتكامل سياسة التعليم العالي مع سياسات المجتمع في القطاعات الأخرى ؛وذلك تناسبا مع متطلبات سوق العمل سواء داخلية أو خارجية ؛كما أن متطلبات العصر الحالي تتطلب القدرة على المنافسة والتكيف من اجل الحصول على النتائج ذات النوعية وهنا تنطلق هذه الأهمية من الخصائص المذكورة سابقا.

المطلب الثاني :أهداف سياسة التعليم العالي

تختلف أهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى، وذلك للاختلاف بين المجتمعات من حيث المعتقدات، القيم، الموارد البشرية والموارد المتاحة. وتعد عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية من الخطوات الهامة لتنفيذها بكفاءة وفعالية؛ ولذلك وجب على السياسة

[1] محمد الهادي عفيفي و آخرون، **دراسة تحليلية لأوضاع الإدارة التعليمية ومشكلاتها في البلاد العربية**، القاهرة:المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1984، ص45.

التعليمية أن تكون محددة وعملية ،لتوضح مسار السياسة التعليمية، فمن أهم أهدافها ما يلي :[1]

1. أخذ السياسة العامة للدولة بعين الاعتبار، ومن ضمنها السياسة التعليمية فالسياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة تؤثر وتتأثر فيما بينها.

2. تحقيق الانسجام والتكامل بين الاهداف الاخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية، وهذا الهدف ضروري وحتمي لضمان سير الجهود التعليمية وجهود النشاطات الاخرى زراعية صحية صناعية،اجتماعية ،اقتصادية في اتجاه واحد.

3. ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الاخرى العامة في الدولة والتي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية؛الاقتصادية ؛العمرانية والثقافية حيث تتكامل معها ، وذلك ضمانا لتحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة في الدولة.

4 .توفير المرونة الكافية في اختيار الاهداف وتعديلها بحسب ما تقضيه المصلحة العامة المعلنة للدولة على شكل خطط موضوعة من قطاعات اخرى ،ولا تنحصر السياسة التعليمية في وضع بعض المبادئ التوجيهية العامة التي تستخلصها من السياسة العامة للدولة، بل لابد من ان تشمل مجموعة من الاهداف الخاصة المترابطة بينها بقوة ،ومنها الاهداف ذات الصبغة الروحية والفلسفية والثقافية ، لكي تقدم فكرة واضحة عن مفهوم الانسان، وبعد ذلك يتم تحديد الاهداف السياسية المتمشية مع الاختيارات المجتمعة الكبرى، ومن ثم يمكن تحديد الأهداف الإجتماعية والإقتصادية التي تتكامل فيما بينها.

لتحقيق الغاية المنشودة وفق فلسفة المجتمع في الحياة، ومتطلبات التنمية، وبعد ذلك تحدد الخطوط العريضة للأهداف التعليمية. والتي هي الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الأخرى الموضوعة لتنمية الدولة، وفي النهاية تحدد الاهداف المحصورة في النطاق التربوي والتي يجب ان تعبر بصدق عن الاتجاهات السائدة في المؤسسات التعليمية، وبعد تحديد

[1] محمد الهادي عفيفي و آخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص46.

الاهداف لا يكفي تسجليها بل لابد من ترتيبها حسب الاسبقية، وتسجيلها ضمن مخطط متماسك حتى يمكن ان نطلق عليه اسم السياسة التعليمية للدولة.[1]

وتعد عملية تحديد اهداف سياسة التعليم العالي موضوعية وتصاغ بأساليب علمية ،لأنها تستند الى بحث ميداني يشمل معظم ميادين النشاط في المجتمع، الاقتصادية منها ، السياسية، العمرانية الثقافية والمهنية.

توجد سياسة التعليم العالي على شكل مستويات متدرجة، وهذا التدرج يعكس أهميتها ومدى نطاقها وقدرتها على التأثير والاندماج والاتصال على كل المستويات.[2]

ونخلص إلى أنّ سياسة التعليم العالي تأخذ أهمية كبيرة في مجال الدراسات العلمية، لما لها من اهمية كبيرة في العالم خصوصا في ظل آليات العولمة وظهور مقاربات جديدة كالحكم الراشد؛ التنمية المستدامة وما بعد المستدامة؛ وبروز اقتصاد المعرفة كمقاربة جديدة لتحقيق الميزة التنافسية.

إضافة إلى أن سياسة التعليم العالي تعتبر جزءا مهما من السياسات العامة للدولة. كما أن تحقيق هذه السياسة للأهداف التي وضعت من أجلها يكشف مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق الاستمرار.

المبحث الثالث :مقومات سياسة التعليم العالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مقومات سياسة التعليم العالي، باعتبار أنّ لها جذورها الفكرية التي قامت على أساسها، بحيث سنسلط الضوء فيها على المقومات القومية (الثقافية)؛ ثم الدولية والتعليمية التربوية.

المطلب الاول :المقومات القومية والدولية

أولا : المقومات القومية[3]

[1] **حياة فرد**، تقييم الساسة العامة التعليمية في الجزائر،2003-2013 (رسالة ماجيستار منشورة)، جامعة الجزائر3، سنة 2014- 2015، ص39.

[2] **سمية الزاحي**،مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر :دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة،عنابة،سكيكدة (رسالة دكتوراه منشورة)،جامعة قسنطينة 02، 2013-2014، ص77.

[3] عبد الجواد بكر، **السياسة التعليمية وصنع القرار**، (طنطا:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003)، ص07.

وتتضمن المقومات القومية لسياسة التعليم العالي المرجعية المجتمعية بمعنى أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية، يؤثر في المجتمع ويتأثر فيه وبظروفه وتطلعاته ؛بمعنى أن مؤسسات الدولة التي تقوم بتنظيم وتشريع السياسة التعليمية وتتحدد هذه المبادئ في توسيع القاعدة المجتمعية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين القطاعات.

كما أن الترابط والتكامل والاتساق بين عناصر السياسة التعليمية يمثل من أهم الخصائص التي تقوم عليها السياسة التعليمية حيث أن علاج النظام التعليمي يتطلب علاج النظام ككل متكامل كما أنه يجب علاج الانحرافات أو نقاط الضعف في السياسة التعليمية وتكييفها مع المتغيرات.

كما أنه وجب مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التعليم، بما يضمن المرونة والتكيف ويضمن الاستمرارية في تنفيذ خطة السياسة التعليمية؛وتنفيذ الأهداف المنشودة وتلبية احتياجات سوق العمل.

كما أن للعائد الاقتصادي أثره على إحداث التغيرات الاجتماعية، وأيضا الأخذ بنظام البدائل ومراعاة التطورات ومحاولة تكييفها مع حاجات المجتمع، والاعتماد على علة التخطيط والتنظيم وقياس فعالية نظام الرقابة والمحاسبة وأيضا رصد الموارد المادية والبشرية تعتبر مكونات أساسية في السياسة التعليمية

ثانيا :المقومات الدولية لسياسة التعليم العالي

يقصد بها أن سياسة التعليم وليدة مجتمعها، فان المتغيرات العالمية المعاصرة؛ الاقتصادية منها والتكنولوجية تؤثر بشكل مباشر على نظم التعليم في دول العالم خاصة النامية منها.

ويمكن القول أن العولمة الاقتصادية تؤثر في توقعات العمل في البلدان النامية وفي بنية العمالة والتوظيف بوجه عام، الأمر الذي يحدث آثارا مباشرة على النظام التعليمي وهذا يلزم الجهات الوصية إلى المراجعة المستمرة للخطط وللسياسة؛ حيث تزداد هذه المهمة صعوبة، وذلك بسبب تزايد المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية؛ إذ أن الاقتصاد الجديد

يتطلب وجود الضوابط التي يحتاجها سوق العمل؛ وهذا يفرض على النظام التعليمي بوجه خاص أن يكون شديد المرونة والتكيف السريع مع حركة أسواق العمل؛ كما أن الدور الحاسم للمعرفة في توليد الثروة البشرية والعلمية مما يفرض على سياسات التعليم المرونة في تلبية احتياجات النظم التعليمية؛ تطوير الهيئة التدريسية؛ المناهج؛ البرامج في القطاعات المختلفة المرتبطة بها.

والمتتبع للتطوير الذي يحدث في العالم يجد أن هناك تسارعا شديدا في الاختراعات والاكتشافات الجديدة، وأن الاهتمام بالبحث العلمي في جميع المجالات وخاصة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية كمنطلق للدراسات واكتشاف الظواهر المتعددة التي تمس كل المجالات.

ومن المقومات الدولية لسياسة التعليم تلك المبادئ التي أوصت بها تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية عامة ونظم التعليم خاصة، والتي يمكن أن نطلق عليها مبادئ سياسة التعليم.[1]

ثالثا :المقومات الاكاديمية لسياسة التعليم[2]

نقصد بها الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون سواء في الجزائر أو في الخارج عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسات التعليمية، وبخاصة في مجال دراسات التربية المقارنة، وهذه المقومات لها دورها المهم في التوجيه الى اختيار السياسات المناسبة في قطاع من قطاعات التعليم، أو تبني سياسة لحل مشكلة من المشكلات، خاصة اذا كانت الدراسات والبحوث قد حددت تلك الاختيارات في السياسات أو اخضعتها للتجريب.[3]

ويمكن عن طريق النظر في مجال وتطوير السياسات التعليمية المقارنة تبين بعضها من هذه المقومات كما يلي:

[1] عبد الجواد بكر، **المرجع السابق الذكر**، ص08.

[2] عبد الجواد بكر، **المرجع السابق الذكر**، ص18.

[3] **صونية عبديش**، "الوسائل التعليمية وأهميتها في العملية التعليمية "، **مجلة فكر ومجتمع** العدد36، 2017، ص71.

فالسياسات التعليمية المقارنة لها دور مهم وأساسي في تغيير النماذج الحالية أوالمحافظة على النماذج التي تؤدي دورها بنجاح ؛فطبيعة السياسات التعليمية والدراسات المقارنة فيها تفيد في عملية ترشيد وتقييم السياسات الحالية المنفذة في دولة إلى أخرى.

المبحث الرابع :تطور سياسة التعليم العالي في الجزائر

يتميز التعليم العالي في الجزائر بتاريخ عريق، حيث عرف قطاع التعليم العالي تطورا ملحوظا خاصة بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات، ولا تزال في التوسع والتطور المستمر. كما تحدد البدايات الأولى للتعليم العالي باعتبار جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي ؛ففي هذا المبحث سوف نقوم برصد أهم المراحل التي مرت بها سياسة التعليم العالي.

المطلب الأول :الإرهاصات الأولى للتعليم العالي في الجزائر

لقد عرف نظام التعليم العالي في الجزائر عدة تغيرات (التواجد العثماني؛ الاستعمار الفرنسي؛ الاستقلال؛ وما بعد الاستقلال)، أدت إلى تطور أنظمته وهياكله كما ونوعا ؛وسيتم التطرق إليها فيما يلي:

اولا:التعليم التقليدي:

عرفت الجزائر قبل الاستعمار نظام تقليدي الذي كان دوره الحفاظ على المبادئ الثقافية والاجتماعية التي تساعد الفرد على الانسجام في الجامعة أو البيئة التي يعيش فيها .فقد كان التعليم عبارة عن التلقين والحفظ التي تعتمد في الأساس على لذاكرة بالدرجة الأولى، وكانت تقوم على أساس الاعتماد على:[1]

- المدارس القرآنية؛
- الزوايا والمدارس التي تضمن حلقات حول الشيوخ ؛
- الجامعات الدينية الكبرى (الأزهر؛الزيتونة ؛القيروان)التي تمثل أعلى المستويات.

[1] **نوال نمور**، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي دارسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، (رسالة ماجيستير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة،2011-2012، ص112.

إن افتقار الجزائر لمثل هذه الجامعات الكبرى أدى بالكثير من الطلبة إلى إكمال تعليمهم في البلدان الأخرى وهذا ما ترتب عليه ؛نقص في الكم والنوع في العلوم الدينية.

ثانيا:التعليم في عهد الاستعمار

كان التعليم منتشرا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ،حيث كانت الكتاتيب والمدارس القرآنية منتشرة على طول البلاد. لكن بعد دخول الاحتلال قام المستعمر الفرنسي باستهداف عقيدة الشعب؛ الموروث الحضاري وهوية المجتمع الجزائري.

فقد تم فتح مدارس للأهالي تتلخص مهمتها في تكوين مساعدين للمستعمر الفرنسي ،بينما كانت مدارس الأوروبيين تمتاز أكثر عصرية وذلك لضمان التعليم الجيد للمعمرين ؛خاصة في جامعة الجزائر الخاصة بأبناء المعمرين أما الجزائريين لم يتعد عددهم (77) جزائريا من مجموع 1890 طالب خلال سنة الجامعية الأولى من تأسيسها عام 1909 أي بنسبة 4,07% ووصل عددهم في سنة 1954 إلى 557 طالبا ؛وعدد الطلبة الأوربيين 4548 طالب أي أن نسبة الجزائريين لم تتعد 12,24.[1]

المطلب الثاني: مرحلة الاستقلال

يعود ظهور التعليم العالي إلى تاريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر وهي "جامعة الجزائر" سنة 1909 من طرف المستعمر الفرنسي لتكون صورة طبق الأصل عن الجامعات الفرنسية التقليدية إلى غاية الستينات.

كما أن الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال بقيت تسير على الأسلوب التي تركه الاستعمار الفرنسي ؛حتى أن البرامج والهيئة التدريسية وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات وبذلك رضخت الجامعة الجزائرية إلى تأثيرات المنظومة الفرنسية ولم يتم إدراج أي إصلاح إلى أن تم تقرير إصلاح الجامعة الفرنسية في سنة 1965. وبذلك قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات بما يتوافق و متطلبات الشعب الجزائري؛ شهدت بذلك إنشاء فرع الآداب واللغة العربية وارتفع عدد الطلبة إلى حوالي 3000 طالب.[2]

[1] نوال نمور، **المرجع السابق الذكر**، ص112.

[2] نوال نمور، **المرجع نفسه**، ص113.

تعود بدايات التعليم اعالي في الحقيقة إلى ما بعد الاستقلال، وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي، حيث أنها لم تخرج عن نطاق المبادئ التي نص عنها سنة 1971 وهي كالتالي:

1 – ديمقراطية التعليم العالي:

ينطلق هذا المبدأ من إزالة الطابع الاستعماري للتعليم الجامعي وبذلك أصبح التعليم مجالا مفتوحا أمام الجزائريين بلا عنصرية أو استثناء مما يتيح سياسة تكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع.فهي تقوم على توسيع تطبيق اللامركزية وانتشار العديد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن، كما أن الدولة بذلت مجهودات من أجل تعزيز سياسة الدولة في كل القطاعات من اجل الرقي بالتعليم.[1]

2 – التعريب:

بعد أن كانت الجامعة الجزائرية قبل الإصلاح تستعمل الغة الفرنسية في جميع الاختصاصات؛ فقد طرحت مسألة التعريب كاتجاه لسياسة الدولة التي بالأساس ارتبطت بالسيادة ؛لذلك من الاستقلال في مختلف النصوص التشريعية والسياسية بداية بميثاق طرابلس 1962 ؛دستور 1963 التي نصت على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية وأكد ميثاق الجزائر 1964 على مبادئ التعريب وتمثل ذلك من خلال :

- تدريس الغة العربية في الاختصاصات التي تدرس بالغة الفرنسية خصوصا في قطاع التعليم.
- إنشاء أقسام معربة واستعمال العربية في التدريس ،كما ورد في قرار 1971/08/25 القاضي بضبط تدابير التعريب في مؤسسات التعليم العالي.[2]

3 – الجزأرة:

تعتبر عملية الجزأرة استراتيجية وطنية تعتمد فيها على الكفاءات الجزائرية وتكوين الإطارات من حيث الكم والنوعية الضرورية لسد حاجة البلاد؛ أي التقليل من التعاون الأجنبي الاعتماد على الخبرات الجزائرية، وتمثلت الهيكلة الجديدة في التخلي عن جميع

[1] **عبد الله الركيبي**، " التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "، **حوليات جامعة الجزائر** عدد01، 1986-1987، ص156.

[2] **محمد غلام**، " إصلاح التعليم العالي في الجزائر"، **مجلة الإنسان** عدد 01، 1983، ص47.

الطرق الموروثة من المستعمر الفرنسي؛ كما أن الجزائر قامت بالتقليل من الاعتماد على العنصر الأجنبي الذي قد يؤثر على توجهات البلاد.[1]

أن المتتبع للمراحل التي مر بها التعليم العالي في الجزائر نجدها كما يلي:[2]

1-المرحلة 1962-1970 :

أول التنظيمية الجزائرية التي عالجت إشكالية الهيكل الإداري المكلف بتسيير مؤسسات التعليم العالي خاصة والتعليم عامة ،كان المرسوم 63-121 المؤرخ في 18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية التي من مديرياتها مديرية التعليم العالي الذي سيظهر بعد حوالي 10 سنوات.[3]

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس وزارة متخصصة في التعليم العالي ؛وتميزت هذه المرحلة بوجود جامعة واحدة بالجزائر العاصمة في هذه المرحلة اصبح التفكير بالإصلاح في العليم العالي ؛لكن النظام البيداغوجي موروثا عن الاستعمار الفرنسي،وقد كانت أهداف هذه المرحلة توسيع التعليم العالي والتعريب وديمقراطية التعليم والجزأرة.

2-المرحلة 1971-1984:

تميزت هذه المرحلة بإصلاح 1971 وتمثل في اعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية وقد أجريت هذه التعديلات على السنوات الدراسية كما يلي:

- مرحلة ليسانس: وتعتبر محلة التدرج وتدوم أربع سنوات؛
- مرحلة الماجيستير :وتعتبر مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين؛

---

[1] **عمران نزيهة**، دور إصلاح سياسة "ل.م.د" LMD في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية دراسة حالة الجزائر 2004- 2016، (اطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017، ص156.

[2] **نور الدين دخان**، تحليل سياسة التعليمية العامة -نموذج الجزائر- (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزئر03،2007 ، ص106.

[3] **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، " التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 1962-2002" ، الجزائر: وزارة التعليم العالي والحث العلمي 2002، ص12.

- مرحلة الدكتوراه علوم: وتعتبر مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العالمي.

3-المرحلة 1985 -1998:

تميزت هذه المرحلة بإعادة الخارطة الجامعية التي تنظم قطاع التعليم العالي خصوصا في ظل التزايد الطلابي وتكريس المبادئ السابقة وخاصة ديمقراطية التعليم ؛كما تم إنشاء سلسلة من الجامعات إضافة إلى استحداث جامعة التكوين المتواصل .

وتخلل هذه المرحلة العديد من الإشكالات نظرا للمشاكل التي عانت منها الجامعة الجزائرية كما أن عدم استقرارها في مجال التنظيم والتسيير أصبح عثرة تهدد فاعلية قطاع التعليم العالي على المساوى الإداري .[1]

4- المرحلة 1999 - إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات الشريعية والهيكلية ،على مستوى قطاع التعليم العالي رغم الإشكالات والتناقضات التي برزت خلال المراحل السابقة .[2]

حيث تميزت هذه المرحلة اعتماد اصلاحات مؤسساتية هيكلية وبيداغوجية من بينها اعتماد نظام ل.م.د الذي حدده قانون 05-99 سبتمبر 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي يسعى من خلاله المشرع الجزائري إلى تحديد الإطار الشرعي للتعليم العالي، من خلال مواده التي تسعى إلى ضمان ضرورة قيام التعليم العالي ولتلائم مع متطلبات العصر والمعطيات الجديدة على الصعيد الوطني والدولي .حيث أن الدولة الجزائرية اتخذت عدة اجراءات من أهمها:

- ✓ قرار إعادة تنظيم الجامعات في شكل كليات؛
- ✓ إنشاء ستة جذوع مشتركة للحصول على شهادة الباكالوريا الجدد؛
- ✓ إنشاء ستة مراكز جامعية إضافة إلى إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة ،بجاية ومستغانم إلى جامعات.

---

[1] نوال نمور، **المرجع السابق الذكر**، ص117.

[2] نور الدين دخان، **المرجع السابق الذكر**، ص107.

وبالتالي أصبح قطاع التعليم العالي يحصي (17) سبعة عشر جامعة ؛ (13) ثلاثة عشر مركزا جامعيا؛ وستة (06) مدارس عليا للأساتذة؛ أربعة عشر (14) معهدا وطنيا للتعليم العالي و (12) معهدا ومدرسة متخصصة .

كما أن في سنة 2002 توسعت الخريطة الجامعية إلى أقامات جامعية ومراكز وملاحق جامعية ومدارس ومعاهد .كما أنه في 2010-2011 اصبحت 35 جامعة مقسمة حسب المناطق وتوفر مختلف التخصصات للطلبة عبر مختلف أنحاء الوطن ؛مما ساهم في تدعيم قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

كما استمر التوجه إلى نظام ل.م.د باعتباره توجها عالميا ،حيث يتخذ شكل هيكلة تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس؛ الماستر والدكتوراه الذي يمنح مستوى أعلى لهذه الشهادات على المستوى الدولي و الوطني.

فإن تطبيق نظام **(ل.م.د)** يندرج في خضم التحول في النظام التعليمي الجزائري الذي يجب أن يتميز بما يلي:

- الكفاءة والنوعية والقدرة على المنافسة؛
- العدل والمساواة في الفرص التعليمية والمنح؛
- القدرة على التكيف والاستمرارية في إطار المتغيرات العالمية؛
- قادر علة توجيه البحث العلمي نحو أكثر إبداعية وابتكار لتوليد المعرفة.[1]

من خلال ما سبق نخلص في آخر هذا المبحث إلى أن التعليم العالي مر بعدة مراحل معقدة، وهذا راجع إلى المشاكل التي تركها المستعمر الفرنسي في الجزائر. كما أنه يمكن إرجاع منظومة التعليم العالي إلى سنة 1971، التي تقرر فيها إصلاح منظومة التعليم العالي، وتلتها بعد ذلك إعادة هيكلة بيداغوجية وقانونية ثم اعتماد نظام **(ل.م..د)** باعتباره أنسب نظام بما يتناسب و متطلبات العصر.

[1] سمية الزاحي، **المرجع السابق الذكر**، ص237.

خلاصة الفصل

تطرق هذا الفصل إلى إبراز أهم الجوانب المتعلقة بسياسة التعليم العالي وقد تبين أنه لا يوجد تعريف شامل لسياسات التعليم العالي وحتى جزئياته ،حيث أن جل التعريفات جاءت تعبر عن وجهة نظر باحثين حسب مختلف التخصصات.

كما تعتبر سياسة التعليم العالي ذات طبيعة مركبة فهي تتفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية و تؤثر وتتأثر باعتبارها جزءا من المستوى الكلي لسياسات الدولة وكذا المجتمع.

كما أنها تمتاز بكونها توجيهية كما أنها ثابتة ومتطورة وأنها قابلة للتسجيل والتطبيق بما أنها علمية وكذا متكاملة نظرا للمقومات الثقافية والأكاديمية التي تجعلها ذات فاعلية وفعالية أكثر.

حيث أن سياسة التعليم العالي احتلت مكانة مهمة جدا لدى القادة السياسيين في الجزائر منذ بداية الاستقلال، كما أنها وبسبب الإشكالات التي مرت بها الجزائر لم يكن هنالك تغيير جذري وإصلاحات كبيرة إلا بعد عام 1971 الذي كان عبارة عن بداية التغير بطريقة تدريجية في المنظومة التعليمية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للجودة الشاملة في التعليم العالي

تمهيد

يعتبر التعليم العالي من الادوات الاساسية التي تساهم في تكوين المجتمع وبلورته، فهو السبيل الامثل الى إعداد القوى العامة وتنمية الموارد البشرية، والتي بدورها تسعى إلى تحقيق التنمية خصوصا في ظل التغيرات البيئة المحلية والخارجية. التي تفرض الاهتمام بالجودة في التعليم.

تشير الجودة في التعليم العالي إلى مجموعة معايير والمؤشرات التي تتدرج ضمن الاجراءات إلتي تهدف الى تحقيق جودة المنتج التعليمي، وكذا تحسينه المستمر. كما أنه أصبح من البديهي أن التعليم العالي عامل مهم للتنافسية حول العالم.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة الاطار المفاهيمي للجودة الشاملة في التعليم العالي، وذلك من خلال تحديد ابرز المحاور التي سنتطرق إليها في هذا الفصل هي:

المبحث الأول :مفهوم وخصائص الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المبحث الثاني :دواعي ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المبحث الثالث : مبادئ ومراحل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المبحث الرابع : معايير وآليات ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المبحث الأول:مفهوم وخصائص الجودة الشاملة في التعليم العالي

يعد مفهوم الجودة الشاملة من المفاهيم المهمة في عالمنا المعاصر، حيث أن هذا المصطلح تعدى من كونه مصطلح اقتصادي إلى مجالات أخرى على غرار مؤسسات التعليم العالي، وأصبح هنالك مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي. لذلك سوف نتطرف في هذا المبحث إلى مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المطلب الأول مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي

حاز مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي على اهتمام العديد من الباحثين على المستوى العالمي والداخلي، لذلك وقبل التعرف على هذا المفهوم وجب تفكيكه من أجل الإلمام بجميع الجوانب الخاصة به.

أولا: مفهوم الجودة

أ. المعنى اللفضي للجودة:

اشار المعجم الوسيط إلى أن "الجودة" تعني كون الشيء جيدا وفعلها "جاد".[1] والمعنى من هذا التعريف اللغوي يعني أن العمل في الأساس يتمتع بالجودة إذن فإن المنتوج يكون ذو جودة عالية.

ووردت كلمة "الجودة" في قاموس " **لسان العرب** " أصلها "جود"،والجيد نقيض الرديء وجاد الشيء جودة، وجوده أي صار جيدا ،وأجدت الشيء فجاد ،والتجويد مثله ،وقد جاد جوده ،وأجاد :أي جاء بالجيد من القول والفعل.[2] حيث يركز هذا التعريف أن الجودة ليست من الأشياء المادية فقط وإنما حتى القول والفعل.

[1] **مجمع اللغة العربية**، المعجم الوسيط، القاهرة:مطابع الدار الهندسية ، الجزء الأول، 1985، ص150.

[2] **إبن منظور**، لسان العرب، القاهرة :دار المعارف، الجزء الأول، د.س.ن،ص720.

ويعرفها قاموس ويبستر على أنها صفة أ ودرجة تفوق يملكها شيء ما، كما تعني درجة التميز لنوعية معينة من المنتج.[1]

تعرف الجمعية الأمريكية الجودة على أنها الهيئة والخصائص الكلية للمنتج (خدمة أوسلعة)، التي تظهر قدرة هذا المنتج على إشباع حاجات صريحة وأخرى ضمنية.[2]

أما المنظمة الأوروبية لضبط الجودة (European Organization for Quality control)، ترى بأن الجودة مجموعة من الصفات التي يتميز بها منتج معين تحدد بها قدراته على تلبية حاجات المستهلكين ومتطلباتهم. [3]

من خلال التعريفين الأخيرين نجد أن مفهوم الجودة يرتبط بالجانب الاقتصادي المادي فقط ولا يهتم بالجانب المعنوي للجودة من جهة لكن تبقى أكثر تحديدا ولا تخرج عن جانب الماديات.

ثانيا: تعريف الجودة الشاملة

يعد مصطلح الجودة الشاملة والذي يرمز له بـ (T.Q.M) مصطلحا حديثا وله مفاهيم عديدة حسب الباحثين ؛كل يعبر عن وجهة نظره .وسوف نقوم بعرض أهم التعاريف للجودة الشاملة كالتالي:

تعرف الجودة الشاملة على أنها فلسفة وأدوات إدارية ترتكز على التحسين المستمر في مختلف أوجه النشاطات والعلاقات داخل المنظمة وخارجها بهدف تحقيق رضا الزبون وضمان استمرار المنظمة أمام منافسيها في بيئة الأعمال.[4]

---

[1] **Link David B Grand**, Websters new world Dictionary , New york :Mc graw Hill,2nd ,1984,P1611.

[2] سوسن شاكر مجيد ،محمد عواد الزيادات ،**الجودة في التعليم :دراسة تطبيقية**، ط 1 ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ،2008)، ص 114.

[3] **المرجع نفسه** ،ص114

[4] **خليفة يعقوبي** ،**أمحمد الحاج بورويه** ،"معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في الجزائر: وجهة نظر محور العملية التعليمية"، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي:"معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي " مستغانم، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،(29 –30 أكتوبر 2013) ،ص،02.

كما تعرف الجودة الشاملة أيضا على أنها:" التطوير والمحافظة على إمكانيات المؤسسة من أجل تحسين الجودة وبشكل مستمر، والإيفاء بمتطلبات المستفيد وتجاوزها وكذلك البحث عن الجودة وتطبيقها في أي مظهر من مظاهر العمل...". [1]

كما أن إدوارد دمينج* على أنها (Edward Deming) على أنها:"فلسفة إدارية مبنية على أساس إرضاء العميل وتحقيق احتياجاته وتوقعاته حاضرا ومستقبلا ".[2]

ويرى جوزيف جابلونسكي** (Joseph Jablonski) على أن الجودة الشاملة شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل.[3]

يلاحظ من خلال التعريف الثاني للجودة الشاملة سعي المؤسسات بالحفاظ على مكانتها في السوق من خلال تطبيقات البحث عن الجودة؛ أما في التعريف الثالث فقد ربط الجودة بالجهاز الإداري ومساعيه من أجل تقديم الخدمات للعملاء؛ لكن في التعريف الأخير نجد أن (**جوزيف جابلونسكي**) في تعريفه فقد تحدث عن جميع محاور الجودة من قدرات الإدارة العليا والعاملين وقدرتهم عللى تحسين الخدمة والحفاظ على الديمومة والاستمرارية في البيئة الخارجية والداخلية.

من خلال التعرف على مفاهيم الجودة الشاملة نتطرق إلى الجودة الشاملة في التعليم العالي.

---

[1] **حياة سيد وبختة حداد** ،"نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي مع عرض تجارب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض الجامعات الأخرى" ،**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** العدد26 ، مارس 2016،ص،05.

* **إدوارد دمينج** (1900–1993):مهندس تصنيع أمريكي يلقب بآبو الجودة .

[2] **خالد أحمد الصرايرة وليلى العساف** ،"إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق" ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي** العدد 01، المجلد الأول ،الأردن ،2008 ،ص 09.

* **جوزيف جابلونسكي** (1927): متخصص أمريكي في تصميم وتنفيذ إدارة نظم الجودة الشاملة .

[3] **جوزيف جابلونسكي** ،"ادارة الجودة الشاملة" ،**خلاصات كتيب المدير ورجل الأعمال** العدد 06،القاهرة ، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي ،1993،ص،02.

ثالثا: مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي :

نظرا للنجاح الذي لاقاه مفهوم الجودة الشاملة في التنظيمات الاقتصادية؛ فقد انتقل إلى تبنيه في مؤسسات التعليم العالي ؛حيث يرى معظم الباحثين أن مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي يختلف باختلاف النظرة إليه؛ لذلك سوف نقوم بطرح بعض التعريفات للجودة الشاملة في التعليم العالي كالتالي:

تعرف الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها: جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في قطاع التعليم العالي لرفع مستوى المنتج التعليمي (الطالب). بما يتناسب مع متطلبات المجتمع حيث تستلزم هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعلمي من خلال تضافر جهود كل العاملين في المجال التعليم.

كما تعرف على أنها مجموعة معايير خاصة تقيس كل ما تحتويه المنظمة التعليمية بالجامعة، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أم المخرجات أم العمليات التي تلبي حاجيات المجتمع.[1]

كما يعرفها فريد النجار على أنها :"أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع المنطقة التعليمية ومستوياتها ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم".[2]

كما أنها تعرف بأنها التحسين المستمر لأداء جميع مداخلات التعليم وتطوير البرامج والخطط الدراسية بقصد تحقيق العدد الاكبر من الأهداف بأقل التكاليف وأقصر الأزمنة.[3] أي أنها أسلوب حديث ومطور في عمل الإدارة التعليمية يرمي إلى توحيد جهود العاملين. بهدف رفع مستوى جودة المنتج التعليمي في جميع الجوانب انطلاقا من التعريفات فإن الجودة الشاملة في التعليم العالي تضم مجموعة من الجوانب أهمها:

---

[1] **درويش فتحي عشيبة**،" الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** العدد 04، عمان، الأمانة العامة للجامعات العربية، 2000، ص538.

[2] فريد راغب النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة** ط02، القاهرة :ايتراك للنشر والتوزيع ، 2002، ص72.

[3] . محمد عمر العامري، **قضايا معاصرة في الإدارة التربوية**، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2017، ص128.

1) الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل مؤسسة التعليم العالي.

2) استمرار التحسين المستمر والتطوير للجودة في التعليم العالي.

3) استعمال العمل بالأسلوب الجماعي التعاوني.

4) ترابط جميع محاور العملية التعليمية بواسطة الجودة.

5) الحفاظ على التقدم سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

من خلال تطرقنا إلى تعريفات الجودة الشاملة في التعليم العالي نتطرق في المطلب الثاني إلى خصائصها.

المطلب الثاني: خصائص الجودة الشاملة في التعليم العالي

في اطار المشروع البريطاني للجودة في التعليم العالي ظهرت عدة خصائص للجودة الشاملة في هذا المجال منها:[1]

- الجودة تساوي المقاييس المرتفعة مهما اختلفت الفروق بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في التعليم
- الجودة تركز على الاداء بصورة صحيحة من خلال تنمية القدرات الفكرية ذات المستوى الاعلى وتنمية التفكير الابداعي والتفكير الناقد لدى الطالب.
- الجودة تعني التوافق مع الغرض الذي تسعى الى تحقيقه المؤسسة التعليمية.
- الجودة تشير الى عملية تحويلية ترتقي بقدرات الطالب الفكرية الى مرتبة أعلى؛ وتنظر الى المعلم على انه مسهل للعملية التفكيرية والى الطالب على انه مشارك فعال في التعليم.
- تدريب وتعليم أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين على أساس الجودة الشاملة،ووسائلها وأساليبها وكيفية تحسينها وما يحتاجون إليه لتطبيقها كون ذلك يؤدي إلى التزامهم.

[1] **محمد الأمين بريري وعبد القادر بكحيل،** "أسس تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الخامس بعنوان:"رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، (الجزائر، 2011) ، ص،03.

المبحث الثاني: دواعي ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي

نظرا إلى التسارع المعرفي على مستوى مؤسسات التعليم العالي،تحتل الجودة الشاملة مكانة مهمة لدى الباحثين في مجال التعليم العالي مما دفع بهم إلى تطبيق الجودة الشاملة، والتي سندرسها من خلال مطلبين : مبررات ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي .

المطلب الأول:دواعي تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

يوجد مبررات كثيرة لتطبيق الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية، حيث أنها لا تتوقف على التحسين المستمر للتعليم وإنما تحسين العملية التعليمية من مدخلات؛ عمليات ومخرجات ولذلك كان الاهتمام بها واسعا جدا في مجال التعليم العالي من هذه المبررات :

- ❖ نقص نصيب المؤسسات الوطنية من السوق العالمي بواسطة مواردها البشرية ؛
- ❖ تحول العديد من خريجي الجامعات من العمل في تخصصاتهم الأصلية إلى تخصصات بعيدة عن مجال أعمالهم؛
- ❖ ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عرض الخريجين عن طلب أسواق العمل الذي لا يوفر عدد الوظائف المناسبة للمخرجات التعليمية؛[1]
- ❖ إقبال معظم المجتمعات على التوسع في التعليم باعتباره عامل الحاسم في التنمية المجتمعية؛[2]
- ❖ انخفاض مستويات التحصيل العلمي للطلاب في الجامعات خصوصا في الدول النامية؛
- ❖ تزايد الرغبة العالمية في الوصول إلى معايير جديدة وتحصيل أرقام قياسية في جودة التعليم سواء على المستوى النظري أو التطبيقي؛
- ❖ التغير المستمر في احتياجات ومتطلبات سوق العمل مما يتطلب القيام بالعملية التعليمية بأساليب جديدة؛

[1] **أسماء عميرة،** إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي . دراسة لجامعة جيجل .(رسالة ماجيستير منشورة)، جامعة قسنطينة 02، 2012-2013،ص 56.

[2] **يزيد قادة،** واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية – دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة-،(رسالة ماجيستير منشورة)، جامعة أبي بكر القايد، 2011-2012،ص51.

- ❖ التركيز الكمي دون النوعي مع التركيز على الاختبارات النهائية في عملية التقييم؛
- ❖ الحاجة إلى مواكبة التطورات والمتغيرات العالمية من خلال اعداد المورد البشري القادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في المنظومة التعليمية؛
- ❖ الثورة التكنولوجية والتدفق العلمي والمعرفي ،يمثل تحديا للعقل البشري وهو ما جعل المجتمعات ترفع من حدة المنافسة في تجويد نظمها التعليمية؛
- ❖ ارتباط الجودة بالإنتاجية؛
- ❖ نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من مؤسسات التعليم العالي في كثير من دول العالم.[1]
- ❖ ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقويم الشامل للتعليم في مؤسسات التعليم العالي .
- ❖ وجوب تحسين نوعية خدمات التعليم المقدمة للطلبة باستمرار مما يزيد دافعيتهم نحو التعليم.
- ❖ من مبررات اعتماد نظام الجودة الشاملة في العديد من الدول المتقدمة كأمريكا واليابان وبعض الدول النامية في مختلف مؤسساتها.[2]

من خلال تقديم مبررات اعتماد الجودة الشاملة في التعليم العالي؛ فهي بذلك تلعب دورا مهما خصوصا أثناء الضرورة الملحة لمواكبة التطورات الحالية ونذكرها من خلال النقاط التالية:[3]

- إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات وتطويرها بشكل مستمر؛
- تساهم في تركيز الإدارات العليا للجامعات في صياغة وملائمة معايير الجودة مع متطلبات سوق العمل؛
- وسيلة فعالة للاتصال داخل وخارج الجامعة كما أنها تساهم في تغيير ثقافة الموظفين؛

[1] يزيد قادة، **المرجع السابق الذكر**، ص (51-52).

[2] محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، الأردن:دار المسيرة، 2006،ص79.

[3] **المرجع نفسه**، ص 80.

- يساعد نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي على إزالة الجوانب غير المنتجة وتطوير معايير قياس الأداء؛
- يمنح نظام الجودة الشاملة مؤسسات التعليم العالي القدرة على التنافسية؛
- يحدث نظام الجودة الشاملة تطويرا في مقومات سياسة التعليم العالي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.[1]

المطلب الثاني : متطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي

لكي تحقق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، فهي بحاجة إلى متطلبات أساسية حتى تستطيع تقبل مفاهيم الجودة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العلمي؛ فمن هذه المتطلبات نجد:[2]

- الخطط اللازمة لتنمية ثقافة الجودة؛
- قيادة وتوجيه كل النشاطات المبذولة لتطبيق الجودة الشاملة؛
- تفعيل الجهود على مستوى الجامعة لتحقيق هدف الجودة الشاملة؛
- توفير الموارد المادية والبشرية لتنفيذ فلسفة الجودة الشاملة؛
- وضع الأهداف السنوية لنظام الجودة اشاملة؛
- وضع نظام الحوافز والمكافآت لمختلف الأفراد المتميزين في أداء مهامهم الموكلة إليهم.

فريق تصميم الجودة وتنميتها: يعمل هذا الفريق تحت قيادة مجلس الجودة وتتمثل أهم مسؤولياتهالأساسية

- في وضع استراتيجيه لتطوير نظام الجودة؛
- دراسة مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها؛

[1] محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، **المرجع السابق الذكر**، ص80 .

[2] يوسف حجيم الطائي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة :في التعليم العالي**، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع ،2008، ص236.

- تصميم البرامج التدريبية لقيادة الجودة وفرق العمل. تحديد متطلبات الطلبة داخل الجامعة؛
- اقتراح خطط مبدئية للعمل بالجامعة، وتحديد خطواتها الأساسية وما يتطلبه من تجهيزات أماكن العمل وغيرها.

لجنة تحسين الجودة داخل الجامعة:تتمثل أهم مسؤوليات هذه اللجنة في:

- تعتبر مركز عملية الجودة الشاملة؛
- توثيق الصلة بين الجامعات والمؤسسات الأخرى؛
- إزالة الخوف ونشر الخبرات الفائقة والدروس المستفادة داخل الجامعة؛
- وضع الخطط الازمة لتطوير برامج الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.[1]

لجنة قياس الجودة وتقويمها :

تعمل هذه اللجنة على تقويم برامج الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية، والتأكد من مدى توافق أهداف الجامعة مع احتياجات الزبائن.

حيث تتم تلبيتها بالتركيز على الفهم الكامل، كما يجب على الجامعات أن تحقق احتياجات المستفيدين غلى الأمدين البعيد والقريب وذلك من خلال استخدام التغذية الرجعية مع ضرورة إيجاد نظام تعاون فعال بين الجامعات إضافة إلى نظام المعلومات المتعلقة بجميع جوانب العملية التعليمية حسب معايير الجودة الشاملة.

كما يمكن تبادل الخبرات والعمل على حل المشكلات التي تواجه سياسة التعليم العالي والمساعي تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

[1] يوسف حجيم الطائي وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص237.

المبحث الثالث:مبادئ ومراحل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى خطوات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات العليم العالي وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول :مبادئ تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.

لكي يترجم نظام الجودة الشاملة على أرض الواقع في مؤسسات التعليم العالي وجب الأخذ بمبادئ الجودة الشاملة، وتخصيص الوقت الكافي ومتابعة التغيير، فإن الجامعة مطالبة ببذل الجهد:[1]

- التمهيد قبل التطبيق بزرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي الثقة بإدارة الجودة الشاملة، وتطوير الثقافة المؤسسية إلى ثقافة تؤمن بالجودة والتميز مع ضرورة تبني و تسهل عملية، الإدارة العليا لمفاهيم الجودة وإعطائها الأهمية المناسبة، وإيجاد بيئة تساعد على التغيير تطبيقها والالتزام بها من قبل العاملين بمؤسسات التعليم العالي.

- على مستوى الجامعة تقوم هذه الأخيرة بمراجعة أنظمتها و قوانينها، والعمل على تطويرها إداريا ومهنيا بما يحقق تطويرا نوعيا في الأجهزة المختبرات المرافق والخدمات؛

- على مستوى الطالب الجامعي، ينبغي أن يتنقل الطالب من مجرد وسيلة التلقين وتشكيل منهج ومحاور المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر، وتشكيل شخصية علمية مستقلة قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين؛

- على مستوى عضو هيئة التدريس، ينبغي أن يواكب التغيرات العلمية المتسارعة ويطور من أدائه هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وتصنيفهم) حسب أدائهم الأكاديمي، استخدامهم للوسائل الحديثة في عملية التدريس، نشر

[1] أسماء عميرة، **المرجع السابق الذكر**، ص58.

أبحاث علمية محكمة، مشاركتهم في ندوات ومؤتمرات علمية (وفي حال عدم توافق عضو هيئة التدريس مع هذه المواصفات، تقوم الجامعة بعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس المعنيين، بهدف توجيههم وتطوير أدائهم العلمي والمعرفي؛[1]

- على مستوى المناهج، تتم مراجعتها من قبل لجان متخصصة بهدف تطويرها أوتغيير محتواها العلمي بما يتناسب مع التطورات العلمية المتسارعة.

- السعي نحو التخفيض من الرقابة الادارية، وتنمية روح التقييم الذاتي وصولا لتحسين الأداء؛

- تطبيق المنهج العلمي في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات وإرساء نظام للتحسين المستمر للعمليات)البحث عن السبل الكفيلة للتحسين المستمر لأداء الأعمال؛

- العمل علي التقليل من تكلفة التعليم، مع زيادة عوائده المتوقعة؛

- وضع معايير لتطبيق الجودة الشاملة في ميدان التعليم العالي، وهو يعني مدى قدرة المواصفات القياسية العالمية للعمل على تحسين كفاءة العملية الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

المطلب الثاني: مراحل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.

إن خطوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم لا تختلف كثيرا عن خطوات تطبيقها في المصانع والمؤسسات الإنتاجية، وإن المؤسسة التعليمية أيا كان مستواها عندما تعتزم الالتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في عملها لابد لها من القيام بالخطوات التالية:[2]

[1] أسماء عميرة، **المرجع السابق الذكر**، ص59.

[2] محسن علي عطية، **الجودة الشاملة و المنهج**، عمان:دار المناهج للنشر و التوزيع، 2008، ص142.

أولا : نشر ثقافة الجودة الشاملة

إن الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية وثقافية جديدة ينبغي أن تحل محل الثقافة التقليدية وهذه العملية تقتضي بأن القيادات العليا في المؤسسة التعليمية على نشر ثقافة الجودة بين العاملين في هذا وجب اتباع العوامل التالية:

- اختيار المدربين والمدرسين والعاملين الذين يتسمون بمؤهلات للعمل في إطار إدارة الجودة الشاملة؛
- كما أن المناخ التنظيمي المناسب يساهم في سهولة تطبيق معايير الجودة؛
- عقد لقاءات ومؤتمرات وإلقاء محاضرات من خبراء في نظام الجودة للتعريف هذا المفهوم؛
- بناء برامج تدريبية للإداريين والمدرسين والعاملين تؤهلهم للتخطيط لنظام الجودة وتنفيذه وتحسينه وضبطه؛
- تزويد جميع العاملين بأسس العمل التي يقوم عليها نظام إدارة الجودة الشاملة ومتطلباته.

ثانيا : التخطيط لتطبيق الجودة الشاملة

إن هذه الخطوة تتطلب دراية تامة بمدخلات نظام الجودة وعملياته ومواصفات مخرجاته، يجب أن يملك المخطط رؤية واضحة عن جميع مدخلات البرامج وعملياته وعليهتم تحديد المراحل التالية:

ثالثا:تحديد أهداف المؤسسة التعليمية:

- بما أن درجة جودة الأهداف تحكمها درجة صلتها باحتياجات الطلبة والمتعاملين مع وسوق العمل فإن ذلك يقتضي إيجاد مخرج تعليمي يلبي رغبات واحتياجات كل عملاء المؤسسة التعليمية؛
- تحديد رسالة المؤسسة التعليمية في ضوء أهدافها؛
- تحديد العملاء أو المستفيدين من الخدمة التعليمية؛
- تحديد متطلبات العملاء والمواصفات التي يتوقعوها في المنتج (الخريج).

رابعا:التنظيم لتطبيق الجودة الشاملة:

يقتضي تبني تطبيق نظام إدارة الجودة في التعليم، إعادة تنظيم العملية التعليمية لتستجيب إلى معايير نظام الجودة؛ وعلى هذا الأساس فإن تنظيم الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية يجب أن يتسم بما يلي:

- وحدة الفعالية بين أقسام المؤسسة التعليمية والعاملين فيها؛
- أن كل عامل في المؤسسة التعليمية يجب أن يكون على بيّنة من رسالة المؤسسة وأهدافها؛
- تقليل المنافسة بين أقسام المؤسسة والعاملين فيها وتنمية روح الفريق في العمل؛
- ولغرض القيام هذه الخطوة تشكل المؤسسة التعليمية مجلسا للجودة برآسة مدير المؤسسة ويحدد منسقا للجودة كما يشدد؛
- تنظيم الجودة على الاهتمام بمشاركة الجميع في تحمل المسؤوليات و الابتكار والتجديد.[1]

خامسا:تنفيذ نظام الجودة:

إن تنفيذ خطة نظام الجودة يقع على فرق العمل داخل المؤسسة التعليمية إذ تحدد مجموعات صغيرة يطلق عليها دوائر الجودة تتولى كل مجموعة مهمات محددة في تطبيق نظام الجودة وتحدد كل مجموعة الأنشطة المطلوب تنفيذها والوقت اللازم للتنفيذ والكلفة التقديرية ووضع سبل التغلب على المعوقات المحتملة ومتابعة الجودة في القسم الذي تتابعه كل مجموعة، وتعرف العناصر التي تحتاج إلى تحسين مع مراعاة أن ما يتبع من عمليات وإجراءات يؤدي إلى تحقيق جودة العملية التعليمية وزيادة جودة الأداء وتقليل نسبة الفقد في الإنتاج واشتراك جميع العاملين في المؤسسة التعليمية في تحمل مسؤولية التحسين المستمر وصنع القرار و نشر ثقافة الجودة.

[1] محسن علي عطية، **المرجع السابق الذكر**، ص 142.

سادسا: التقويم

إن التقويم في إدارة الجودة الشاملة يتسم بالشمول والاستمرارية ويهدف إلى التأكد من أن جميع الأعمال التعليمية والإدارية المؤثرة في الجودة تتم تأديتها بالكفاءة المطلوبة باستخدام تقنيات الجودة الشاملة كما يؤدي إلى تطوير والتحسين المستمر في الأداء المعرفي و الإداري ويتم التقويم بإتباع الآتي:

1-التقويم الذاتي: وذلك بتشكيل فريق تقويم يستفيد من تقارير دوائر الجودة ومجلس الجودة لمقارنة النتائج المحققة بالحالة التي كانت عليها المؤسسة ونشر الحقائق وعرضها في تقرير يسمى تقرير المراجعة الداخلية.

2-التقويم الخارجي: تشكل المؤسسة التعليمية لجانا أو فرقا من المدرسين والخبراء تحت إشراف المجلس الأعلى للجودة مهمتها تقويم أداء المؤسسات التعليمية من جميع النواحي .[1]

المبحث الرابع : معايير وآليات ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي.

باعتبار أن مفهوم الجودة الشاملة من المقاربات الحديثة المتداولة في مؤسسات التعليم العالي؛ سيتم التطرق في هذا المبحث إلى معايير وآليات ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي .

المطلب الأول: معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي.

يعمل النظام التعليمي مثل أي نظام إنتاج آخر، وفق استراتيجية تراعي الظروف الاقتصادية ؛الاجتماعية المحيطة بالنظام؛ البناء الثقافي السائد والمناخ التنظيمي بما تلائم مع حاجيات ورغبات المجتمع لذا فإنه يهتم بمخرجات والمواصفات العالمية لضبط جودة الانتاج لذلك ظهر عدة معايير للجودة الشاملة في التعليم العالي كما يلي :

[1] محسن علي عطية، **المرجع السابق الذكر**، ص143.

أولا: معيار كروزبي :

حدد فليب كروزبي مستشار الجودة على المستوى العالمي اربعة معايير لضمان جودة التعليم، وفقا لمبادئ إدارة الجودة الشاملة وهي :[1]

1) التكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد واضح ومنسق للجودة؛
2) وصف نظام تحقيق الجودة على انه الوقاية من الاخطاء، بمعنى حدوثها من خلال وضع معايير لأداء الجيّد؛
3) منع حدوث الاخطاء من خلال ضمان الاداء الصحيح من المرة الاولى؛
4) تقديم الجودة من خلال قياس دقيق بناء اعلى المعايير الموضوعية والكمية والكيفية.

ثانيا: معيار التقويم الشامل :

قدمت حركة التقديم الشامل للتعليم بعض المعايير والتي تضمن شموله، مقسمة على أربعة عشر معيارا كما يلي:[2]

1.الاهداف:

- ✓ مدى صلاحية الاهداف حاليا وفي المستقبل القريب والبعيد؛
- ✓ مدى تناغم الاهداف الجزئية مع الاهداف الرئيسية؛
- ✓ مدة فعالية التخطيط كما وكيفا؛
- ✓ مدى انسجام سياسات وإجراءات القبول في المؤسسة التعليمية؛
- ✓ مدى قدرة اهداف المؤسسة التعليمية على ابراز هويتها.

2.تعليم الطلاب:

- ✓ مدى تقويم الطلاب؛
- ✓ مدى توفر برامج ومصادر التعليم؛
- ✓ مدى توفير شواهد على وجود تقدم مقبول نحو تحقيق اهداف التعليم.

---

[1] **محمود أحمد محمود وآخرون**، "معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية"، ورقة عمل: مقدمة إلى مشروع الطرق العلمية إلى التعليم العالي، (جامعة أسيوط، 2009)، ص08.

[2] محمود أحمد محمود وآخرون، **نفس المرجع السابق الذكر**، ص 09.

3.الهيئة التعليمية:

- ✓ مدى ملائمة الاجراءات والسياسة الحالية؛
- ✓ مدى تحقيق البرامج الراهنة المتعلقة بتحسين التدريس؛
- ✓ مدى تقبل السياسات والإجراءات الحالية؛
- ✓ مدى ملائمة مرتبات هيئة العلمية والمناسبة؛
- ✓ مدى كفاءة الأداء الوظيفي للهيئة التعليمية.

4. البرامج التعليمية:[1]

- ✓ مدى توفير سياسات واجراءات مناسبة لبناء البرامج؛
- ✓ مدى كفاءة البرامج وانسجامها مع اهداف المؤسسة التعليمية؛
- ✓ مدى تقديم المكتبات لخدمات جيدة للهيئة العلمية والطلاب.

5. الدعم المؤسسي:

- ✓ مدى ملائمة المبنى التعليمي لحجم الطلاب؛
- ✓ مدى توافر خطط لتطوير المباني والأجهزة التعليمية؛
- ✓ مدى مساهمة المرتبات والمخصصات المقدمة للعاملين في مجال الخدمات؛
- ✓ مدى توفر الاجراءات المناسبة لتقويم اداء العاملين.

6. القيادة الادارية:

- ✓ مدى اهتمام القيادة الادارية بالتخطيط؛
- ✓ مدى تكوين علاقات عمل فعالة؛
- ✓ مدى ضمان المؤسسات والإجراءات الادارية الفعالة؛
- ✓ مدى تحسين تكافئ الفرص والعدالة الموضوعية.

7. الادارة المالية:

- ✓ مدى تكافئ ميزانية المؤسسة العمومية؛
- ✓ مدى توفير نظام فعال للتقارير المالية؛
- ✓ مدة تكافئ التكاليف والمصروفات؛

[1] **المرجع نفسه**، ص10.

- ✓ مدة استثمار المؤسسة التعليمية لمصادرها وممتلكاتها المادية؛
- ✓ مدى حرص المؤسسة التعليمية على الانسجام الامثل للمصادر المالية والبشرية.

8. مجلس ادارة المؤسسة:

- ✓ مدى مساهمة الاجراءات والسياسات في كفاءة سير الاعمال؛
- ✓ مدى فهم الاعضاء الفرق بين صياغة السياسات وتطبيقاتها؛
- ✓ مدى تفاعل بين الاعضاء مع البيئة الخارجية؛
- ✓ مدى مساهمة هذه المجالس بفعالية في تطوير المؤسسة التعليمية.

9. العلاقات الخارجية:

- ✓ مدة فعالية الاتصال بالجهات العليا؛
- ✓ مدى ارتباط المؤسسة بعلاقات فعالة مع الجهات الحكومية؛
- ✓ مدى قدرة المؤسسة التعليمية على تامين مستوى من الدعم المالي والقطاع الخاص.

10. التطوير الذاتي للمؤسسة التعليمية:[1]

- ✓ مدى دعم المؤسسة التعليمية لجهود الابتكار والتجريب؛
- ✓ مدى توفر الجهات الايجابية نحو التطور الذاتي؛
- ✓ مدى توفير اجراءات ملائمة للتطور الذاتي.

المطلب الثاني : آليات ضبط الجودة في التعليم العالي.

أولا: مفهوم ضبط الجودة

تطور مفهوم ضبط الجودة من التفتيش على المنتجات ومراقبة العمليات واكتشاف الاخطاء والقيام بتصحيحها إلى مفهوم جديد يستند الى منع الاخطاء وتجنب انتاج مخرجات بها عيوب أو لا تحقيق رغبات المستفيدين، ويعزى ظهور هذا المفهوم الجديد لضبط الجودة الى ثلاثة عوامل هي :[2]

- المنافسة الجادة بين المؤسسات المنتجة للسلعة مما يصعب اكتساب ثقة المستفيد وتلبية احتياجاته.

[1] محسن علي عطية، **الجودة الشاملة والجديد في التدريس**، عمان:دار صفاء للطباعة والنشر، 2009، ص(115-117).

[2] سوسن شاكر مجيد ،محمد عواد الزيادات، **المرجع السابق الذكر**،ص 344.

- التكلفة المرتفعة لتقنيات الانتاج الحديثة ما يترتب على الخطأ في الانتاج هدر كبير للأموال .
- اعتماد المؤسسات على المعايير الخاصة والدولية (ISO) للتأكد من جودة منتجاتها ومطابقتها للمواصفات العالمية والمحلية ،وجذب العديد من المستفيدين .

ويشير هذا المفهوم إلى أن ضبط الجودة هي "مجموعة من البرامج والإجراءات اللازمة للتأكد من أن عمليات الإنتاج وبرامجه ونظمه ستؤدي بالضرورة إلى تقديم خدمات أومنتجات تتطابق على مواصفات الجودة المحلية أو العالمية ".

وفي ضوء هذا المفهوم الجديد أصبحت عمليات ضبط الجودة وسيلة للتأكد من أن الإدارة والإنتاج والتطوير تتم وفقا للخطط المعتمدة، وأن الإدارة تقود عملية ضبط الجودة الشاملة، وأن المؤسسة وكل فرد من أفرادها مسؤول عن تحقيق الجودة والتطوير المستمر، وأن فلسفة الأداء تستند إلى منع الأخطاء وتحري الدقة لكسب ثقة المستفيدين، وأن معايير ضبط الجودة متحققة في أدوات الإنتاج وبرامجه وخاماته.

ثانيا: آليات ضبط الجودة

قام الكثير من العلماء والباحثين بدراسات معتمدة تدور حول كيفية تقويم مستوى الجودة من خلال مكونات النظام ،واستخدموا معايير مختلفة ومؤشرات متعددة في عملية التقويم ومنها على سبيل المثال ما قام به دونا بيرين من استخدام ثلاثة معايير تقويم مستوى الجودة هي :[1]

- معيار الهيكل التنظيمي؛
- ومعيار العمليات الداخلية والنشاطات؛
- معيار الإنتاج النهائية.

[1] **حمزة مرادسي**، دور جودة التعليم في تعزيز النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجيستير منشورة)، باتنة، جامعة الحاج لخظر، 2010/2009، ص25.

ثالثا: ضبط جودة التعليم[1]

إذا كانت قضية ضبط الجودة مهمة في المؤسسات الاقتصادية فإنها تعد أكثر اهمية في المؤسسات التربوية والنظم التعليمية بسبب ارتفاع تكلفة التعليم في ضوء معدلات الضخم العالمية ،وسوء نوعية بعض المخرجات التعليمية ،وضعف ارتباطها بسوق العمل ،مما يؤثر سلبيا على معدلات التنمية وقدرة المجتمع على تحقيق طموحاته وأهدافه.

وضبط جودة التعليم وسيلة للتأكد من أن العملية التعليمية والإدارة التربوية وتدريب المعلمين والإداريين ،والتطوير التربوي في المؤسسات التعليمية ،تتم جميعا وفق الخطط المعتمدة والمواصفات القياسية . لذلك يرى بعض الباحثين أن تحقيق الجودة الشاملة للتعليم ينبغي أن يكون في إطار فلسفة تتضمن المبادئ التالية:

- قيادة الإدارة التعليمية لضبط جودة التقييم من أجل تقديم خدمات متميزة؛
- مسؤولية كل فرد من افراد المؤسسة التعليمية عن تحقيق الجودة الشاملة للتعليم فيما يخصه؛
- اعتماد مواصفات قياسية لجودة الأداء والتحقق من انجازها؛
- اكتساب ثقة المستفيدين من الخدمة التعليمية وتحسين جودتها؛
- تعزيز الانتماء إلى المؤسسات التعليمية الى مهنة التعليم.

[1] **مكتب ضمان الجودة، معايير ضبط الجودة**، جامعة مؤته، 2010، ص09.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجودة الشاملة في التعليم العالي؛ وقد تبين أن مفهوم الجودة الشاملة انتقل من كونه مصطلح اقتصادي إلى مفهوم بأبعاد خاصة بقطاع التعليم نظرا لمتطلبات العصر الحالي وتزامنا مع ازدياد المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي.

مما تطلب من الجامعات ارساء مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات وذلك عن طريق مراحل تمس كل المجالات.

حيث أن التحديات التي تواجه الجامعات أدت إلى وجوب الاعتماد على معايير ضبط الجودة الشاملة من أجل تلبية احتياجات المجتمع بكل فئاته المتزايدة باستمرار؛ وخاصة بما يكفل للجامعات المشاركة في سوق العمل، وذلك بالاعتماد على نظام تعليمي ذو مستويات عالية من الجودة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية
على مستوى جامعة محمد بوضياف المسيلة

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؛ وإبراز جوانب كل من المتغيرين من الجانب النظري؛ سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للدراسة على جامعة محمد بوضياف، وذلك للبحث في طبيعة العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة، وبالتحديد في الإدارة العليا على مستوى كل عمادة ورئاسة قسم ومقرات المخابر التابعة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة. وللبحث في هذه العلاقة ارتأينا معالجتها من خلال هذين المبحثين:

المبحث الاول:نبذة عن التطور التاريخي لجامعة محمد بوضياف المسيلة.

المبحث الثاني:عرض الإجراءات ومناقشة منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث :تحليل النتائج واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المبحث الأول: نبذة عن التطور التاريخي لجامعة محمد بوضياف – المسيلة–

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى التعريف بميدان الدراسة، والممثلة بإحدى جامعات الجزائر ألا وهي جامعة محمد يوضياف بالمسيلة كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة

أنشئت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 1985؛ حيث تم ترقية جامعة محمد بوضياف كقطب جامعي وطني يستقطب الطلاب من كل أنحاء الوطن، وتقع جامعة المسيلة في مدينة المسيلة على الطريق الوطني رقم 65 الرابط بين المسيلة والجزائر العاصمة، يحيط بها نسيج عمراني هام وكذلك مجمعات صناعية مهمة.

انطلق بها التعليم العالي سنة 1985، وذلك بإنشاء المعهد الوطني للهندسة الميكانيكية، وفي عام 1989 تم إنشاء المعهد الوطني للهندسة المدنية ومعهد تسيير التقنيات الحضرية، وفي عام 1992 تم إنشاء المركز الجامعي بالمسيلة، وفي سنة 2001 تم ترقية الجامعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 274/01 المؤرخ في 2004/08/29 حيث أن الجامعة كانت تتكون من أربع كليات فقط ولكن بعد فتح القطب الجامعي أصبحت تحتوي على (7) سبع كليات، ومعهدين وطنيين و عشرة (10) مخابر للبحث معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.[1]

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للجامعة

تحتوي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ككل الجامعات على هيئات ورئاسة الجامعة، وكليات ومعاهد، يحدد التنظيم الإداري للجامعة والكلية والمعهد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.[2]

[1] مصلحة التخطيط والإحصاء بجامعة المسيلة.

[2] **المرجع نفسه.**

توضع نيابات رئاسة الجامعة تحت مسؤولية نواب رئيس الجامعة المعينون بمرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد موافقة رئيس الجامعة ويختارون من الأساتذة الذين يحملون درجة أستاذ التعليم العالي والأساتذة المحاضرين صنف –أ–.

أولا : رئاسة الجامعة

والمتمثلة في رئيس الجامعة؛ وهو الشخص المسؤول عن السير العام للجامعة مع احترام صلاحيات الهيئات الأخرى حسب المادة (26) من المرسوم التنفيذي يعين رئيس الجامعة من بين الأساتذة ذوي رتبة أستاذ التعليم العالي، وفي حالة عدم وجودهم من بين الأساتذة المحاضرين، يتولى رئيس الجامعة المهام التالية:

- يمثل أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة؛
- يمارس السلطة السلمية على جميع المستخدمين؛
- يبرم كل صفقة واتفاقية في اطار التنظيم المعمول به؛
- يسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به؛
- هو الآمر بالصرف الرئيسي لميزانية الجامعة؛
- يصدر تفويض اعتماد التسيير إلى عمداء الكليات ومديري المعاهد عند الاقتضاء؛.
- يعين مستخدمي الجامعة الذين تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- يتخذ كل التدابير التي من شأنه أن يحسن نشاطات التكوين مع مراعاة صلاحيات الهيئات الأخرى؛
- يسهر على احترام النظام الداخلي للجامعة الذي يعد مشروعه ويقدمه إلى مجلس الإدارة ليوافق عليه؛
- هو الشخص الذي يمنح الشهادات بتفويض من الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- يضمن حفظ الأرشيف؛
- يقوم بمساعدة رئيس الجامعة في تسيير المسائل المشتركة بين رئاسة الجامعة ومكونات الجامعة الأخرى؛
- مجلس مدير الجامعة يضم نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات ومديري المعاهد.

تتكون رئاسة الجامعة من أربع نيابات تتمثل فيما يلي:

أ- **نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية**، ومن مهامها:

- ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادلات ببرامج الشراكة؛
- المبادرة بكل النشاطات من أجل ترقية التبادل بين الجامعات والتعاون الحيوي في مجالي التعليم والبحث؛
- القيام بأعمال التنشيط والاتصال؛
- تنظيم التظاهرات العلمية وترقيتها.

ضمان متابعة برامج تحسين المستوى وتجديد المعلومات للأساتذة والسهر على انسجامها.

وتتكون من المصالح التالية:

- مصلحة التبادل ما بين الجامعات والتعاون والشراكة،
- مصلحة التنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية؛

ب- **نيابة الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه** التي تقوم بالمهام التالية:

- جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع مخططات تنمية الجامعة؛
- القيام بكل دراسة استشرافية حول توقعات تطوير التعداد الطلابي للجامعة واقتراح كل إجراء من أجل التكفل لاسيما في مجال تطور التأطير البيداغوجي والإداري؛
- مسك البطاقية الإحصائية للجامعة وتحيينها؛
- القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي الذي تضمنه الجامعة ومنافذها المهنية؛
- متابعة برامج البناء وضمان تنفيذ برامج تجهيز الجامعة بالاتصال مع المصالح المعنية.

وتشمل هذه النيابة المصالح التالية:

- مصلحة الإحصاء والاستشراف،
- مصلحة التوجيه والإعلام، مصلحة متابعة برامج
- البناء وتجهيز الجامعة.

ج-**نيابة مديرية الجامعة في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج** وتشمل المصالح التالية:

- مصلحة التعليم والتدريب والتقييم؛
- مصلحة الشهادات والمعدلات.

د-**نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج** : وتتكون من المصالح التالية :

- مصلحة لما بعد التدرج ؛
- مصلحة التأهيل الجامعي؛
- مصلحة البحث العلمي.

ثانيا:الأمانة العامة

والمتمثلة في الأمين العام والمكلف بسير الهياكل الموضوعة تحت سلطته والمصالح الإدارية والتقنية المشتركة وتسييرها الإداري و المالي، بموجب مرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة. ويتكفل بما يلي:

- ضمان تسيير المسار المهني لمستخدمي الجامعة مع احترام صلاحيات الكلية والمعهد في هذا المجال؛
- تحضير مشروع ميزانية الجامعة ومتابعة تنفيذها؛
- ضمان متابعة تمويل أنشطة المخابر ووحدات البحث؛
- السهر على السير الحسن للمصالح المشتركة للجامعة؛
- وضع برامج الأنشطة الثقافية والرياضية للجامعة وترقيتها؛
- ضمان متابعة وتنسيق مخططات الأمن الداخلي للجامعة؛
- ضمان مكتب تنظيم الجامعة وتسييره.

تحتوي الأمانة العامة على مكتب التنظيم ومكتب الأمن الداخلي والمديريات حيث كل مديرية تتفرع إلى المصالح التالية:

1- المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين:

لها أهمية كبيرة بالنسبة للجامعة تتضمن مختلف العمليات الإدارية للمستخدمين، وتكمن هذه الأهمية في كونها تقوم بتسيير المسار المهني للمستخدمين التابعين لمديرية الجامعة والمصالح المشتركة، وكذلك الذين يتولى مدير الجامعة تعيينهم وتتكفل المديرية بإعداد وتنفيذ مخططات التنفيذ والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف للمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح للجامعة، وضمان تسيير تعدادي لمستخدمي الجامعة مع ضمن التوزيع المنسجم بين الكليات والمعاهد والملحقات.

وتشمل المديرية الفرعية على مصالح يترأسها المدير الفرعي للمستخدمين هي:

- -مصلحة الأساتذة؛
- مصلحة الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح؛
- مصلحة التكوين وتحسين و تجديد المعارف.

ثالثا: الكليات والأقسام

تحتوي الجامعة على سبع كليات ومعهدين، تتشكل كل كلية من مجموعة من الأقسام حيث يمثل القسم شعبة أو مادة أو تخصصا في المادة، ويضم كل قسم لجنة علمية يديرها رئيس اللجنة بمساعدة مساعد القسم المكلف بالتدريس والتعليم في التدرج، مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي.

رابع: المكتبة المركزية

وتتكون من المصالح التالية:

- مصلحة الاقتناء؛
- مصلحة المعالجة؛
- مصلحة البحث الببليوغرافي؛

- مصلحة التوجيه.

والشكل رقم (01):يحدد أهم هياكل جامعة محمد بوضياف:

الشكل رقم (01)الهيكل التنظيمي لمقر رئاسة جامعة محمد بوضياف المسيلة

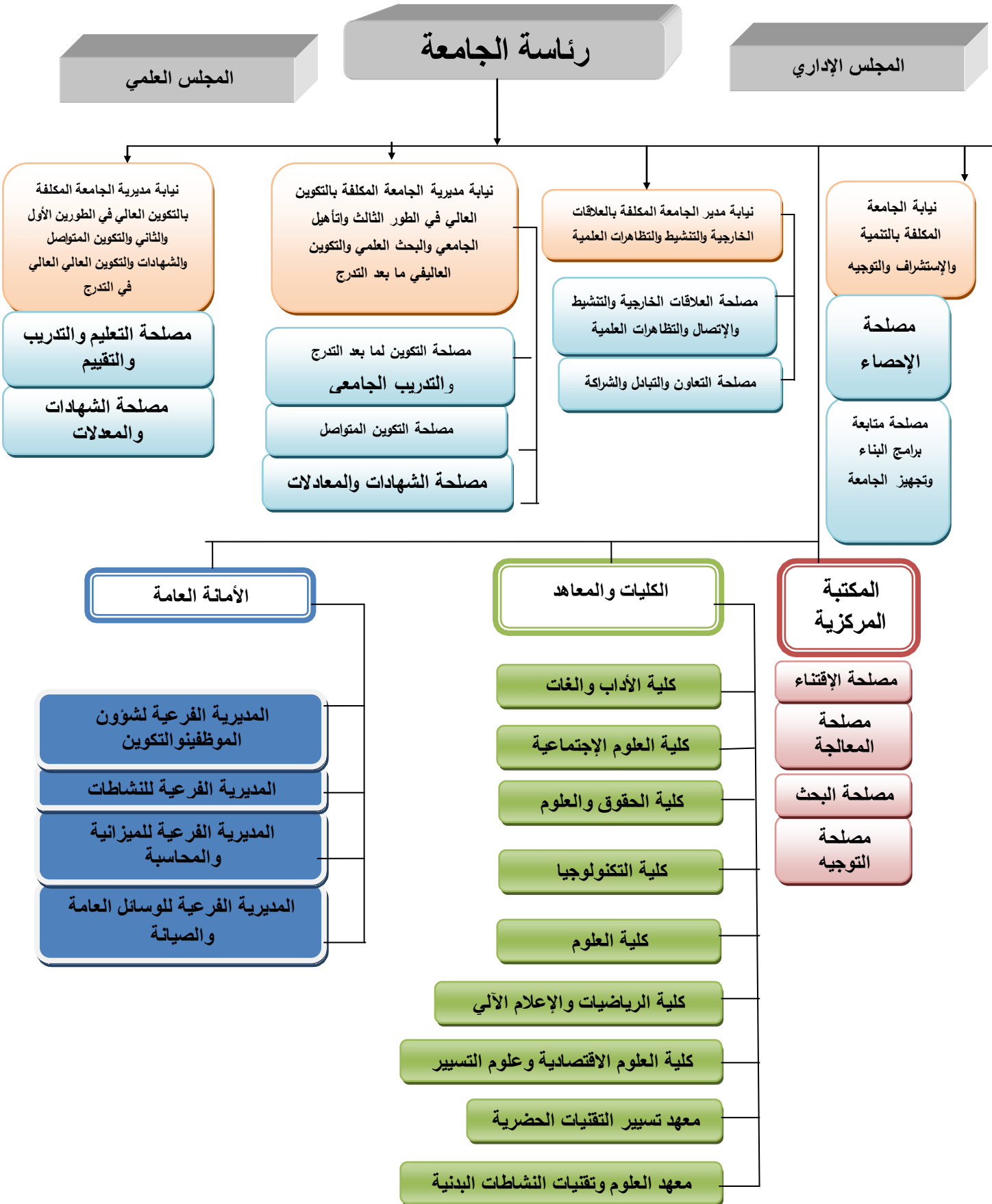

المبحث الثاني: عرض الإجراءات ومناقشة منهجية الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: عرض الإجراءات ومنهجية الدراسة الميدانية

أولا: الدراسة الإستطلاعية للدراسة.

يتفق جل الباحثين حول أهداف الدراسة الاستطلاعية في أي بحث علمي؛ والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1] [2]

- تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها؛
- والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها؛
- وإخضاعها للبحث العلمي؛
- التأكد من الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة.

تعد الدراسة الاستطلاعية الأولية اللبنة الأساسية التي عن طريقها تتحدد خارطة البحث، والتي بدورها تساعد الباحث في إجراء مسحه الأولي بغية الإلمام بجوانب الدراسة الميدانية، ومن جملة العناصر التي تم التقيد بها أثناء الدراسة الاستطلاعية التالي:[3]

- التعرف على المكان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة؛
- التعرف على كل ما يمكنه عرقلة عملنا ومختلف الصعوبات المحتمل مواجهتها؛

---

[1] **فوزية شرقي**، إشكالية تسيير وتثمين الموارد البشرية على مستوى الإدارة المحلية الجزائرية دراسة حالة الإدارة العامة لمقر ولاية المسيلة: 2008 . 2014 (رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 03) ، غير منشورة، كلية العلوم السّياسية والعلاقات الدولية، **2015 - 2017**، ص03 ؛ Paul S. Gray, Johns B. Williamson and all. **The Research Imagination: An introduction to qualitative and quantitative methods**. (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), P.135.

[2] موسى النبهان، **أساسيات القياس في العلوم السلوكية**، عمان : دار الشروق للنشر، 2004، ص ص(84-145).

[3] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط4، (الجزائر: زاعياش للطباعة والنشر، 2012)، ص،20.

- تحديد العينة ومعرفة الأجواء المحيطة بها ومختلف ظروفها؛
- التقرب من أفراد العينة؛
- تقسيم المستوى المعرفي للأفراد العينة، ومدى مطابقتها لموضوع البحث؛

وفي الأخير خلصنا إلى ضبط إشكالية وفرضيات البحث، وكذلك تحديد الصيغة الختامية للأدوات الخاصة بالدراسة.

بعد جمع المعلومات اللازمة تم التوصل إلى أدوات جمع البيانات التالية:

1. تم تصميم استبيان لقياس مدى ارتباط سياسة التعليم العالي بالجودة الشاملة من طرف الباحثة.
2. إجراء مجموعة من المقابلات مع رؤساء مخابر البحث العلمي؛ نواب عمداء الكليات؛ رؤساء الأقسام بما يخدم الدراسة.
3. وقد تم إجراء الدراسة الاستطلاعية على مدى ثلاثة أشهر 2018 .
4. تم توزيع الإستمارة في الأسبوع الثاني من شهر أفريل 2018.

ثانيا: منهجية أدوات الدراسة الميدانية.

أ. مناهج الدراسة:

لقد سبق وحددنا المناهج والأدوات المزمع استعمالها في دراستنا التي تهدف أساسا إلى إيجاد العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة في جامعة محمد بوضياف المسيلة، وبناءا عليه تم الإعتماد على منهج يساهم في معالجة إشكالية الدراسة، وإختبار فرضيات الدراسة، وهذا بحسب طبيعة موضوع الدراسة.

- **منهج دراسة حالة:**

تعني كلمة حالة في اللغة العربية حال الشيء، سواء كان شخصا، أو حيوانا أو تنظيما ...الخ.هذا يعني أنها تفيد في تحديد وضع الشيء من حيث تكوينه الخاص في إطار المحيط المتفاعل معه.[1] ما يميز منهج دراسة الحالة عن المناهج العلمية الأخرى كونه يهدف إلى التعرف على وضعية فريدة ومعينة دون غيرها من الوحدات المشابهة ويتم ذلك

[1] عمار بوحوش، ، ص،120.

بطريقة تفصيلية ودقيقة، والتي لا يمكن تعميم نتائجها على بقية الحالات المشابهة إلا بقدر تعلق الأمر بمدى مطابقة وتماثل هذه الحالة على الحالات الأخرى.[1]

- **منهج تحليل المضمون:**[2]

وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

لقد تم استخدام هذا المنهج لأن موضوع محل الدراسة يحتاج إلى الوصف والتحليل والتعرف على العلاقة التي تربط سياسة التعليم العالي بالجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية عامة وجامعة المسيلة محل الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات من أجل محاولة الإجابة علة الإشكالية محل البحث.

- **التحليل الإحصائي:**[3]

يستخدم في تحليل النتائج الرقمية المتوصل إليها ميدانيا في تحليل نتائج الاستقصاء المتعلقة بالمتغيرات المستهدفة.

- الفرضيات الفرعية الخاصة بالشق الميداني:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من **عمداء ونواب كليات ورؤساء المخابر جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.**
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من **أعضاء الهيئة التدريسية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.**

2.الفرضية الرئيسية الثانية :

[1] أحمد حسين الرفاعي، **المرجع السابق الذكر**، ص،128

[2] **فوزية شرقي، المرجع السابق الذكر**،ص ص،(05،06).

[3] **المرجع نفسه**، ص 14.

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من عمداء،رؤساء الأقسام ونوابهم ورؤساء المخابر بجامعة محمد بوضياف المسيلةتبعا لمتغيرات (السن ،الخبرة).

2.1. الفرضيات الفرعية:

وتضم هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين كما يلي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير السن في كل من **سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة.**
- **الفرضية الفرعية الثانية:**يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير الخبرة في كل من **سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة.**

3. الفرصية الرئيسية الثالثة:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي حسب تصورات المبحوثين أعضاءهيئة التدريسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (الجنس،السن،دائرة التخصص،الوظيفة الحالية).

2 . 1 . الفرضيات الفرعية الاولى: وتضم هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية كما يلي:

-الفرضية الفرعية الأولى: يوجد فروق معنوية الجنس في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

-الفرضية الفرعية الثانية: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير السن في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

-الفرضية الفرعية الثالثــة: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير دائرة التخصص في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

-الفرضية الفرعية الرابعــة: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير الوظيفة الحالية في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

1 . التعريف بأدوات الدراسة:

المقابلة:

تتدرج المقابلة ضمن أدوات البحث العلمي، حيث استخدمتها الباحثة في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان، وإسقاطا لذلك تم إجراء مجموعة من المقابلات مع رؤساء مخابر البحث العلمي؛ نواب عمداء الكليات؛ رؤساء الأقسام بما يخدم الدراسة.

الملاحظة:

تعني في اللغة العربية النظر إلى الشيء، وهي كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي لحظ؛ أما الملاحظة في البحث العلمي، فهي مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب، في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية، حيث يتمكن الباحث من مراقبة تصرفات وتفاعلات المبحوثين، ومن التعرف على أنماط وطرق معيشتهم ومشاكلهم اليومية.[1]

أي أنها ملاحظة مقصودة تسير وفق الخطة المرسومة للبحث، في إطار المنهج المتبع هدفها ينحصر في مشاهدة الجوانب الخاضعة للدراسة، وتم ذلك عن طريق إجراء المقارنات واستخلاص النتائج. وكما يعرفها الأستاذ مروان عبد المجيد إبراهيم " بأنها المشاهدة المقصودة والدقيقة والمنظمة والموجهة والهادفة، والتي ترتبط بين الظواهر وهي رؤية منظمة وممزوجة بالاهتمام بالظواهر الخاضعة لها وقد تستعين بآليات وأدوات علمية دقيقة".[2]

الإستبيان: [3]

الاستبيان كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر بمعنى أوضحه، والاستبيان هو التوضيح لهذا الأمر؛ إذن الاستبيان هو تلك "المجموعة من الأسئلة التي يحضرها الباحث ويعدها إعدادا محددا وتسلم إلى الأشخاص المختارين لتسجيل إجابتهم على صحيفة الاستبيان الواردة ثم إعادتهما ولقد التزمت الباحثة ببعض القواعد بخصوص إعداد وصياغة الاستبيان والمتمثلة في العناصر أدناه:

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2000، ص،174.

[2] فوزية شرقي، **المرجع السابق الذكر**، ص،09.

[3] **المرجع نفسه.**

أولا: تحديد الغرض من الاستبانة:

- أن عبارات الاستبيان كانت محددة وواضحة وصياغتها كانت بسيطة وسهلة الفهم من قبل مجتمع البحث وعيناته؛
- تمت عملية جمع المعلومات من عينة الدراسة بواسطة توزيع وتعبئة الإستبيان وكذا إجراء المقابلة مع بعض أفراد العينة؛
- إن عبارات الاستبيان كانت شاملة لكل المعارف والحقائق والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من قبل المستجوبين.

ثانيا: عرض مقياس ليكرت (LIKERT) الخماسي:[1]

قامت الباحثة بالاستعانة بهذا المقياس ويتمثل في وضع علامة مقابل كل سؤال يطرح ثم تجمع كل النقاط الخاصة بالإجابات.وذلك بعد التحليل المفاهيمي لفروض الدراسة وتحديد المعلومات المراد الحصول عليها.

- تحديد الأبعاد التي تقيسها الإستبانة الأولى والثانية:

1. الاستبيان الأول :

أ. تحديد أبعاد الإستبانة الأولى الخاصة بعمداء ورؤساء الأقسام والمخابر ونوابهم:

القسم الأول:المتغيرات التصنيفية:

- **الجنس** : وله مستويان (ذكر، أنثى).
- **المركز الوظيفي الحالي.**
- **الدرجة العلمية** :ولها ثلاث مستويات (دكتوراه ،ماجيستير،ماستر).
- **العمر** : وله سبع مستويات (أقل من 30 سنة ،30 أقل من 35 سنة ،35 أقل من 40 سنة ،40 أقل من 45 سنة ، 45 أقل من 50 سنة ، 50 أقل من 55 سنة ، 55 سنة فما أكثر).
- **الخبرة في العمل الجامعي** :ولها أربع مستويات (أقل من 5 سنوات ،من5 سنوات إلى 10 سنوات ،من 10 سنوات إلى 15 سنة ،أكثر من 15 سنة).

[1] عبد الناصر الجندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص42.

القسم الثاني :فيتناول محاور الدراسة الأساسية والمتعلقة بمحاولة مدى ارتباط سياسة التعليم بالجودة الشاملة، وتم تقسيمه إلى محورين أساسيين الأول لدراسة ممارسات الإدارة العليا؛ أما الثاني تم التطرق إليه تحت عنوان جودة سياسة التعليم العالي.

واعتمدت الطالبة في تصميم الاستبيان، على سلم ليكرت الخماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان، والجدول (01) يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس كما هي في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان.

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5 –1 =4)، تم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي (5/4 =0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا، كما يلي:

غير موافق بشدة: المتوسط ينتمي إلى المجال؛(01.00 – 01.80).

غير موافق: المتوسط ينتمي إلى المجال؛(01.80 – 02.60).

محايد: المتوسط ينتمي إلى المجال؛(02.60 – 03.40).

موافق: المتوسط ينتمي إلى المجال؛(03.40 – 04.20).

موافق بشدة: المتوسط ينتمي إلى المجال؛(04.20 – 05.00).

تم التطرق في فقرات الاستبيان الأول المعتمد للدراسة إلى المحاور المعتمدة في سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؛ أي من الكل إلى الجزء من خلال تحديد محورين، تم ضمنهما صياغة العبارات التي تتداخل ضمنها ممارسات الإدارة العليا ومقتضيات تجويد

سياسة التعليم العالي على مستوى كل محاور العملية التعليمية في جامعة محمد بوضياف . المسيلة؛ والجدول أدناه يلخص أهم عناصرها:

الجدول (02): استمارة استقصاء ممارسات الإدارة العليا والجودة وسياسة التعليم العالي تبين عدد الفقرات وعنوان محاورها ، (انظر الملحق رقم 01).

الترتيب	عنوان المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
01	بيانات شخصية	01 –06	06
02	ممارسات الإدارة العليا	07 – 14	08
03	الجودة وسياسة التعليم العالي	15 –22	08
	المجمـــــــــــــــــــــــوع	1 –22	22

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان.

تحكيم الاستبانة:

للتأكد من أن فقرات الاستبانة تقيس ما وضعت من أجله فقد تم عرضها على الأستاذة المشرفة من جامعة محمد بوضياف المسيلة ذات خبرة واختصاص في الموضوع، حيث قامت بدراسة الاستبانة وتحكيم فقراتها وإبداء رأيها في مدى ملائمة العبارات لقياس الظاهرة محل الدراسة وصياغة العبارات بطريقة سلسة واقتراح ما تراه مناسبا.

كما تم عرض الاستبانة على محكمين من اجل صياغة عبارات الاستبيان إذا كان فيها خلل واقتراح ما يتناسب والدراسة.وعليه فقد قدمت الاستبيان إلى:

- السيد عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة محمد بوضياف المسيلة عمورعمر وقد تم تغيير العبارتين (12)و(13).
- السيد مدير مخبر تخطيط الموارد البشرية وتحسين الاداء السيد بن يمينة السعيد لجامعة محمد بوضياف المسيلة وتم إعادة صياغة بعض العبارات في الاستبيان.*

الفرع الثالث :التحليل الإحصائي:

تم المعالجة الإحصائية لمفردات الاستبيان رقم (01) المتعلق (بممارسات الإدارة العليا؛ والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي وذلك عن طريق الاعتماد على برنامج الرزم

* انظر الملحق رقم (01):الاستبيان الاول بعد التعديل.

الاحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة20.0. (SPSS version.20.0) وذلك باستخدام للمعالجة الاحصائية :

أ- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة بغية ضبطها في جداول وتمثيلها بيانيا؛

ب- إنجاز بعض الأشكال البيانية بواسطة برنامج الإكسال ن.**Excel Version 2007**) **(2007**نظرا للخصائص التي يحتوي عليها هذا البرنامج؛

ت-طريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ(**Cronbach's Alpha**) والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها للاستبيان ككل لقياس الثبات(**Reliability Statistics**).

اختبار ثبات وصدق المقياس:

يستعمل معامل ألفا كرنباخ لاختبار ثبات الاستمارة، ويُقصد بثبات الاستمارة أنه إذا تم إعادة استعمالها على نفس العينة فإنّها ستؤدي لنفس النتائج التي تم الحصول عليها، حيث كلما اقترب معامل ألفا كرنباخ من الواحد (1) دل على ثبات الاستمارة وصلاحية استعمالها، والعكس صحيح. وفيما يلي بيان لمعامل ألفا كرنباخ للاستمارة التي تم استعمالها في هذه الدراسة.

الجدول رقم (03) يوضح ثبات استبيان رقم (01) عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	0,714	16

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

1) ثبات وصدق استبيان رقم (01)المحور ممارسة الإدارة العليا :

1. الثبات: تم تقدير ثبات هذا الاستبيان بطريقة:

أ. ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha):*

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل (0,756)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان ثابت، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يوضح ثبات المحورالاول عن طريق ألفا كرونباخ التناسق الداخلي

الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	0,756	08

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة.

2) ثبات وصدق استبيان رقم (01)المحورالثاني الجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي:

2. الثبات: تم تقدير ثبات هذا الاستبيان بطريقة:

ب. ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha):*

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل (0,449)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان غير ثابت، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يوضح ثبات استبيان (01) محور الجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	0,449	08

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة.

03.صدق استبيان رقم (01) بطريقتين:

* ارجع إلى قائمة الملاحق: الملحق رقم(03) المتعلق بثبات أدوات الدراسة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاستبيان ممارسة الادارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي .

* ارجع إلى قائمة الملاحق: الملحق رقم(03) المتعلق بثبات أدوات الدراسة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاستبيان ممارسة الادارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي .

أ. الطريقة رقم (01): تم تقدير صدق هذا الاستبيان عن طريق تقديمها لمجموعة من محكمين.

ب. الطريقة رقم (02): تم حساب صدق هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباط العبارات فيما بينها للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل **(0,844)** أي أن أداة الاستبيان صادقة.

الجدول رقم (06) يوضح صدق استبيان رقم (01)

م	المحور	عدد الفقرات	الصدق
1	ممارسات الإدارة العليا	8	0,869
2	الجودة وسياسة التعليم العالي	8	0,670
	اجمـــــالي	16	0,844

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

3) تحديد حدود الدراسة الميدانية:

1. تحديد المجال المكاني للدراسة:

تم تحديد الحدود المكانية للدراسة على مستوى جامعة محمد بوضياف المسيلة، وذلك من خلال الهياكل التي حددناها في الأجهزة التالية:

- **مقر رئاسة جامعة محمد بوضياف المسيلة.**
- **عمادات كلية جامعة محمد بوضياف المسيلة.**
- **رئاسات أقسام جامعة محمد بوضياف المسيلة.**
- **مقر المخابر جامعة محمد بوضياف.**

2. الحدود الزمانية: يتراوح مجال الدراسة في الفترة الممتدة من بين 2018/2012؛ وذلك بغية حصرها والتحكم في عناصرها مجاليا وزمانيا وذلك بغية الوصول إلى نتائج واستنتاجات يمكن التوصل إلى امكانية وجود علاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؛ كما تم إجراء الدراسة الميدانية في الأسبوع الثاني من شهر أفريل 2018.

3. تحديد مجتمع البحث والعينة:

لقد تم تحديد مجتمع البحث من (49) مبحوثا من جامعة محمد بوضياف المسيلة من خلال الهياكل الخاصة بها من رئاسات جامعة محمد بوضياف المسيلة(العمادات؛ رئاسات الأقسام؛ رئاسات المخابر).

الجدول رقم (07):يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز.

المركز	التعداد
عميد كلية	6
نائب عميد	5
رئيس قسم	7
نائب رئيس قسم	15
رئيس مخبر	6
الأمين العام	1
المجموع	40

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (02) الأعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز

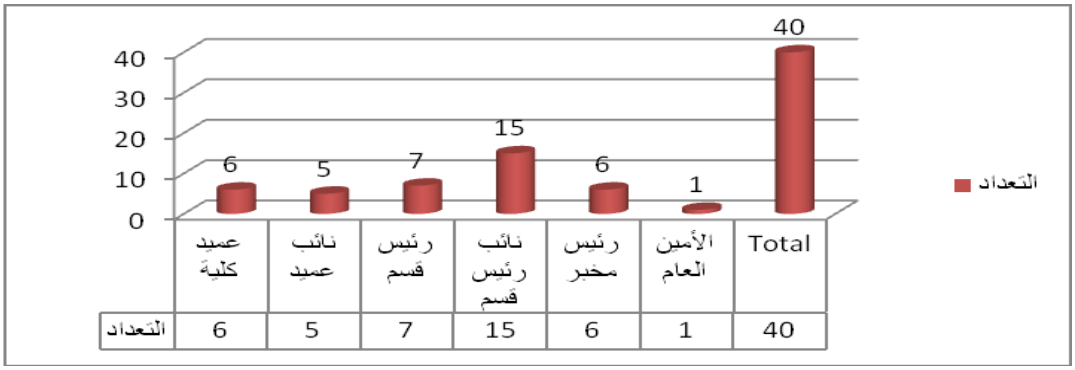

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحث

4. نوع العينة وطريقة اختيارها:

يتحدد اختيار العينة من خلال التدقيق الكامل في الموضوع محل الدراسة التوصل إلى أن تكون العينة طبقية بإختيار عينة متنوعة من مجتمع الدراسة والتي وقعت أساسا على العمادات؛ رئاسات الأقسام؛ رئاسات المخابر. كماتم الاعتماد على العينة الطبقية وذلك للخصائص التي يتميز بها مجتمع البحث، والتي تسمح بإنشاء مجموعات صغيرة أو طبقات

سيكون لها بعض الانسجام لأننا نعتقد أن العناصر المكونة لكل طبقة لها نوع ما[1]، حيث تم توزيع 49 استبيان تم استرداد40 استبيان.

أولا: الخصائص الديموغرافية:

سنحاول في هذا الجزء تحليل المحور الخاص بالمحور الأول المتضمن الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من خلال إجابتهم على الاستبيان وذلك كالتالي:

الجدول رقم(08): يوضح توزيع اعينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التعداد	النسبة
ذكر	40	100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

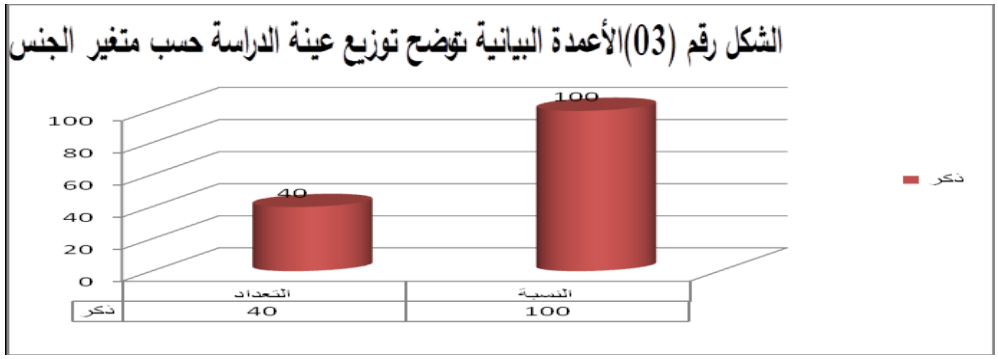

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول والرسم البياني وحسب تعداد العينة محل الدراسة التي قدرت ب(40)؛ نلاحظ ان نسبة الذكور قدرت ب (40) أي بنسة 100%، في حين أن نسبة الخاصة بجنس النثى غير موجودة 0%.*

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الأنسانية: تدريبات علمية، (تر: بوزيد صحراوي وآخرون)**، ومراجعة مصطفى ماضي، الجزائر :دار القصبة للنشر2006/2004، ص304.

* لنظر الملحق رقم(02): ثبات وصدق أدوات الدراسة.

الجدول رقم(09): يوضح توزيع العينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التعداد	النسبة المئوية
دكتور	31	77,5
ماجستير	9	22,5
Total	40	100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (04)الأعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

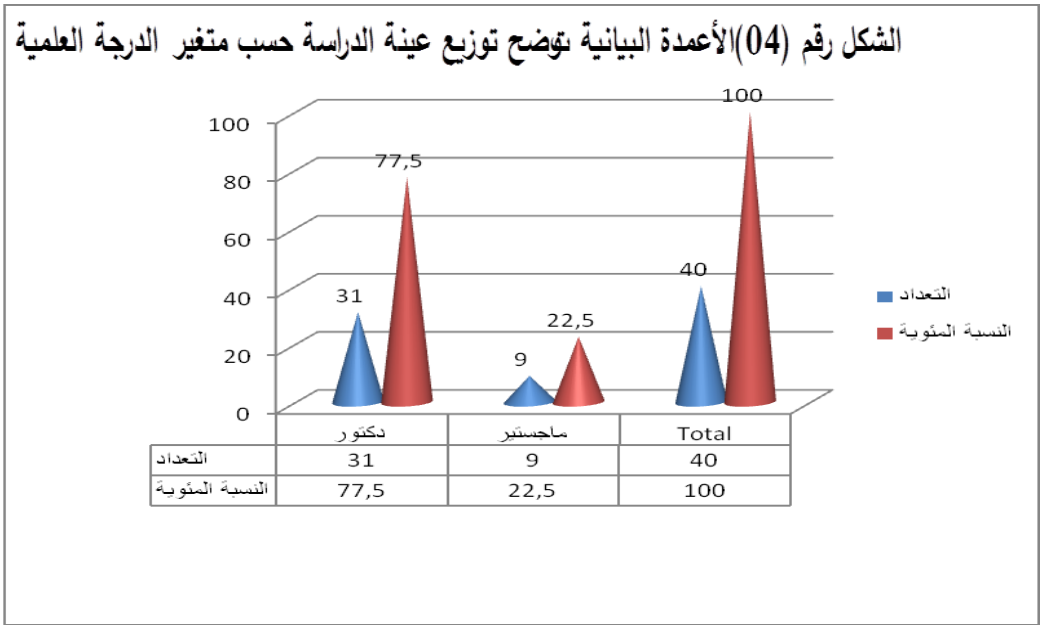

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ ان نسبة المتحصلين على شهادة الدكتوراه 77,5% أي بتعداد 31 فردامن العينة؛ أما بنسبة للمتحصلين على شهادة الماجيستير فقد قدر تعدادهم ب 9 أفراد أي بنسبة 22,5%.

الجدول رقم(10): يوضح توزيع العينة الدراسة حسب متغير الدرجة العمر

العمر	التعداد	النسبة المئوية
من 30 إلى35	4	10
من 35 سنة إلى 40	15	37,5
من 40 سنة إلى 45 سنة	10	25
من 45 سنة إلى 50	4	10
من 50 إلى 55 سنة	4	10
55سنة فما أكثر	3	7,5
المجموع	40	100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (05) يمثل عينة الدراسة حسب متغير العمر

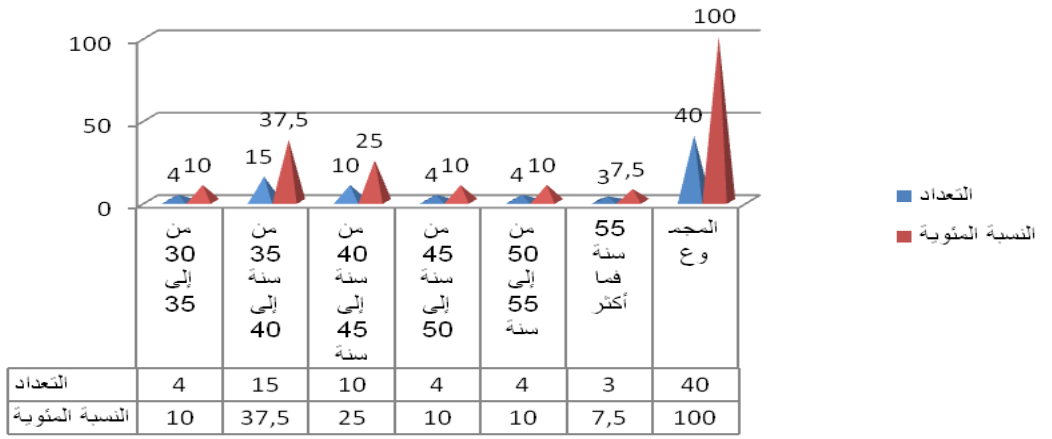

	من 30 إلى 35	من 35 سنة إلى 40	من 40 سنة إلى 45 سنة	من 45 سنة إلى 50	من 50 إلى 55 سنة	55 سنة فما أكثر	المجموع
التعداد	4	15	10	4	4	3	40
النسبة المئوية	10	37,5	25	10	10	7,5	100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه (06) نلاحظ أن نسبة الفئة العمرية مابين 35 سنة و40 هي الأعلى تعدادا بعدد15 فردا وبنسبة 37,5% أما الفئة التي تليها من 40 إلى 45 سنة بنسبة 20% وتعداد قدره 10 افراد في حين نلاحظ ان فئة 55 سنة فما أكثر اقل فئة بنسبة 7,5% أما الفئات المتبقية فكانت بنسب متساوية؛ تعداد متساوي بنسبة 10% و4 أفراد من كل فئة متبقية.

الجدول رقم (11) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والمركز.							
المركز	عميد كلية	نائب عميد	رئيس قسم	نائب رئيس قسم	رئيس مخبر	الأمين العام	Total
ذكر	6	5	7	15	6	1	40
أنثى	00	00	00	00	00	00	00
Total	6	5	7	15	6	1	40

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

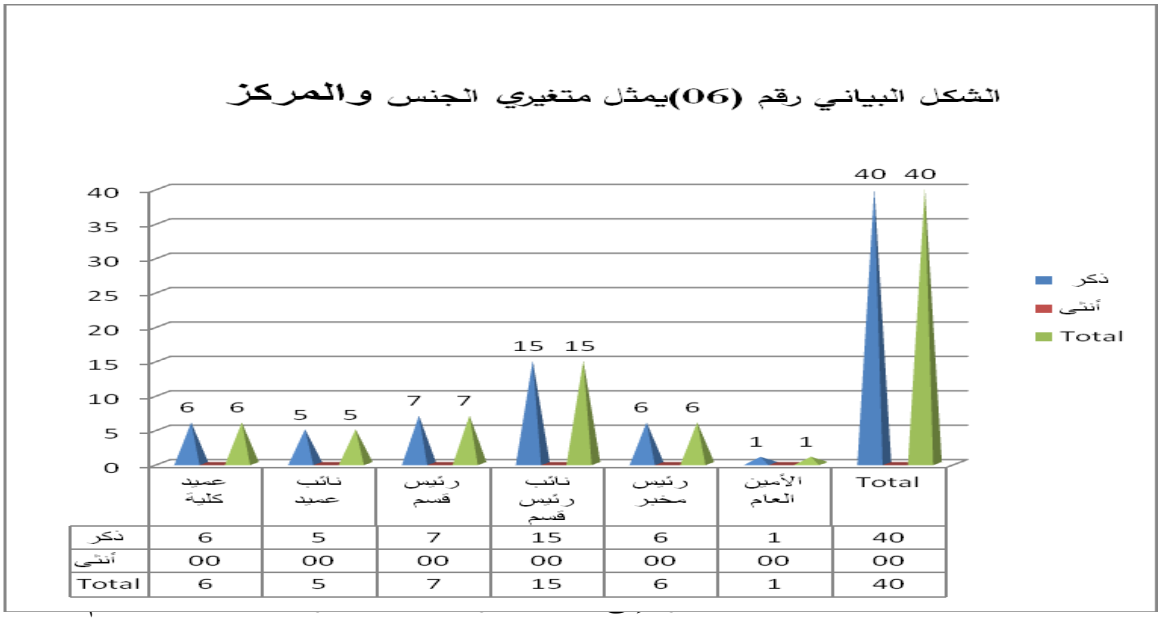

الأنثى على مستوى المركز بتعداد (00) ونسبة 00% مقارنة بجنس الذكر الذي قدر بتعداد 40 فردا من عينة الدراسة بنسبة 100%.

الجدول رقم(12): يوضح توزيع عينة الدراسة سب متغيري الخبرة المركز.					
	الخبرة				
المركز	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع
عميد كلية	1	0	1	4	6
نائب عميد	0	3	2	0	5
رئيس قسم	0	1	5	1	7
نائب رئيس قسم	1	9	4	1	15
رئيس مخبر	0	1	4	1	6
الأمين العام	0	1	0	0	1
المجموع	2	15	16	7	40

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

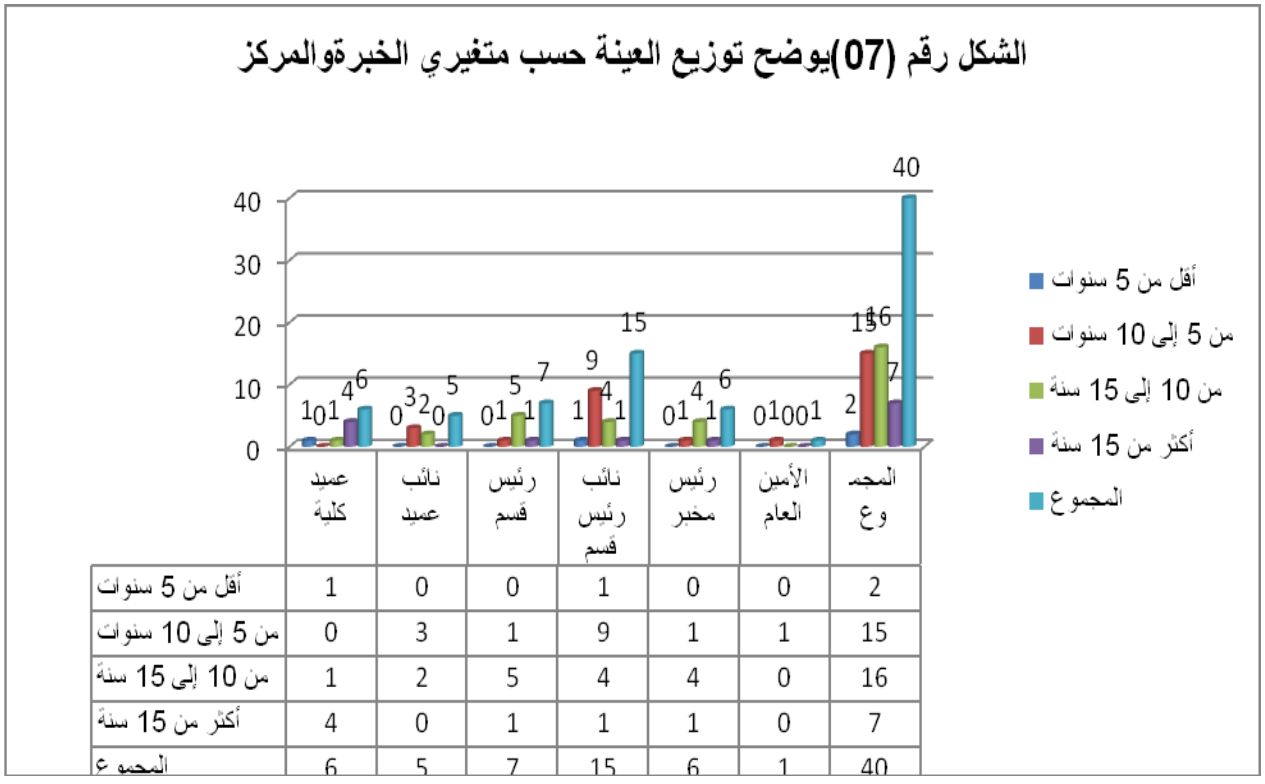

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني وبالنظر إلى تعداد أفراد عينة الدراسة المقدرة ب(40) فردا؛ نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب عميد كلية قدر ب (06) أفراد؛ أما الأفراد الممثلين لمنصب نائب عميد يقدرون ب عدد 5 أفراد،أما عدد افراد مركز رئيس

قسم قدر عددهم ب (07) أفراد ؛ أما الذين يشغلون منصب نائب رئيس القسم قدر عددهم ب (15) فردا من إجمالي عينة الدراسة ؛ و قدر عدد رؤساء المخبر ب (06) أفراد أما بالنسبة لمنصب الأمين العام فقدر بعدد فرد واحد على مستوى العينة.

من خلا الجدول أعلاه نجد أ الفراد الذين يتمتعون بخبرة أقل من5 سنوات قدر تعدادهم ب (02) فردين؛ والذين يملكون خبرة 5 سنوات إلى 10 سنة قدر تعدادهم ب(15) فردا؛ اما عدد الأفراد الذين تتراوح الخبرة المهنية لديهم من 10 إلى 15 سنةفقدر عددهم ب (16) (فردا)؛ أما الأفراد الذين تفوق خبرتهم المهنية 15 سنة فيقدر تعدادهم ب(06) أفراد.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

أولا: تحليل نتائج الدراسة:

تم توزيع إجابات العينة حول التساؤل الرئيسي: ماهي تصورات المبحوثين من الإدارة العليا لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة نحو سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؟، وذلك عن طريق طرح الفرضية الرئيسية، إذ تم تحليل جميع متغيرات الدراسة وفقا لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على العبارات الواردة في الاستبيان بواسطة التحليل الوصفي، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم ترتيبها تنازليا حسب أهميتها النسبية استنادا لقيمة المتوسط الحسابي، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، وعليه اعتمدت الباحثة على المعيار التالي لتفسير البيانات:

الجدول رقم(13): يحدد معيار التفسير حسب المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	المستوى بالنسبة المتوسط الحسابي
3.5 فما فوق	مرتفـــع
2.5 ـ 3.49	متوسط
1 ـ2.49	منخفض

المصدر:الجدول من إنجاز الطالبة

فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للعبارات أكبر أو يساوي من **(3.5)** فيكون مستوى تقدير أفراد مجتمع الدراسة مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي **(2.5 ـ 3.49)** فإن مستوى تقدير أفراد مجتمع الدراسة يكون متوسطاً، و إذا كان المتوسط الحسابي**(2.49)** فما دون فإن مستوى تقدير أفراد مجتمع الدراسة يكون منخفضاً.

المطلب الأول: توزيع إجابات العينة لاستبان رقم(01) لممارسة الإدارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي .

الفرع الأول: ماهي تصورات المبحوثين من الإدارة العليا لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة نحو سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول " **ممارسات الإدارة العليا** "و المحور الثاني " **والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي** . من خلال معالجة (16)عبارة ، وذلك حسب تصورات المبحوثين من الإدارة العليا لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة كما هو مبين في الجدول رقم (14):

الجدول رقم (14) يوضح ترتيب عبارات استبيان ممارسات الادارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	ترتيب العبارات	التعداد	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحاف المعياري	المستوى
01	يرتبط تحسين مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي.	40	14	4,25	0,83972	مرتفع
02	تشجع الجامعة على الإبداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية	40	08	4,175	0,87376	مرتفع
03	تعمل الجامعة على أن يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة.	40	04	3,975	0,73336	مرتفع
04	تأخذ الإدارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي.	40	10	3,975	0,80024	مرتفع
05	تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي .	40	09	3,95	0,71432	مرتفع
06	توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي.	40	11	3,6	0,7779	مرتفع
07	تستعمل الجامعة التجهيزات اللازمة لعملية التعليم العالي.	40	06	3,425	1,12973	متوسط
08	هناك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة.	40	12	3,375	1,14774	متوسط
09	هناك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.	40	13	3,325	1,26871	متوسط
10	تعمل الجامعة على ترتيب أولويات في ظل متطلبات المنافسة.	40	05	3,3	1,09075	متوسط
11	تتبنى الجامعة برامج وخطط تعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة	40	02	3,275	1,21924	متوسط
12	تطلب إدارة الجامعة من كل كلية تقديم خطط شاملة للمدة القادمة.	40	03	3,225	1,29075	متوسط
13	تجري جامعة المسيلة عملية التخطيط لسياسة التعليم التي تلبي متطلبا السوق.	40	07	3,1	1,21529	متوسط
14	تعمل الجامعة على توفير وسائل التكنولوجيا للطلبة والهيئة التدريسية.	40	16	3,1	1,33589	متوسط
15	تعمل الجامعة على تقديم برامج تعليمية بجودة عالية للطلبة.	40	15	3,05	1,03651	متوسط
16	تعمل إدارة الجامعة على تقويم أداء الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلبة.	40	01	2,725	1,15442	منخفض

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 0.20 من إنجاز الباحثة.

الشكل رقم (08) عبارات الاستبيان رقم(01) للإدارة العليا

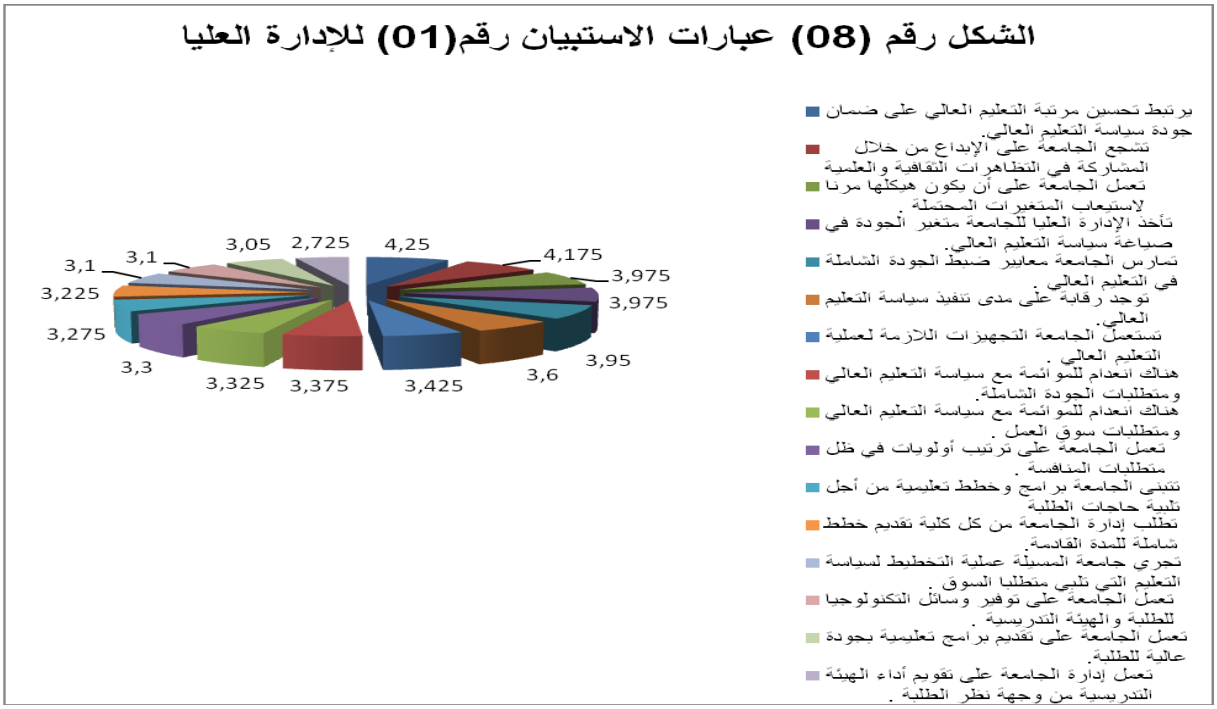

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة.

تشير البيانات في الجدول اعلاه أن المتوسطات الحسابية لاتجاهات المبحوثين من الإدارة العليا لجامعة محمد بوضياف المسيلة نحو مؤشري ممارسات الإدارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي جاء مستوى عباراتها مرتفع من العبارات حسب تسلسل أهميتها من(14،08،04،10،09،11)؛أما العبارات ذو المستوى المتوسط فكانت بالترتيب التالي(06،12،13،05،02،03،07،16،15) أما عبارة رقم (01) فكان مؤشر المتوسط الحسابي منخفض.

يشير الجدول أعلاه أن العبارة (14)احتلت المرتبة الأولى التي تنص على "يرتبط تحسين مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي." بمتوسط حسابي(4,25) وانحراف معياري (0,83)؛ ثم تليها عبارة(08) بالمرتبة الثانية "تشجع الجامعة على الابداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية." بمتوسط حسابي (4,175) وانحراف معياري (0,87376) ثم تليها العبارة رقم(04) بالمرتبة الثالثة التي تنص على "تعمل الجامعة على ان يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة." بمتوسط حسابي(3,975) وانحراف معياري يقدر ب(0,73396)؛ أما المرتبة الرابعة ذات الترتيب (10) "تأخذ الادارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي." بمتوسط

حسابي (3,975) وانحراف معياري بقدر (0,80024) ثم المرتبة الخامسة للعبارة رقم(09)"تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي." بمتوسط حسابي (3,95) وانحراف معياري يقدر ب(0,71432)؛ ثم المرتبة السادسة للعبارة رقم(11)" توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي." بمتوسط حسابي (3,6) وانحراف معياري يقدر (0,7779)؛ ثم المرتبة السابعة للعبارة رقم(06)"تستعمل الجامعة التجهيزات اللازمة لعملية التعليم العالي." بمتوسط حسابي (3,425) وانحراف معياري يقدر(1,12973)؛ اما المرتبة الثامنة للعبارة رقم (12)"هنالك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل."بمتوسط حسابي (3,375)وانحراف معياري (1,14774)؛ ثم المرتبة التاسعة للعبارة رقم(13)" هنالك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة." بمتوسط حسابي (3,325) وانحراف معياري (1,26871)؛ المرتبة العاشرة للعبارة رقم (05)"تعمل الجامعة على ترتيب الأولويات في ظل متطلبات المنافسة." بمتوسط حسابي يقدرب(3,3) وانحراف معياري (1,09075)؛ المرتبة الحادية عشر للعبارة رقم(02)"تتبنى الجامعة برامج وخطط تعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة."بمتوسط حسابي (3,275) وانحراف معياري(1,21924)؛ المرتبة الثانية عشر للعبارة رقم(03)"تطلب إدارة الجامعة من كل كلية تقديم خطط شاملة للمدة القادمة." بمتوسط حسابي(3,225) وانحراف معياري (1,29075)؛ أما المرتبة(13)للعبارة (07)"تجري جامعة المسيلة عملية التخطيط لسياسة التعليم التي تلبي متطلبات السوق." بمتوسط حسابي (3,1)وانحراف معياري(1,33589)؛أما المرتبة (14) للعبارة (16)"تعمل الجامعة على توفير وسائل التكنولجيا للطلبة والهيئة التدريسية" بمتوسط حسابي(3,1) وانحراف معياري (1,33589)؛ أما المرتبة(15) للعبارة رقم (15) للعبارة"تعمل الجامعة على تقديم برامج تعليمية بجودة عالية للطلبة." بمتوسط حسابي (3,05) وانحراف معياري (1,03651)؛ أما المرتبة(16) للعبارة(01)"تعمل إدارة الجامعةعلى تقويم الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلبة."بمتوسط حسابي(2,725)وانحراف معياري يقدر ب(1,15442).

من خلال ما سبق نستنتج أن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة وحسب تصورات المبحوثين أن الجامعة تشجع الهيئة التدرسية والطلبة على الإبداع على مستوى التظاهرات العلمية وذلك من أجل تحسين مرتبة الجامعة بما يطبق معايير الجودة الشاملة في سياسة التعليم العالي.

كما أن جامعة محمد بوضياف حسب الجدول أعلاه توفر البيئة الاساسية لتطبيق معايير الجودة الشاملة على المستوى النظري لكن على مستوى الممارسة نجد أن هناك عدم توافق لسياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة مما يؤثر على ترتيب الطلبة الخريجين من حيث متطلبات سوق العمل حي يرجع هذا الأخير إلى انعدام وجود مبدأ الشراكة والانسجام بين وحدات المجتمع في الوسط الجامعي. كما ان المنافسة أصبحت مطلبا أساسيا للحفاظ على المستويات العليا من الجودة بين مؤسسات التعليم العالي.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

طرحت الدراسة الحالية فرضيتين رئيسيتين صاغَتْهُمَا الباحثة من واقع المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة في ضوء المعطيات الميدانية والنظرية التي تم التعرض إليها في الفصول السابقة، وتبحث هذه الفرضيات بالتحليل والدراسة عن الإجابات لمجموع الأسئلة التي أثارتها الباحثة، وتحديدا الأسئلة المتعلقة بالشق الميداني والتي تم صياغتها كما يلي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة ومناقشتها

الفرع الأول: الفرضية الرئيسية الأولى:

نصت الفرضية الرئيسية الأولى لهذه الدراسة على: " **توجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسات الإدارة العليا في مؤسسات التعليم العالي**". وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم(15): يوضح العلاقة بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسة الإدارة العليا

		نظام الجودة الشاملة و سياسة التعليم العالي	القرار
ممارسة الإدارة العليا	معامل الارتباط (بيرسون)	,305*	الارتباط دال إحصائيا
	مستوى الدلالة	,028	
	حجم العينة	56	

*. الإرتباط دال عند مستوى الدلالة 0.05 (للطرف الواحد).

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول رقم (**15**) ، أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين أفراد عينة الدراسة في درجاتهم على استبيان **سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة،** ودرجاتهم على استبيان **ممارسة الإدارة العليا** بلغ (0،305)، وهي قيمة ضعيفة وموجبة، غير أن نتيجة هذا **الارتباط جاءت دالة إحصائيا** عند مستوى **الدلالة ألفا** (α=0,05)، ومنه نستطيع القول بأنه تم **رفض الفرض الصفري** الذي **ينفي وجود العلاقة،** وبالتالي نتوصل إلى **قبول الفرضية الرئيسية الأولى للبحث القائلة: توجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسات الإدارة العليا في مؤسسات التعليم العالي،** ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وربما تعود هذه النتيجة إلى .....ة (Formalism)[1] المصطلح الذي استخدمه فريد جورج ريجز Fred w (Riggs) في وصفه للإدارة في الدول النامية، حيث أشار إلى أنها تتصف بالرسمية والشكلية بمعنى أن هناك فرق بين الممارسة أو ما تنص عليه التعليمات واللوائح.

حيث سعت ممارسات الإدارة العليا إلى إرساء مبادئ الجودة الشاملة في سياسة التعليم العالي بما يكفل لها الفعالية النجاح من أجل تحسين المرتبة التي تحتلها مؤسسة التعليم العالي.

حيث تجسدت هذه الرؤية من خلال انشاء اللجان المشتركة وخلية ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وإقامة سياسة تعليم عالي مبنية على معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

حيث ان واقع ممارسة الإدارة العليا تعكس وجود علاقة بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وهذا ما اثبتته الدراسة الميدانية من خلال قبول الفرضية الرئيسية الأولى القائلة: **بوجود علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسات الإدارة العليا في مؤسسات التعليم العالي.** وهذا ما يفسر تصورات المبحوثين المرتفعة بخصوص الفقرات (11/9/10/4/8/14) التي نصت على التوالي: يرتبط تحسين

[1] Fred W. Riggs.(Dir).**The Prismatic Model: Conceptualizing Transitional Societies. Op-cit**.

مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي بمتوسط حسابي(4,25)؛ ثم تليها تشجع الجامعة على الابداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية بمتوسط حسابي (4,175)؛ ثم تليها تعمل الجامعة على ان يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة بمتوسط حسابي(3,975) ؛ أما بالنسبة تأخذ الادارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي بمتوسط حسابي (3,975)؛ ثم تليها تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي بمتوسط حسابي (3,95) ؛ ثم تليها عبارة توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي بمتوسط حسابي (3,6).

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين **وممارسة الإدارة العليا حسب تصورات المبحوثين من الإدارة العليا ورؤساء المخابر من كليات جامعة المسيلة.**

الجدول (16)يوضح الارتباط بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسة الادارة العليا

الارتباط					
معامل الارتباط سريمان			المركز	ممارسة الإدارة العليا	سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة
	المركز	معامل الإرتباط	1	-,458**	-,418**
		الدلالة. (للطرفين)	.	0,003	0,007
		حجم العينة	40	40	40
	ممارسة الإدارة العليا	معامل الإرتباط	-,458**	1	0,239
		الدلالة. (للطرفين)	0,003	.	0,137
		حجم العينة	40	40	40
	سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة	معامل الإرتباط	-,418**	0,239	1
		الدلالة. (للطرفين)	0,007	0,137	.
		حجم العينة	40	40	40

**. الإرتباط دال عند مستوى الدلالة 0.01 (للطرفين).

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة

من خلال الجدول رقم (16) أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط (**سبيرمان**) بين **سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسة الإدارة العليا حسب تصورات المبحوثين من الإدارة العليا ورؤساء المخابر من كليات جامعة المسيلة.** بلغ (458,-) وهي قيمة ضعيفة وسالبة، وهذا يعني أن الارتباط هو ارتباط عكسي، كما أن نتيجة هذا الارتباط جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، ومنه نستطيع القول بأنه تم رفض الفرض الصفري الذي ينفي وجود العلاقة، وبالتالي نتوصل إلى قبول فرضية البحث الفرعية الأولى القائلة توجد علاقة ارتباطية بين **سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسة الإدارة العليا حسب تصورات المبحوثين من الإدارة العليا ورؤساء المخابر من كليات جامعة المسيلة،** ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%. قد تفسر هذه النتيجة من حيث طبيعة فقرات الاستبانة من خلال تصورات المبحوثين حيث يرتبط تحسين مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي بمتوسط حسابي(4,25)؛ ثم تليها تشجع الجامعة على الابداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية بمتوسط حسابي (4,175)؛ ثم تليها تعمل الجامعة على ان يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة بمتوسط حسابي(3,975) ؛ أما بالنسبة تأخذ الادارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي بمتوسط حسابي (3,975)؛ ثم تليها تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي بمتوسط حسابي (3,95) ؛ ثم تليها عبارة توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي بمتوسط حسابي (3,6).

لكن هذه الأخير فيها بعض الانحرافات التي تحول دون تنفيذ سياسة التعليم العالي وذلك حسب تصورات المبحوثين المتوسط وهي: (6،12،13،5،2،3،7،16،15)حيث برزت في: تستعمل الجامعة التجهيزات اللازمة لعملية التعليم العالي." بمتوسط حسابي (3,425) ؛ هنالك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بمتوسط حسابي (3,375)؛ ثم عبارة هنالك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3,325)؛ تعمل الجامعة على ترتيب الأولويات في ظل متطلبات المنافسة بمتوسط حسابي يقدرب(3,3)؛ تتبنى الجامعة برامج وخطط تعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة بمتوسط حسابي (3,275)؛ تطلب إدارة الجامعة من كل كلية تقديم خطط شاملة للمدة القادمة بمتوسط حسابي(3,225)؛ تجري جامعة المسيلة عملية

التخطيط لسياسة التعليم التي تلبي متطلبات السوق بمتوسط حسابي (3,1)؛ تعمل الجامعة على توفير وسائل التكنولجيا للطلبة والهيئة التدريسية بمتوسط حسابي(3,1)؛ تعمل الجامعة على تقديم برامج تعليمية بجودة عالية للطلبة بمتوسط حسابي (3,05).

من خلال النتائج التي تم التوصل إليهاعن طريق تحليل مخرجات برنامج الرزم الإحصائية لتصورات المبحوثين؛نخلص إلى النتائج التالية:

- ❖ أن ممارسات الادارة العليا لنظام الجودة الشاملة على مستوى سياسة التعليم العالي تحدد بالأهداف المراد التوصل اليها كتحسين مرتبة مؤسسات التعليم العالي من خلال تشجيع الهيئة التدريسية والطلبة على الابتكار والابداع من جهات عدة حسب كل تخصص.
- ❖ تصورات المبحوثين حول ممارسات الادارة العليا كانت ايجابية وبمتوسطات حسابية مرتفعة؛ لكن تبقى هنالك انحرافات إذ ان سياسة التعليم العالي المسطرة من وجهة نظر المبحوثين كانت بمتوسطات حسابية منخفضة وذلك من خلال ارتباطها مع متطلبات سوق العمل والمنافسة وهذه الاخيرة دائما في تغير مستمر.
- ❖ تسعى مؤسسات التعليم العالي ان يكون هيكلها مرنا وبتوافق مع المنظومة القانونية التي الصعوبات كامنة في الواقع وكيفية تكييفه مع التطورات.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

نصت الفرضية الفرعية الأولى لهذه الدراسة على: " **يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ومعايير جودة هيئة التدريس حسب تصورات المبحوثين من أعضاء الهيئة التدريسة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة**". وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم(17): يوضح العلاقة بين سياسة التعليم العالي ومعايير جودة هيئة التدريس حسب تصورات المبحوثين من أعضاء الهيئة التدريسة.

		معايير جودة هيئة التدريس	القرار
سياسة التعليم العالي	معامل الارتباط (بيرسون)	,308	الارتباط غير دال إحصائيا
	مستوى الدلالة	,246	
	حجم العينة	24	

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول رقم **(17)** ، أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين أفراد عينة الدراسة في درجاتهم على استبيان **سياسة التعليم العالي ومعايير جودة هيئة التدريس،** بلغ (,308)، وهي قيمة ضعيفة وموجبة، غير أن نتيجة هذا **الارتباط جاءت غير دالة إحصائيا** عند مستوى **الدلالة ألفا** (α=0,05)، ومنه نستطيع القول بأنه تم **قبول الفرض الصفري** الذي **ينفي وجود العلاقة،** وبالتالي نتوصل إلى **رفض الفرضية الفرعية الثانية للبحث القائلة: يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ومعايير جودة هيئة التدريس حسب تصورات المبحوثين من أعضاء الهيئة التدريسة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة،** ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%. وربما تعود هذه النتيجة إلى أن تصورات المبحوثين حول سياسة التعليم ومعايير الجودة الشاملة تظهر من خلال المستويات المنخفضة لعملية اشراك اعضاء الهيئة التدريسية فس مجالات عدة وجب فيها اشراك الاستاذ فيها الخاصة بسياسة التعليم العالي ناهيك عن عدم وجود تجهيزات كافية التي تكفل فعالية سياسة التعليم العالي كما أن من متطلبات الجودة الشاملة اشراك الاستاذ في عملية اختار المنهاج والمشاركة في العملية التعليمية حيث تقدر المتوسطات الحسابية (1.93،2,18) التي جائت بمستويات منخفضة والتي تنص على اشراك الاستاذ وتوفير التجهيزات للعملية التعليمية.

2. الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من عمداء، رؤساء ونوابهم ورؤساء المخابر بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات **(السن،الخبرة)**.

2 . 1 . الفرضيات الفرعية: وتضم هذه الفرضية سبع فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

-نصت الفرضية الرئيسية الأولى لهذه الدراسة على: " **يوجد فروق معنوية في كل من ممارسات الإدارة العليا وجودة سياسة التعليم العالي تبعا لمتغير السن** ". وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (18) يوضح الفروق المعنوية بين أفراد عينة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير السن

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
ممارسات الإدارة العليا	داخل المجموعات	**275,100**	**5**	**55,020**	2,208	,076
	مابين المجموعات	**847,300**	34	**24,921**		دال
	الكلي	**1122,400**	39		عند	0.05
جودة سياسة التعليم العالي	داخل المجموعات	**159,175**	**5**	**31,835**	2,924	,027
	مابين المجموعات	**370,200**	**34**	**10,888**		دال
	الكلي	**529,375**	**39**		عند	0.05

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (18) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (2,208) بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **ممارسات الإدارة العليا،** أما بالنسبة لاستبيان **جودة سياسة التعليم العالي** (2,924) نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا،غير أن وبالتالي يمكن القول بأنه **توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير السن.**

وبما أن اختبار الدلالة الإحصائية (F) لا يحدد لصالح من الفروق في حالة ما إذا كانت الفروق دالة كما في هذه الحالة فإننا نلجأ إلى استخدام معامل **(LSD)** وهذا لتحديد لصالح من الفروق، حيث نلاحظ أن متوسط الفروق بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان تخطيط الاحتياجات التدريبية كانت لصالح الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين (55 سنة فما أكثر)؛ هذه الفئة العمرية تنتمي غالبا إلى الوظائف التنفيذية والتحكم والقليل منها ينتمي إلى الوظائف القيادية؛ لذلك جلها تسعى إلى تطوير وتحديث سياسة التعليم العالي على مستوى هياكل الجامعة.

الفرضية الفرعية الثانيـــة: يوجد فروق معنوية تبعا **لمتغير الخبرة** في كل من **سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة**

الجدول رقم (19) يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير الخبرة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
ممارسات الإدارة العليا	داخل المجموعات	**49,848**	3	16,616	,558	**,646**
	مابين المجموعات	**1072,552**	36	29,793		غير دال
	الكلي	**1122,400**	39		عند	0.05
جودة سياسة التعليم العالي	داخل المجموعات	**37,676**	3	12,559	,919	**441**
	مابين المجموعات	**491,699**	36	13,658		دال غير
	الكلي	**529,375**	39		عند	0.05

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (558,) بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **ممارسات الإدارة العليا**، أما بالنسبة لاستبيان **جودة سياسة التعليم العالي** (919,) نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأنه **لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير الدراسة.**

1. الاستبيان الثاني:استمارة استقصاء عن معايير جودة هيئة التدريس و سياسة التعليم العالي.

أ. تحليل أبعادالاستبيان الثاني الخاص بالهيئة التدريسية:

القسم الأول:المتغيرات التصنيفية

ويتكون هذا القسم من ست متغيرات ويتضمن العوامل الشخصية والوظيفية الآتية:

- **الجنس:** (ذكر،أنثى).
- **العمر**
- **الدرجة العلمية:** (دكتوراه ،ماجيستير).
- **الكلية :** (علوم تطبية ،علوم إنسانية).
- **الخبرة المهنية:** (أقل من 5سنوات ،من6إلى 10سنوات، من11إلى 20 سنة، أكثر من 21 سنة).
- **الوظيفة الحالية:** (أستاذ، أستاذ ومسؤول إداري).

القسم الثاني : تمت صياغة محور هذه الاستبانة حسب متغير الدارسة، بالاستعانة بمحور هام في سياسة التعليم العالي وهو الهيئة التدريسية تمت مناقشتها في الاستبانة رقم (02) في المحور الثاني.

الجدول (20) يوضح عناوين محاور استبيان الهيئة التدريسية

الترتيب	عنوان المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
01	بيانات شخصية	01 –06	06
02	معايير جودة لهيئة التدريس	07 – 18	12
03	سياسة التعليم العالي	19 -30	12
	المجمـــــــــــــــــــــوع	1 -30	30

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

تحكيم الاستبيان (02):

للتأكد من أن فقرات الاستبانة تقيس ما وضعت من أجله فقد تم عرضها على الأستاذة المشرفة من جامعة محمد بوضياف المسيلة ذات خبرة واختصاص في الموضوع، حيث قامت بدراسة الاستبانة وتحكيم فقراتها وإبداء رأيها في مدى ملائمة العبارات لقياس الظاهرة محل الدراسة وصياغة العبارات بطريقة سلسة واقتراح ما تراه مناسبا.

اختبار ثبات وصدق المقياس:

يستعمل معامل ألفا كرنباخ لاختبار ثبات الاستمارة، ويُقصد بثبات الاستمارة أنه إذا تم إعادة استعمالها على نفس العينة فإنّها ستؤدي لنفس النتائج التي تم الحصول عليها، حيث كلما اقترب معامل ألفا كرنباخ من الواحد (1) دل على ثبات الاستمارة وصلاحية استعمالها، والعكس صحيح. وفيما يلي بيان لمعامل ألفا كرنباخ للاستمارة التي تم استعمالها في هذه الدراسة.

الجدول رقم (21) يوضح ثبات استبيان رقم (02) عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	,670	24

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

4) ثبات وصدق استبيان رقم (02) المحور الاول معايير جودة هيئة التدريس.

5. الثبات: تم تقدير ثبات هذا الاستبيان بطريقة:

ج. ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha):*

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل (,620)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان ثابت، كما هو موضح في الجدول التالي:

* ارجع إلى قائمة الملاحق: الملحق رقم(03) المتعلق بثبات أدوات الدراسة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاستبيان ممارسة الادارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي .

الجدول رقم (22) يوضح ثبات المحور الأول معايير جودة هيئة التدريس عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	,620	12

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة.

5) ثبات وصدق استبيان رقم (02)المحورالثاني سياسة التعليم العالي:

6. الثبات: تم تقدير ثبات هذا الاستبيان بطريقة:

د. ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha):*

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل (,546)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان غير ثابت، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (23) يوضح ثبات استبيان (01) محورسياسة التعليم العالي عن طريق التناسق الداخلي

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	,546	12

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

04.صدق استبيان رقم (01) بطريقتين:

ج. الطريقة رقم (01): تم تقدير صدق هذا الاستبيان عن طريق تقديمها للأستاذة المشرفة شرقي فوزية.

د. الطريقة رقم (02): تم حساب صدق هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائمة على أساس تقدير معدل ارتباط العبارات فيما بينها للاستبيان ككل، حيث قدر معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل **(0,818)** أي أن أداة الاستبيان صادقة.

* ارجع إلى قائمة الملاحق: الملحق رقم(04) المتعلق بثبات أدوات الدراسة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاستبيان معايير جودة هيئة التدريس و سياسة التعليم العالي .

الجدول رقم (24) يوضح صدق محاور استبيان رقم (02)

م	المحور	عدد الفقرات	الصدق
1	معايير جودة هيئة التدريس	12	0,781
2	سياسة التعليم العالي	12	0,738
	اجمـــــالي	24	0,818

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

6) تحديد حدود الدراسة الميدانية:

2. تحديد المجال المكاني للدراسة:

تم تحديد الحدود المكانية للدراسة على مستوى جامعة محمد بوضياف المسيلة.

3.الحدود الزمانية: يتراوح مجال الدراسة في الفترة الممتدة من بين 2018/2012؛ وذلك بغية حصرها والتحكم في عناصرها مجاليا وزمانيا وذلك بغية الوصول إلى نتائج واستنتاجات يمكن التوصل إلى امكانية وجود علاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؛ كما تم إجراء الدراسة الميدانية في الأسبوع الثاني من شهر أفريل 2018.

4. تحديد مجتمع البحث والعينة:

لقد تم تحديد مجتمع البحث من (20) مبحوثا من الهيئة التدريسية لجامعة محمد بوضياف المسيلة.

5. تحديد و اختيار العينة

يتحدد اختيار العينة من خلال التدقيق الكامل في الموضوع محل الدراسة؛لذلك الموضوع محل الدراسة أن تكون العينة طبقية بإختيار عينة متنوعة من مجتمع الدراسة والتي وقعت أساسا على الهيئة التدريسية لجامعة محمد بوضياف كما تم الاعتماد على العينة العشوائية.حيث تم توزيع (20) استبيان وتم استرداد (16).

أولا: الخصائص الديموغرافية:

سنحاول في هذا الجزء تحليل المحور الخاص بالمحور الأول المتضمن الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من خلال إجابتهم على الاستبيان؛ وذلك كالتالي:

يتوزعون حسب متغير الجنس كالتالي:

الجدول رقم (25)يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس

الجنس	التعداد	النسبة المئوية
ذكر	10	62,5
أنثى	6	37,5
المجموع	16	100

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

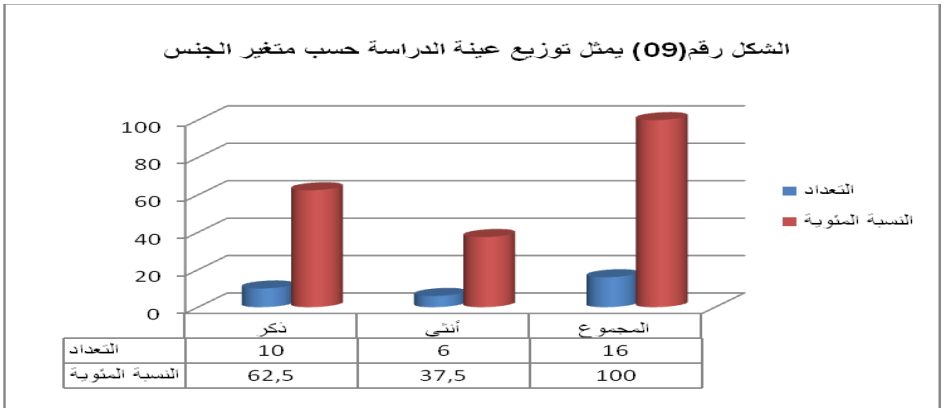

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

من خلال الجدول أعلاه ولانظر إلى المنحنى البياني نجد أن نسبة الذكور تقدر ب(62,5%) بتعداد قدره 10 افراد مقارنة الإناث فقد قدرت نسبتها ب(37,3) بتعداد (06) أفراد.

الجدول (26)يمثل توزيع عينة الدراسة سب متغير الدرجة العلمية		
الدرجة العلمية	التعداد	النسبة المئوية
دكتور	11	68,8
ماجستير	5	31,3
المجموع	16	100

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

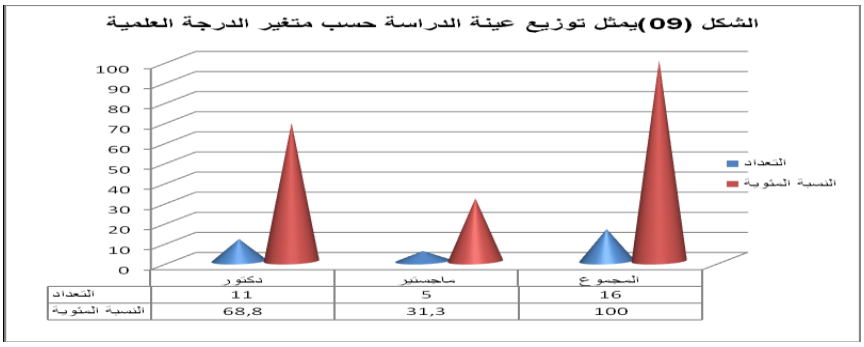

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتحصلين على درجة الدكتوراه يمثلون نسبة(68,6%) بتعداد (11) فردا أما بالنسبة للمتحصلين على درجة الماجيستير فيمثلون نسبة(31,3%) بتعداد (05) أفراد.

الجدول رقم (27)يمثل توزيع العينة حسب متغير الخبرة		
الخبرة	التعداد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	6,3
من 5 إلى 10 سنوات	8	50
من 10 إلى 15 سنة	6	37,5
أكثر من 15 سنة	1	6,3
Total	16	100

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

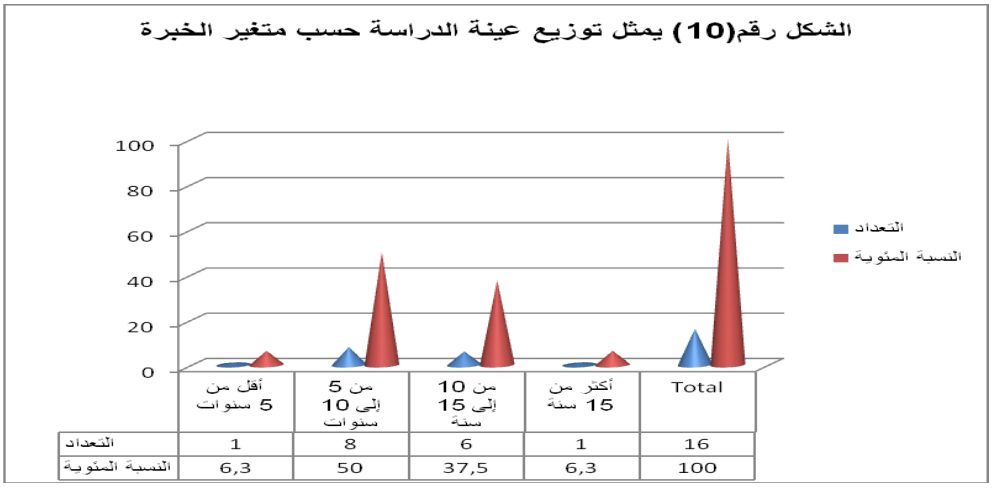

يمثل الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة حيث أن نسبة أقل من خمس سنوات قدرت نسبتها ب(6,3%)؛ أما من 5سنوات إلى عشر سنوات قدرت بنسبة (50%) بتعداد قدره (8) افراد؛ أما من 10 إلى 15 سنة قدر تعدادها ب(6) افراد بنسبة (37%)؛ أما أكثر من 15 سنة فقدرت ب (6,3%).

الجدول (28) يمثل توزيع العينة حسب متغيري الجنس والخبرة

الخبرة	ذكر	أنثى	Total
أقل من 5 سنوات	1	0	1
من 5 إلى 10 سنوات	5	3	8
من 10 إلى 15 سنة	3	3	6
أكثر من 15 سنة	1	0	1
Total	10	6	16

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

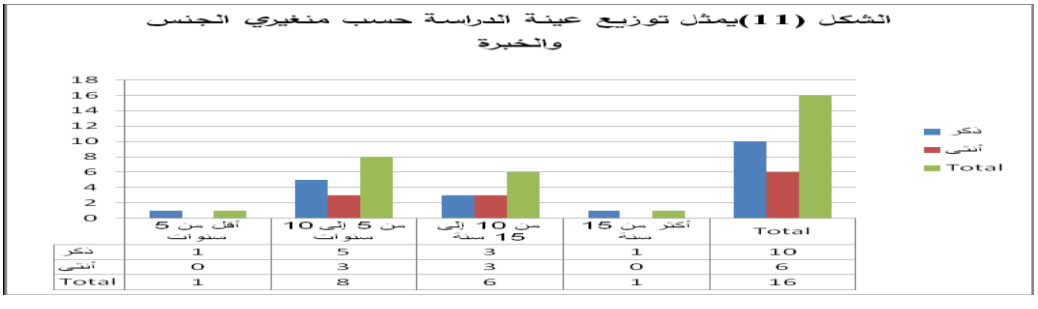

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأفراد الذين تمتد خبرتهم من 5سنوات إلى 10 سنوات قدر عددهم ب 8 أفراد حيث موزعة على الجنسين الذكر (5) والإناث ب(3)؛ أما خبرة من 10 سنوات إلى 15 سنة بتعداد 6 أفراد أما بالنسبة لاقل من 5 سنوات وأكثر من 15 سنة قدرت بفرد واحد من العينة ككل.

تحليل إجابات العينة نحو الإستبيان رقم (02):

تم توزيع إجابات العينة حول التساؤل الرئيسي: ماهي تصورات المبحوثين من الإدارة العليا لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة نحو سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة؟، وذلك عن طريق طرح الفرضية الرئيسية، إذ تم تحليل جميع متغيرات الدراسة وفقا لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على العبارات الواردة في الاستبيان بواسطة التحليل الوصفي، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم ترتيبها تنازليا حسب أهميتها النسبية استنادا لقيمة المتوسط الحسابي، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، وعليه اعتمدت الباحثة على المعيار التالي لتفسير البيانات

الجدول رقم(29): يحدد معيار التفسير حسب المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	المستوى بالنسبة المتوسط الحسابي
3.5 فما فوق	مرتفـــع
2.5 ـ 3.49	متوسط
1 ـ2.49	منخفض

المصدر:الجدول من إنجاز الطالبة

فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للعبارات أكبر أو يساوي من **(3.5)** فيكون مستوى تقدير أفراد مجتمع الدراسة مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي **(2.5 ـ 3.49)** فإن مستوى تقدير أفراد مجتمع الدراسة يكون متوسطاً، و إذا كان المتوسط الحسابي**(2.49)** فما دون فإن مستوى تقدير أفراد مجتمع الدراسة يكون منخفضاً.

المطلب الأول: توزيع إجابات العينة لاستبان رقم(02) لمعايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي

الفرع الأول: ماهي تصورات المبحوثين من الهيئة التدريسية لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة نحو لمعايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول " **لمعايير جودة هيئة التدريس** "و المحور الثاني " **سياسة التعليم العالي**". من خلال معالجة (24)عبارة ، وذلك حسب تصورات المبحوثين من الهيئة التدريسية لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة كما هو مبين في الجدول رقم (25):

الجدول (30) يوضح ترتيب عبارات استبيان (02) معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	ترتيب العبارات	التعداد	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
01	يعمل الأستاذ على التحسين المستمر لمعارفه وطريقة تدريسه.	16	3	4,125	0,7188	مرتفع
02	يؤثر عدم توفر الوسائل التعليمية على أداء الأساتذة.	16	17	4,0625	1,18145	مرتفع
03	يتابع الأستاذ المستجدات على الساحة العلمية	16	5	3,875	0,7188	مرتفع
04	تحرص الإدارة على الاهتمام ببرامج التكوين الخارجي.	16	15	3,625	0,88506	مرتفع
05	يملك أعضاء الهيئة التدريسية اساليب التوجيه والإرشاد.	16	8	3,5625	0,72744	مرتفع
06	يمتلك أعضاء الهيئة التدريسية الخبرات التكنولوجية الحديثة في التدريس	16	6	3,1875	1,04682	متوسط
07	تعمل طرائق التدريس على تحقيق أهداف المحددة.	16	10	3,1875	1,16726	متوسط
08	تسعى الهيئة التدريسية إلى التجديد في اساليب التدريس.	16	24	3,125	1,25831	متوسط
09	يقيم أعضاء الهيئة التعليمية علاقات ودية مع الإدارية والطلاب.	16	1	3,125	1,25831	متوسط
10	يملك الأستاذ كفاية الإشراف على التدريبات التعليمية.	16	9	3,125	1,14746	متوسط
11	تكشف أساليب التقييم مقدار ما تم إنجازه.	16	12	3,125	1,36015	متوسط
12	تعمل الإدارة على توفير الوسائل التعليمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.	16	16	3,0625	1,23659	متوسط
13	يشارك الأستاذ في ديناميكية عملية النشاطات البيداغوجية والعلمية.	16	2	2,8125	1,32759	متوسط

تابع للجدول (30) يوضح ترتيب عبارات استبيان (02) معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة

14	يتم تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء البحوث.	16	9	2,75	1,34164	متوسط
15	يجرى تصميم برامج تدريبة للطلبة مصممة من قبل الهيئة التدريسية.	16	23	2,6875	1,13835	متوسط
16	تسمح الإدارة للأستاذ الجامعي من المشاركة في العمليات الإدارية.	16	13	2,625	1,14746	متوسط
17	تتماشى عملية التدريس مع المعايير الأدبية والمهنية والنوعية بعيدا عن الدعاية والإشاعة.	16	4	2,625	1,5	متوسط
18	هناك توثيق كامل للعملية التعليمية.	16	22	2,5	0,89443	متوسط
19	يحترم الطلاب التقييم من قبل الأستاذ.	16	11	2,4375	1,41274	منخفض
20	هناك دورات متخصصة لتحسين أداء الهيئة التدريسية.	16	18	2,375	1,0247	منخفض
21	تضع الإدارة معايير واضحة لتقويم جودة مخرجات الهيئة التدريسية.	16	19	2,375	1,20416	منخفض
22	تستخدم الإدارة نماذج خاصة بالتدريس لتقييم أدائهم.	16	20	2,375	1,14746	منخفض
23	يشارك الأستاذ الجامعي في عملية اتخاذ القرار على مستوى الكلية.	16	14	2,1875	1,10868	منخفض
24	شبكة الأنترنت كافية لخدمة أعضاء الهيئة التدريسية.	16	7	1,9375	1,12361	منخفض

المصدر: مخرجات برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الباحثة

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (25) أنّ المتوسطات الحسابية لتصّورات المبحوثين حول علاقة معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي، قد جاء مستوى دراجات فقراتها لتصور أفراد مجتمع الدراسة مرتفعة، وذلك حسب تسلسل ترتيب أهميتها من(03،17،05،15،08)،باستثناءالفقرات(6،10،24،01،09،12،16،02،09،23،13، 04،22)حيث كانت تصوراتهم بمستوى منخفض. أما العبارات(11،18،19،20،14،07) كانت بمستوى منخفض.

كما يتضح في الجدول أن العبارة (03)التي تنص على"يعمل الأستاذ على التحسين المستمر لمعارفه وطريقة تدريسه" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,125) وانحراف معياري يقدر ب(0,7188)؛ واحتلت العبارة (17) المرتبة الثانية التي تنص على"يؤثر عدم توفر الوسائل التعليمية على أداء الأساتذة" بمتوسط حسابي يقدر (4,06)وانحراف معياري قدر ب (1,81)؛ واحتلت العبارة (05) المرتبة الثالثة التي تنص على"يتابع الأستاذ المستجدات على الساحة العلمية"بمتوسط حسابي(3,875)وانحراف معياري (0.17188)؛ تليها عبارة"تحرص الإدارة على الإهتمام ببرامج التكوين الخارجي" بمتوسط حسابي يقدر(6,625)وانحراف معياري(0,885)؛ تليها عبارة"يملك الأستاذ كفاية الإشراف على التدريبات التعليمية" بمتوسط حسابي(3,562)وانحراف معياري (0,727)؛ تليها عبارة"يملك أعضاء الهيئة التدريسية الخبرات التكنولوجية الحديثة في التدريس"بمتوسط حسابي (3,18)وانحراف معياري(1,04)؛ تليها عبارة "تعمل أساليب التدريس على تحقيق الأهداف المحددة" بمتوسط حسابي قدرب(3,18)وتمحراف معياري قدر ب(1,16)؛ ثم عبارة"تسعى الهيئة التدريسية إلى التجديد في أساليب التدريس"بمتوسط حسابي (3,125)وانحراف معياري(1,25)؛ ثم عبارة "يقيم أعضاء الهيئة التعليمية علاقات ودية مع الإدارة والطلاب"بمتوسط حسابي(3,25) وانحراف معياري(1,25)؛ تليها عبارة"يملك أعضاء الهيئة التدريسية أساليب التوجيه والإرشاد" بمتوسط حسابي (3,125)وانحراف معياري (1,16)؛ ثم تليها عبارة "تكشف أساليب التقييم مقدار ماتم انجازه" بمتوسط حسابي قدر(3,125) وانحراف معياري(1,36)؛ ثم تليها عبارة"تعمل الإدارة على توفير الوسائل التعليمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس" بمتوسط حسابي(3,06) وانحراف معياري(1,23)؛ ثم تليها"يشارك الأستاذ في دينالميكية عملية النشاطات البيداغوجية والعلمية"بمتوسط حسابي (2,81) وانحراف معياري(1,32)؛ تليها عبارة"يتم تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية عل اجراء البحوث"بمتوسط حسابي(2,75) وانحراف معياري(1,34)؛ ثم تليها عبارة"يجري تصميم برامج التدريب ببطلبة مصممة من قبل الهيئة التدريسية" بمتوسط حسابي(2,68)وانحراف معياري(1,13)" تليها عبارة"تسمح الادارة للاستاذ من المشاركة في العمليات الادارية" بمتوسط حسابي قدر (2,68) وانحراف معياري(1,13)؛ ثم عبارة"تتماشى عملية التدرس مع المعايير الأدبية والمهنية والنوعية بعيدا عن الدعاية والإشاعة " بمتوسط حسابي(2,625) وانحراف معياري قدر ب(1,5)؛ ثم"هناك توثيق كاما للعملية التعليمية" بمتوسط حسابي(2,5) وانحراف

معياري(0,89)؛ ثم تليها"يحترم الطلبة التقييم من قبل الأستاذ" بمتوسط حسابي(2,43) وانحراف معياري(1,41)؛ ثم عبارة" هناك درات متخصصة لتحسين أداء الهيئة التدريسية" بمتوسط حسابي(2,37) وانحراف معياري(1,02)؛ ثم تليها عبارة "تضع الإدارة معايير واضحة لتقويم جودة مخرجات الهيئة التدريسية" بمتوسط حسابي(2,37) وانحراف معياري (1,20)؛ تليها "ستخدم الإدارة نماذج خاصة بالتدلريس لقياس أدائهم" بمتوسط حسابي(2,37)وانحراف معياري(1,14)؛ ثم عبارة"يشارك الأستاذ الجامعي في عملية اتخاذ القرار على مستوى الكلية" بمتوسط حسابي (2,18) وانحراف معياري(1,10)ثم تليها عبارة "شبكة الأنترنت كافية لخدمة أعضاء الهيئة التدريسية" بمتوسط حسابي (1,93) وانحراف معياري(1,12).

ومنه نستنتج من خلال تصورات المبحوثين من خلال محوري جودة أعضاء الهيئة التدريسية ومدى ارتباطها بسياسة التعليم العالي أن الأستاذ الجامعي يسعى إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة من خلال تحسينه المستمر لمعارفه وطرق تدريسه حيث أنه يملك بذلك القدرات التي تجعله يقوم ببلورة المنتج التعليمي.

لكن على مستوى سياسة التعليم في البيئة الداخلية المحيطة به على مستوى الجامعة هنالك انعدام لمبدأ مشاركة الأستاذ في العمليات الإدارية إلا إذا كان إداريا الخاصة بإنشاء دورات تدريبية للطلاب وكذا تصميمها إضافة إلى عدم توفر التجهيزات الأساسية التي تساهم في تجويد كل المحاور المحيطة بالهيئة التدريسية .

المطلب الثالث: اختيلر الفرضية الرئيسية الثالثة ومناقشاها:

3.الفرضية الرئيسية الثالثة:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي** حسب تصورات المبحوثين من الهيئة التدريسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (الجنس، السن، المركز الوظيفي، الخبرة).

2 . 1 . الفرضيات الفرعية الثانية: وتضم ستة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير الجنس في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

الجدول رقم (31) يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغيرالجنس

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
معايير الحودة	داخل المجموعات	25,35	1	25,35	0,682	غير دال,423
	مابين المجموعات	520,4	14	37,171	عند 0,05	
	الكلي	545,75	15			
سياسة التعليم العالي	داخل المجموعات	0,6	1	0,6	0,018	غير دال,895
	مابين المجموعات	466,4	14	33,314	عند 0,05	
	الكلي	467	15			

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت **(0,682)** بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **معايير جودة هيئة التدريس**، أما بالنسبة لاستبيان **سياسة التعليم العالي (0,018)** نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأنه **لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير الجنس**

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير السن في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

الجدول رقم (32) يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغيرالسن						
مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
معايير الحودة	داخل المجموعات	274,25	10	27,425	0,505	غير دال,833
	مابين المجموعات	271,5	5	54,3	عند0,05	
	الكلي	545,75	15			
سياسة التعليم العالي	مابين المجموعات	371,5	10	37,15	1,945	غير دال,240
		95,5	5	19,1	عند0,05	
	الكلي	467	15			

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت **(0,505)** بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **معايير جودة هيئة التدريس**، أما بالنسبة لاستبيان **سياسة التعليم العالي (1,945)** نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأنه **لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير السن.**

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير كلية العلوم التطبيقية في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

الجدول رقم (33) يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير الكلية العلوم التطبيقية.

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
معايير الحودة	داخل المجموعات	0,75	1	0,75	0,019	غير دال,892
	مابين المجموعات	545	14	38,929	عند0,05	
	الكلي	545,75	15			
سياسة التعليم العالي	مابين المجموعات	5,333	1	5,333	0,162	غير دال,694
		461,667	14	32,976	عند0,05	
	الكلي	467	15			

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (0,019) بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **معايير جودة هيئة التدريس**، أما بالنسبة لاستبيان **سياسة التعليم العالي** (0,162) نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأنه **لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير كلية العلوم التطبيقية.**

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير كلية العلوم الإنسانية في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

الجدول رقم (34) يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير كلية العلوم الانسانية

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
معايير الحودة	داخل المجموعات	0,75	1	0,75	0,019	غير دال0,892
	مابين المجموعات	545	14	38,929	عند0,05	
	الكلي	545,75	15			
سياسة التعليم العالي	مابين المجموعات	5,333	1	5,333	0,162	غير دال0,694
		461,667	14	32,976	عند0,05	
	الكلي	467	15			

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت (0,892) بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **معايير جودة هيئة التدريس،** أما بالنسبة لاستبيان **سياسة التعليم العالي** (0,694) نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأنه **لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير كلية العلوم الانسانية.**

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد فروق معنوية تبعا لمتغير الوظيفة الحالية في كل من **معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي.**

الجدول رقم (35) يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية

درجات الأفراد	الجنس	(F)	مستوى الدلالة
معايير هيئة جودة هيئة التدريس	استاذ	1,998	0,179
	استاذ اداري		غير دال
سياسة التعليم العالي	استاذ	0,876	0,365
	استاذ ادالري		غير دال

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان بواسطة برنامج الرزم الإحصائية النسخة 21.0 من إنجاز الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي" بلغت **(1,998)** بالنسبة لأفراد عينة الدراسة على استبيان **معايير جودة هيئة التدريس،** أما بالنسبة لاستبيان **سياسة التعليم العالي (0,876)** نلاحظ أن القيمة الأولى دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، أما الثانية فهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول بأنه **لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية.**

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بدراسة العلاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة في جامعة محمد بوضياف المسيلة حيث وزعت الاستمارة على عينة مختارة وزعت على عمداء ورؤساء أقسام ومخابر ونوابهم في جامعة محمد بوضياف المسيلة.

حيث حاولنا في هذا الفصل بابراز أهم حيثيات التي تتضمنها المناقشة المنهجية للدراسة كما تم تحيد ادوات الدراسة المستخدمة في موضوع البحث ثم تم الاجابة عن مختلف التساؤلات وكذا فرضيات الدراسة المستمدة من الاشكالية.

كما تم الاعتماد على استبيانين الاول موجه للادارة العليا في الجامعة والثاني موجهة لأعضاء الهيئة التدريسية بالاضافة الى المقابلة والملاحظة كأدوات مساعدة على التحليل.

وتوضلنا من خلالها على اثبات الفرضيات الخاصة بالشق الميداني على حسب ترتيبها على مستويين كالآتي في الاستبيان الاول:

الفرضية الرئيسية:توجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسات الإدارة العليا في مؤسسات التعليم العالي.

الفرضية الفرعية الاولى :يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين وممارسة الإدارة العليا حسب تصورات المبحوثين من الإدارة العليا ورؤساء المخابر من كليات جامعة المسيلة.

الفرضية الفرعية الثانية:يوجد علاقة ارتباطية بين سياسة التعليم العالي ومعايير جودة هيئة التدريس حسب تصورات المبحوثين من أعضاء الهيئة التدريسة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة حسب تصورات المبحوثين من رؤساء ونواب الأقسام والهيئة التدريسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (السن، المركز الوظيفي، الخبرة).

الفرضية الرئيسة الثالثة :لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي حسب تصورات المبحوثين من الهيئة التدريسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة تبعا لمتغيرات (الجنس، السن، المركز الوظيفي، الخبرة).

هذا يعني أن هنالك علاقة بين سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة في جامعة محمد بوضياف المسيلة؛ حيث نخلص إلى أن ممارسات الادارة العليا في الجامعة تحاول تطبق هذا النظام في سياستها لكن يعتريها العديد من الصعوبات في التطبيق. وبغية تمكنها من ذلك ينبغي الاهتمام بمواردها البشرية خاصة الهيئة التدريسية ،إذ ينبغي ادراجهم في دورات تدريبية إلزامية في نظم المعلومات لإنشاء فضاء رقمي للتعلم والتواصل مع الجامعات الرائدة.

خاتمة

يمثل التعليم العالي اعلى مستويات التعليم حيث أنه يأخذ اهمية كبيرة في المجتمعات حيث أن الدراسات والبحوث التي اقيمت على مستوى قطاع التعليم العالي أثبتت أن هذه الأخيرة لها دور مهم على المستوى الفردي والكلي، ومع تزايد الادراك على ان الفرد يجب أن يهيئ من أجل مواجهة التغيرات التي أفرزها المجتمع الداخلي والخارجي .لذلك أصبح على لزاما على الدول أن تولى أهمية كبيرة لسياسة التعليم في مؤسسات التعليم العالي؛ كما أنه يؤدي بالنتيجة إلى تجويد المنتج التعليمي من خلال إيجاد العلاقة بين سياسة التعليم العالي و الجودة الشاملة على مستوى الجامعات،وقد توصلنا إلى الاجابة على الاشكال المطروح عن مدى ارتباطية كلا المتغيرين(سياسة التعليم العالي،الجودة الشاملة)؛ من خلال جانبين:

أولا: من خلال طرح الجانب نجد أن الباحثين متفقون على العلاقة بين سياسة التعليم العالي و الجودة الشاملة من خلال الدراسة المفاهمية لكل منهما.

ثانيا: كما أن الممارسة على أرض الواقع تؤكد على العلاقة الموجودة بين سياسة التعليم العالي ومعايير ومتطلبات الجودة الشاملة، حيث سيتم التطرق إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والميدانية:

الدراسة النظرية:

نتائج الفرضية الرئيسية :

أ. تعد لسياسة التعليم العالي من أهم المواضيع على مستوى الساحة العلمية والعملية؛ حيث تعتبر جزءا مهما من السياسات العامة في الدول، التي تتضمن مجموعة من الأطر المفاهمية والمنهجية والتحليلية المتكاملة فيما بينها كما ترتبط الجودة الشاملة بسياسة التعليم العالي باعتبار أن الجودة الشاملة تعتبر استراتيجية حديثة تم تطبيقها وفق رؤى تخطيطية دقيقة، مما يضمن سياسة تعليمية جامعية وفق متطلبات ومعايير الجودة الشاملة.

ب. أن سياسة التعليم العالي ذات طبيعة مركبة تتفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية و تؤثر وتتأثر مما يجلها تتكيف مع متطلبات الجودة الشاملة في عصرنا الحالي.**وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الاولى.**

ج. عمدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى وضع مبادئ تم وفقها بناء نموذج التعليم العالي كمنطلق اساسي يتكيف مع الواقع المعاش والمستجدات المحتملة من خلال منظومة قانونية التي تظهر من خلال الجان الخاصة بتصميم الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية تبني معايير الجودة الشاملة قصد تحسين المنتج التعليمي وبناء سياسة تعليمية جامعية فعالة.**وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الثانية.**

الدراسة الميدانية:

نتائج الفرضية الرئيسية:

لقد حاولنا من خلال الدراسة الميدانية إبراز أهم العناصر التي تتضمنها الإجراءات التطبيقية بدءا بالدراسة الاستطلاعية، تلا ذلك عرض المناقشة المنهجية للدراسة الميدانية، والتي عن طريقها تم تحديد أهم المناهج و المقاربات المستند عليها لتمكيننا من الإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها، وكذا محاولة إثبات أو نفي فرضياتها المنبثة من مضمون إشكالية موضوع البحث.

والهدف من خلال ذلك هو محاولة ايجاد العلاقة بين المتغير التابع "الجودة الشاملة" والمتغير المستقل وهو"سياسة التعليم العالي"؛ على مستوى جامعة محمد بوضياف المسيلة بالإضافة لمحاولة إثبات فرضيات البحث المتعلقة بعلاقة سياسة التعليم العالي و المحاور المعتمدة في اطار الدراسة (ممارسات الادارة العليا،الجودة وسياسة التعليم العالي،وجودة هيئة التدريس،سياسة التعليم العالي)؛ ومدى تطبيق هذه الدراسة على مستوى هياكل جامعة محمد بوضياف المسيلة.

لذلك اقترنت دراستنا بالأدوات الإحصائية، والمتمثلة في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية .SPSS version 21. وهذا بغية تفسير العلاقات القائمة بين المفردات المبحوثة قصد كشف العوامل المتحكمة فيها، كل الأدوات المنهجية ارتبطت بحدود الإشكال من حيث المجال المكاني والزماني وتحديد مجتمع البحث.

تم التوصل في الدراسة الميدانية فعالية ممارسات الادارة العليا ويظهر ذلك من خلال الهيكل التنظيمي وما يبرر انطلاق استحداث خلية ضمان الجودة في الهيكل التنظيمي للجامعة، وعليه نخلص إلى مجموعة من النتائج في الجانب الميداني:

1) تؤكد الجامعة على أن سياسة التعليم العالي فيها تشجع الطلبة والهيئة التدريسية على المشاركة في التظاهرات الثقافية؛ كما أن الجامعة تعمل على ربط هيكلها التنظيمي مع المستجدات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي وذلك انطلاقا من معايير الجودة الشاملة التي تؤخذ في الأساس في عملية صياغة سياسة التعليم العالي وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية على المستوى الدال عند مستوى الدلالة ألفا(0.05).**هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الاولى للشق الميداني**؛ الارتباط بين ممارسات الادارة العليا وسياسة التعليم العالي وارتباطه بنظام الجودة الشاملة .

2) تعتبر المشاركة في عملية صنع سياسة التعليم العالي عنصرا مهما في جعلها أكثر فعالية لكن هنالك انحرافات عديدة تواجهها الهيئة التدريسية في الوسط الجامعي وهذا على غرار عدم اشراكه في العملية الادارية من ناحية المناهج التي يتم تدريسها، اضافة الى ضعف التجهيزات المساعدة في عملية التعليم وعليه **تنفى الفرضية الثانية** الخاصة بالشق الميداني على المستوى الدلالة ألفا(0.05) حيث أنها غير دالة احصائيا.

نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة:

- ❖ توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير السن(**55 فأكثر**).
- ❖ لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير الدراسة.
- ❖ لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$ بين أفراد عينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير الجنس.
- ❖ لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أفراد لعينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير السن.
- ❖ بأنه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين أفراد العينة الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير كلية العلوم التطبيقية.
- ❖ بأنه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)الدراسة في محوري الاستبانة تبعا لمتغير كلية العلوم الانسانية.
- ❖ بأنه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في محوري الاستبانة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية.

التوصيات:

- ❖ العمل بمعايير الجودة الشاملة في مؤسسات العليم العالي مما يعزز المرتبة التنافسية للجامعة ضمن بيئتها الداخلية او الخارجية.
- ❖ الحرص على تقديم الحوافز بكل أشكالها وكذا تقدير مجهود اعضاء الهيئة التدريسية ومحاولة الربط بين الادارة العليا كمحور أول في استشارته حول السياسة التعليمية.
- ❖ دعم البحوث العلمية على مستوى كل القطاعات عامة وقطاع التعليم العالي خاصة.

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان قبل التعديل

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص إدارة وحكامة محلية

استبيان مقدم لعمداء ورؤساء الأقسام ونوابهم ورؤساء المخابر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها:**"سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالجودة الشاملة -دراسة تطبيقية لمقر رئاسة جامعة محمد بوضياف المسيلة 2012-2018 "** كمطلب تكميلي للحصول على درجة الماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية بجامعة محمد بوضياف المسيلة .

نرجو تفضلكم بالإجابة على هذه الإستبانة بكل صدق وموضوعية ،وذلك بوضع إشارة × في المربع الذي ترونه مناسبا علما أن إجاباتكم لها الفضل في إثراء موضوع الدراسة،كما أن المعلومات التي ستدلونها ستكون بسرية كاملة،وستستخدم ضمن أغراض علمية .

شكرا على حسن تعاونكم.

إعداد الطالبة :

سامية فلتان

إشراف الأستاذة:

فوزية شرقي

السنة الجامعية :2017-201

تابع الملحق رقم 01: الاستبيان قبل التعديل

المحور الأول : البيانات الشخصية

- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- المركز الوظيفي الحالي :.....
- الدرجة العلمية : دكتوراه ☐ ماجيستار ☐ ماستر ☐
- العمر : أقل من 30 سنة ☐ 30 أقل من 35 سنة ☐ 35 أقل من 40 سنة ☐

40 سنة أقل من 45 سنة ☐ 4 سنة أُقل من 50 سنة ☐ 5 سنة أقل من 55 سنة ☐

55 سنة فما أكثر ☐

- الخبرة في العمل الجامعي : أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى 10 سنوات ☐ ن 10 إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافقة بشدة
المحور الأول: ممارسات الإدارة العليا						
01	**تعمل إدارة الجامعة على تقويم أداء الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلبة .**					
02	**تتبنى الجامعة برامج وخطط تعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة**					
03	**تطلب إدارة الجامعة من كل كلية تقديم خطط شاملة للمدة القادمة.**					
04	**تعمل الجامعة على أن يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة .**					
05	**تعمل الجامعة على ترتيب أولويات في ظل متطلبات المنافسة .**					
06	**تستعمل الجامعة التجهيزات اللازمة لعملية التعليم العالي .**					
07	**تجري جامعة المسيلة عملية التخطيط لسياسة التعليم التي تلبي متطلبا السوق .**					

08	تشجع الجامعة على الإبداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية					
المحورالثاني: جودة سياسة التعليم العالي						
01	تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي .					
02	تأخذ الإدارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي.					
03	توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي.					
04	يوجد انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .					
05	يوجد انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة.					
06	يرتبط تحسين مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي.					
07	تعمل الجامعة على تقديم برامج تعليمية بجودة عالية للطلبة.					
08	تعمل الجامعة على توفير وسائل التكنولوجيا للطلبة والهيئة التدريسية .					

الملحق (02): الاستبيان بالصورة النهائية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص إدارة وحكامة محلية

استبيان مقدم لعمداء ورؤساء الأقسام ونوابهم ورؤساء المخابر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها:**"سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالجودة الشاملة -دراسة ميدانية لجامعة محمد بوضياف المسيلة 2012-2018 "** كمطلب تكميلي للحصول على درجة الماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية بجامعة محمد بوضياف المسيلة .

نرجو تفضلكم بالإجابة على هذه الإستبانة بكل صدق وموضوعية ،وذلك بوضع إشارة × في المربع الذي ترونه مناسبا علما أن إجاباتكم لها الفضل في إثراء موضوع الدراسة،كما أن المعلومات التي ستدلونها ستكون بسرية كاملة،وستستخدم ضمن أغراض علمية .

شكرا على حسن تعاونكم.

إعداد الطالبة :

سامية فلتان

إشراف الدكتورة:

فوزية شرقي

السنة الجامعية :2017-2018

تابع الملحق (02): الاستبيان بالصورة النهائية

المحور الأول : البيانات الشخصية

- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- المركز الوظيفي الحالي :.....
- الدرجة العلمية : دكتوراه ☐ ماجيستار ☐ ماستر ☐
- العمر : أقل من 30 سنة ☐ 30 أقل من 35 سنة ☐ 35 أقل من 40 سنة ☐

40 سنة أقل من 45 سنة ☐ 45 سنة أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة أقل من 55 سنة ☐

55 سنة فما أكثر ☐

- الخبرة في العمل الجامعي : أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافقة بشدة
	المحور الأول: ممارسات الإدارة العليا					
01	**تعمل إدارة الجامعة على تقويم أداء الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلبة .**					
02	**تتبنى الجامعة برامج وخطط تعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة**					
03	**تطلب إدارة الجامعة من كل كلية تقديم خطط شاملة للمدة القادمة.**					
04	**تعمل الجامعة على أن يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة .**					
05	**تعمل الجامعة على ترتيب أولويات في ظل متطلبات المنافسة .**					
06	**تستعمل الجامعة التجهيزات اللازمة لعملية التعليم العالي .**					
07	**تجري جامعة المسيلة عملية التخطيط لسياسة التعليم التي تلبي متطلبا السوق .**					

08	تشجع الجامعة على الإبداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية					
المحورالثاني: جودة سياسة التعليم العالي						
09	تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي .					
10	تأخذ الإدارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي.					
11	توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي.					
12	هناك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .					
13	هناك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة.					
14	يرتبط تحسين مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي.					
15	تعمل الجامعة على تقديم برامج تعليمية بجودة عالية للطلبة.					
16	تعمل الجامعة على توفير وسائل التكنولوجيا للطلبة والهيئة التدريسية .					

الملحق رقم (03)

محكمو الاستبيان

ترتيب	الاسم	التخصص	الجامعة
1.	د/ فوزية شرقي	العلوم السياسية والعلاقات الدولية.	المسيلة
2.	د/ عمور عمر	علوم الانسانية والاجتماعية.	المسيلة
3.	د/ بن يمينة السعيد	علم الاجتماع.	المسيلة

الملحق رقم (4)

ثبات وصدق أدوات الدراسة

[Ensemble_de_données1] C:\Users\MAISON XP\Desktop\samia\Base de données Samia.sav

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
تعمل إدارة الجامعة على تقويم أداء الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلبة.	53,1000	48,964	,254	,553	,707
تتبنى الجامعة برامج وخطط تعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة	52,5500	47,997	,291	,686	,703
تطلب إدارة الجامعة من كل كلية تقديم خططشاملة للمدة القادمة.	52,6000	44,246	,495	,540	,676
تعمل الجامعة على أن يكون هيكلها مرنا لاستيعاب المتغيرات المحتملة.	51,8500	49,977	,375	,455	,698
تعمل الجامعة على ترتيب أولويات في ظل متطلبات المنافسة.	52,5250	45,076	,556	,728	,672
تستعمل الجامعة التجهيزات اللازمة لعملية التعليم العالي.	52,4000	44,913	,543	,634	,673
تجري جامعة المسيلة عملية التخطيط لسياسة التعليم التي تلبي متطلبا السوق.	52,7250	43,435	,593	,684	,664
تشجع الجامعة على الإبداع من خلال المشاركة في التظاهرات الثقافية والعلمية	51,6500	50,746	,233	,805	,708
تمارس الجامعة معايير ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي.	51,8750	50,625	,322	,609	,702
تأخذ الإدارة العليا للجامعة متغير الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي.	51,8500	49,721	,358	,684	,698
توجد رقابة على مدى تنفيذ سياسة التعليم العالي.	52,2250	51,615	,195	,379	,711
هناك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.	52,5000	51,436	,075	,839	,731
هناك انعدام للموائمة مع سياسة التعليم العالي ومتطلبات الجودة الشاملة.	52,4500	54,356	-,075	,838	,743
يرتبط تحسين مرتبة التعليم العالي على ضمان جودة سياسة التعليم العالي.	51,5750	54,097	-,032	,657	,729
تعمل الجامعة على تقديم برامج تعليمية بجودة عالية للطلبة.	52,7750	47,615	,400	,712	,691
تعمل الجامعة على توفير وسائل التكنولوجيا للطلبة والهيئة التدريسية.	52,**7250**	44,820	,436	,792	,684

تابع الملحق رقم (4)

ثبات ومصداقية الاستبيان

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,449	,510	8

Alpha de Cronbach

م	المحور	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
1	.. ممارسات الإدارة العليا	8	,756	0,869
2	الجودة وسياسة التعليم العالي	8	,449	0,670
	اجمـــــــالي	16	,714	0,844

Alpha de Cronbach

Avertissements

Aucune mesure d'association n'est calculée pour le tableau croisé de المركز * الجنس. Une variable au moins est une constante dans chacun des tableaux d'ordre 2 sur lesquels les mesures d'association sont calculées.

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
المركز * الجنس	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%

الملحق رقم (05)

يمثل معامل الارتباط لمحاور الاستبيان رقم (01)

الارتباط					
			المركز	ممارسة الإدارة العليا	سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة
Rho de Spearman	المركز	معامل الإرتباط	1,000	-,458**	-,418**
		(للطرفين) .الدلالة	.	,003	,007
		حجم العينة	40	40	40
معامل الارتباط (سبيرمان)	ممارسة الإدارة العليا	معامل الإرتباط	-,458**	1,000	,239
		(للطرفين) .الدلالة	,003	.	,137
		حجم العينة	40	40	40
	سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة	معامل الإرتباط	-,418**	,239	1,000
		(للطرفين) .الدلالة	,007	,137	.
		حجم العينة	40	40	40

Corrélations

		ممارسة الإدارة العليا	سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة
ممارسة الإدارة العليا	Corrélation de Pearson	1	,305*
	Sig. (unilatérale)		,028
	N	40	40
سياسة التعليم العالي ونظام الجودة	Corrélation de Pearson	,305*	1
	Sig. (unilatérale)	,028	
	N	40	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (unilatéral).

الملحق رقم(06)

الاستبيان رقم (02)الخاص بالهيئة التدريسية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص إدارة وحكامة محلية

إستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها:**"سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالجودة الشاملة ـ دراسة ميدانية لجامعة محمد بوضياف المسيلة 2012-2018 "** كمطلب تكميلي للحصول على درجة الماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية بجامعة محمد بوضياف المسيلة .

نرجو تفضلكم بالإجابة على هذه الإستبانة بكل صدق وموضوعية ،وذلك بوضع إشارة × في المربع الذي ترونه مناسبا علما أن إجاباتكم لها الفضل في إثراء موضوع الدراسة،كما أن المعلومات التي ستدلونها ستكون بسرية كاملة،وستستخدم ضمن أغراض علمية .

شكرا على حسن تعاونكم.

إعداد الطالبة :

سامية فلتان

إشراف الدكتورة:

فوزية شرقي

السنة الجامعية :2017-2018

تابع الملحق رقم(06)

المحور الأول : البيانات الشخصية:

1) الجنس : ذكر ( ) انثى ( )

2) العمر : ( )

3) الدرجة العلمية : دكتوراه ( ) ماجيستار ( )

4) الكلية : علوم تطبيقة ( ) علوم إنسانية ( )

5) الخبرة المهنية : أقل من 05 سنوات ( ) من 06 سنوات إلى 10سنوات ( )
من 11 سنة إلى 20 سنة ( ) أكثر من 21 سنة ( )

6) الوظيفة الحالية : أستاذ ( ) أستاذ ومسؤول إداري ( )

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافقة بشدة
	المحور الاول :معايير جودة هيئة التدريس.					
01	**يقيم أعضاء الهيئة التعليمية علاقات ودية مع الإدارة والطلاب .**					
02	**يشارك الأستاذ في ديناميكية عملية النشاطات البيداغوجية والعلمية.**					
03	**يعمل الأستاذ على التحسين المستمر لمعارفه وطريقة تدريسه.**					
04	**تتماشى عملية التدريس مع المعايير الأدبية والمهنية والنوعية بعيدا عن الدعاية والإشاعة.**					
05	**يتابع الأستاذ المستجدات على الساحة العلمية**					
06	**يمتلك أعضاء الهيئة التدريسية الخبرات التكنولوجية الحديثة في التدريس**					
07	**شبكة الأنترنت كافية لخدمة أعضاء الهيئة التدريسية .**					

08	يملك الأستاذ كفاية الإشراف على التدريبات التعليمية.					
09	يملك أعضاء الهيئة التدريسية اساليب التوجيه والإرشاد.					
10	تعمل طرائق التدريس على تحقيق أهداف المحددة.					
11	يحترم الطلاب التقييم من قبل الأستاذ.					
12	تكشف أساليب التقييم مقدار ما تم إنجازه.					
	المحور الثاني:سياسة التعليم العالي					
13	تسمح الإدارة للأستاذ الجامعي من المشاركة في العمليات الإدارية.					
14	يشارك الأستاذ الجامعي في عملية اتخاذ القرار على مستوى الكلية.					
15	تحرص الإدارة على الاهتمام ببرامج التكوين الخارجي.					
16	تعمل الإدارة على توفير الوسائل التعليمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.					
17	يؤثر عدم توفر الوسائل التعليمية على أداء الأساتذة .					
18	هناك دورات متخصصة لتحسين أداء الهيئة التدريسية .					
19	تضع الإدارة معايير واضحة لتقويم جودة مخرجات الهيئة التدريسية .					
20	تستخدم الإدارة نماذج خاصة بالتدريس لتقييم أدائهم.					
21	يتم تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء البحوث.					
22	هناك توثيق كامل لعملية التعليمية.					
23	يجرى تصميم برامج تدريبية للطلبة مصممة من قبل الهيئة التدريسية.					
24	تسعى الهيئة التدريسية إلى التجديد في اساليب التدريس .					

الملحق رقم (07)

ثبات وصدق الاستبيان

[Ensemble_de_données1] C:\Users\MAISON XP\Desktop\samia\Base de données Samia.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=lعاج م معاج 2معاج 3معاج 4معاج 5معاج 6معاج 7معاج 8معاج 9معاج
معاج 10معاج 11معاج 12سج 1سج 2سج 3سج 4سج 5سج 6سج 7سج 8سج 9سج 10سج 11سج 12سج
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA
  /STATISTICS=DESCRIPTIVE
  /SUMMARY=TOTAL.
```

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	16	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	16	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,670	**24**

Alpha de Cronbach

م	المحور	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
1	معايير الجودة	12	,610	0,781
2	الجودة وسياسة التعليم العالي	12	,546	0,738
	اجمـــــــالي	24	,670	0,818

تابع للملحق رقم(07)

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
يقيم أعضاء الهيئة التعليمية علاقات ودية مع الإدارية والطلاب.	67,7500	79,933	,299	,653
يشارك الأستاذ في ديناميكية عملية النشاطات البيداغوجية والعلمية.	68,0625	86,729	-,010	,686
يعمل الأستاذ على التحسين المستمر لمعارفه وطريقة تدريسه.	66,7500	84,333	,258	,660
تتماشى عملية التدريس مع المعايير الأدبية والمهنية والنوعية بعيدا عن الدعاية والإشاعة.	68,2500	73,533	,485	,628
يتابع الأستاذ المستجدات على الساحة العلمية	67,0000	80,800	,537	,643
يمتلك أعضاء الهيئة التدريسية الخبرات التكنولوجية الحديثة في التدريس	67,6875	81,963	,274	,656
شبكة الأنترنت كافية لخدمة أعضاء الهيئة التدريسية.	68,9375	93,129	-,283	,705
يملك الأستاذ كفاية الإشراف على التدريبات التعليمية.	67,7500	77,400	,472	,637
يملك أعضاء الهيئة التدريسية اساليب التوجيه والإرشاد.	67,3125	78,896	,683	,634
تعمل طرائق التدريس على تحقيق أهداف المحددة.	67,6875	76,763	,495	,634
يحترم الطلاب التقييم من قبل الأستاذ.	68,4375	76,263	,405	,640
تكشف أساليب التقييم مقدار ما تم إنجازه.	67,7500	91,800	-,207	,707
تسمح الإدارة للأستاذ الجامعي من المشاركة في العمليات الإدارية.	68,2500	82,333	,221	,661
يشارك الأستاذ الجامعي في عملية اتخاذ القرار على مستوى الكلية.	68,6875	86,763	,013	,680
تحرص الإدارة على الاهتمام ببرامج التكوين الخارجي.	67,2500	85,933	,093	,671
تعمل الإدارة على توفير الوسائل التعليمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.	67,8125	78,563	,372	,645
يؤثر عدم توفر الوسائل التعليمية على أداء الأساتذة.	66,8125	79,763	,336	,650
هناك دورات متخصصة لتحسين أداء الهيئة التدريسية.	68,5000	88,800	-,083	,686
تضع الإدارة معايير واضحة لتقويم جودة مخرجات الهيئة التدريسية.	68,5000	76,800	,474	,635
تستخدم الإدارة نماذج خاصة بالتدريس لتقييم أدائهم.	68,5000	89,600	-,123	,692
يتم تحفيز أعضاء الهيئة التدريسية على إجراء البحوث.	68,1250	87,183	-,029	,688
هناك توثيق كامل للعملية التعليمية.	68,3750	82,383	,312	,655
يجرى تصميم برامج تدريبة للطلبة مصممة من قبل الهيئة التدريسية.	68,1875	80,829	,299	,654
تسعى الهيئة التدريسية إلى التجديد في اساليب التدريس.	67,7500	72,600	,656	,613

Statistiques de total des éléments

قائمة المراجع:

الموسوعات والمعاجم :

الموسوعات:

1- **الكيالي، عبد الوهاب؛** موسوعة السياسة.ج3،بيروت:المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،1981.

المعاجم:

1- إبن منظور، لسان العرب،القاهرة :دار المعارف، الجزء الأول، د.س.ن.

2- الفيروزي ،أباذي، القاموس المحيط .الجزءالأول،القاهرة:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1913.

3- بدوي، أحمد زكي ،معجم مصطلحات التربية والتعليم،القاهرة:دارالفكر العربي،1980.

4- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،القاهرة:مطابع الدار الهندسية، الجزء الأول، 1985.

الكتب:

1- إبراهيم، مروان عبد المجيد،**أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،** عمان:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،.2000

2- أشتي، شوكت، **السياسة تطور المعنى وتعدد المقاربات،** بيروت:دار أبعاد،2007.

3- أنجرس،موريس ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية:تدريبات علمية،** تر. بوزيد صحراوي وآخرون ومراجعة مصطفى ماضي،الجزائر:دار القصبة للنشر، 2004-2006.

4- بكر،عبد الجواد، **السياسة التعليمية وصنع القرار**،طنطا:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2003.

5- بوحوش، عمار والذنيبات،محمد محمود ، **مناهج البحث العلمـي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.
6- الترتوري، محمد عوض وأغادير، عرفات جويحان،**إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**،الأردن:دار المسيرة، 2006.
7- الجندلي،عبد الناصر،**تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**،ط3، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005.
8- حجيم الطائي، يوسف وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة :في التعليم العالي**، الطبعة الأولى، ، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع ،2008
9- الرفاعي، أحمد حسين ، **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1999.
10-شاكر مجيد، سوسن و الزيادات،محمد عواد، **الجودة في التعليم :دراسة تطبيقية**،ط01،عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع ،2008.
11-عامري، محمد عمر، **قضايا معاصرة في الإدارة التربوية**،الأردن :دار المعتز للنشر والتوزيع ،2017.
12-عبد الجواد،عمر ، بلعربي،عبد الحفيظ ، **مقدمة في الطرق الإحصائية**، الجزائر: دار النشر و التوزيع، 1999.
13- علي عطية ، محسن ، **الجودة الشاملة و المنهج** ، عمان:دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2008.
14-علي عطية، محسن، **الجودة الشاملة والجديد في التدريس**،عمان:دار صفاء للطباعة والنشر،2009.
15-محمد رشاد،عبد الناصر،**التعليم والتنمية الشاملة:دراسة في النموذج الكوري**،القاهرة:دارالفكر العربي،1997.
16-موسى، النبهان، **أساسيات القياس في العلوم السلوكية**، عمان : دار الشروق للنشر، 2004.
17- النجار، فريد راغب ، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة** ط02،القاهرة :ايتراك للنشر والتوزيع ،2002.

18-هاني بنى، مصطفى، **السياسة التعليمية والنظام السياسي**،عمان:دار جرير،2007.

الرسائل والمذكرات:

1- أسماء عميرة، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي –دراسة حالة جامعة جيجل**–.رسالة ماجيستير جامعة قسنطينة 02، منشورة، ، 2013/2012.

2- بن عبد المجيد بن عبد الحكيم حميد،عبد الحميد ،**مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى،2000.

3- بن غنيمة،محمدالسعيد، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012**. رسالة ماجيستار منشورة،جامعة مولود معمري تيزي وزو،سنة 2014-2015.

4- دخان، نور الدين، **تحليل سياسة التعليمية العامة –نموذج الجزائر**– .أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر –بن يوسف بن خدة –،2007.

5- الزاحي، سمية ،**مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر :دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة،عنابة،سكيكدة**.رسالة دكتوراه منشورة،جامعة قسنطينة2013،02-2014 .

6- شرقي، فوزية ، **إشكالية تسيير وتثمين الموارد البشرية على مستوى الإدارة المحلية الجزائرية دراسة حالة الإدارة العامة لمقر ولاية المسيلة: 2008 . 2014**". رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 03 ،غير منشورة، كلية العلوم السّياسية والعلاقات الدولية،**2015 ـ 2017**.

7- عمران،نزيهة ،**دور إصلاح سياسة ل م د LMD في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية**. رسالة دكتوراه منشورة،جامعة بسكر،2017/2016 .

8- فرد، حياة، **تقييم الساسة العامة التعليمية في الجزائر،2003-2013** . رسالة ماجيستار منشورة، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2015.

9- قادة، يزيد **واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية – دراسة تطبيقية على** متوسطات ولاية سعيدة-.رسالة ماجيستير منشورة ، جامعة أبي بكر القايد، 2011-2012.

10- مرادسي،حمزة، **دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**. رسالة ماجستير منشورة، باتنة، جامعة الحاج لخظر، 2010/2009.

11- نمور، نوال ، كفاءة_**أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي دارسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة**. رسالة ماجيستار منشورة،جامعة منتوري قسنطينة ،2011-2012.

المجلات والملتقيات:

1-بربري، محمد الأمين و بكحيل، عبد القادر، "أسس تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الخامس بعنوان:"رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة"، الجزائر،2011.

2-جابلونسكي، جوزيف، "ادارة الجودة الشاملة".**خلاصات كتيب المدير ورجل الأعمال**،العدد (06)،القاهرة ، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي ،1993.

3-الركيبي، عبد الله ،"التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية".**حوليات جامعة الجزائر**،عدد(01) ،1986-1987.

4-سيد،حياة وحداد،بختة ،"نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي مع عرض تجارب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بعض الجامعات الأخرى".**مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**،العدد(26) ، مارس 2016.

5-الصرايرة، خالد أحمد والعساف، ليلى، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق".**المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**،العدد(01)، المجلد الأول ،الأردن ،2008 .

6-عشيبة ،درويش فتحي، " الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري" .**مجلة اتحاد الجامعات العربية**،العدد (04)،عمان ،الأمانة العامة للجامعات العربية ،2000.

7-غلام، محمد ،"إصلاح التعليم العالي في الجزائر". **مجلة الإنسان**،.عدد (01)، 1983.

8-محمود، أحمد محمود وآخرون، معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ورقة عمل: مقدمة إلى مشروع الطرق العلمية إلى التعليم العالي، جامعة أسيوط، 2009.

9-الهويدي، عبد الباسط و قنوعة، عبد اللطيف ، "تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية".**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد (31 – 30) ، بسكرة، ماي 2013.

10- يعقوبي، خليفة، بوروية، أمحمد الحاج، "معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في الجزائر:وجهة نظر محور العملية التعليمية"، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي:"معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي"، مستغانم، جامعة عبد الحميد ابن باديس،29 –30 أكتوبر 2013.

<u>الوثائـــــق الحكومية</u>:

<u>I-النصوص التشريعية</u> :

أ- القوانين:

1- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون** رقم 99-05 المتضمن **القانون التوجيهي للتعليم العالي،الجريدة الرسمية** العدد 24، المؤرخ في 4 أفريل 1999.

<u>ب ـ المناشير:</u>

1- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،** المنشور الوزاري رقم 684 المؤرخ في 10 أفريل 1994للسيد وزير الداخلية "**حول المذكرة المنهجية لتحضير ميزانية التسيير للدولة لسنة 1994**".

د ـ المراسلات:

1- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة للاختصاص حول**" التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 1962- 2002، الجزائر".
2- **جامعة محمد بوضياف المسيلة**، مصلحة التخطيط والإحصاء، **وثيقة للاختصاص حول**" **الهيكل التنظيمي للمستخدمين - 2018** ".
3- **جامعة مؤته، مكتب ضمان الجودة**، وثيقة للاختصاص حول" **معايير ضبط الجودة**"، 2010.

2 ـ المراجـــــع باللغة الأجنبية:

الكتب باللغة الأجنبية

1- Harman, G. (1984) 'Conceptual and theoretical issues', in J. R. Hough (ed.) Educational Policy: London: Croom Helm,1983.
2- **Link David B Grand**, Websters new world Dictionary ,(New york :Mc graw Hill,2nd ,1984.
3- Manu Carricano et al. **Analyse de données avec SPSS**. 2ème Edition, Paris: Pearson Éducation France, 2010.
4- Paul S. Gray, Johns B. Williamson and all. **The Research Imagination: An introduction to qualitative and quantitative methods**,Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

5- 5 ـ مواقع الانترنيت:

[1] **UNESCO**, « Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur L'enseignement supérieur au XXIe siècle Vision et actions ». Rapport Final UNESCO : (Paris 5–9 octobre 1998), P1,

[{web :www.unesco.org.}.{http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001163/116345f.pdf}]. [Consulter : le 03-03-2018].

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	درجات مقياس ليكرت الخماسي	72
02	استمارة استقصاء ممارسات الإدارة العليا والجودة وسياسة التعليم العالي تبين عدد الفقرات وعنوان محاورها	73
03	يوضح ثبات استبيان رقم (01) عن طريق التناسق الداخلي	75
04	يوضح ثبات المحورالاول عن طريق ألفا كرونباخ التناسق الداخلي	75
05	يوضح ثبات استبيان (01) محور الجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي عن طريق التناسق الداخلي	76
06	يوضح صدق استبيان رقم (01)	76
07	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز.	77
08	يوضح توزيع اعينة الدراسة حسب متغير الجنس	78
09	يوضح توزيع العينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	79
10	يوضح توزيع العينة الدراسة حسب متغير الدرجة العمر	80
11	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والمركز.	81
12	يوضح توزيع عينة الدراسة سب متغيري الخبرة المركز.	82
13	يحدد معيار التفسير حسب المتوسط الحسابي	83
14	يوضح ترتيب عبارات استبيان ممارسات الادارة العليا والجودة الشاملة وسياسة التعليم العالي حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة	85
15	يوضح العلاقة بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسة الإدارة العليا	88
16	يوضح الارتباط بين سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة وممارسة الادارة العليا	90
17	يوضح العلاقة بين سياسة التعليم العالي ومعايير جودة هيئة التدريس حسب تصورات المبحوثين من أعضاء الهيئة التدريسة.	92
18	يوضح الفروق المعنوية بين أفراد عينة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير السن	94
19	يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير الخبرة	95
20	يوضح عناوين محاور استبيان الهيئة التدريسية	96
21	يوضح ثبات استبيان رقم (02) عن طريق التناسق الداخلي	97
22	يوضح ثبات المحور الأول معايير جودة هيئة التدريس عن طريق التناسق الداخلي	98
23	يوضح ثبات استبيان (01) محورسياسة التعليم العالي عن طريق التناسق الداخلي	98
24	يوضح صدق محاور استبيان رقم (02)	99
25	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس	100
26	يمثل توزيع عينة الدراسة سب متغير الدرجة العلمية	101

27	يمثل توزيع العينة حسب متغير الخبرة	101
28	يمثل توزيع العينة حسب متغيري الجنس والخبرة	102
29	يحدد معيار التفسير حسب المتوسط الحسابي	103
30	يوضح ترتيب عبارات استبيان (02) معايير جودة هيئة التدريس وسياسة التعليم العالي حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة	105
31	يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغيرالجنس	109
32	يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغيرالسن	110
33	يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير الكلية العلوم التطبيقية.	111
34	يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير كلية العلوم الانسانية	112
35	يوضح الفروق بين أفراد عينة الدراسة في كل من سياسة التعليم العالي ونظام الجودة الشاملة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية	113

فهرس الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمقر رئاسة جامعة محمد بوضياف	65
02	الاعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز	77
03	الاعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	78
04	الاعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	79
05	الاعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	80
06	الاعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس والمركز	81
07	الاعمدة البيانية توضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة والمركز	82
08	عبارات استبيان رقم(01)للإدارة العليا	86
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	100
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	101
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	102
12	توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والخبرة	102

ملخص

تهدف هذه الدراسة للبحث في علاقة سياسة التعليم العالي والجودة الشاملة في جامعة محمد بوضياف المسيلة، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبيانين من قبل الباحثة لتغطية أربع محاور تتعلق ممارسات الادارة العليا ومعايير جودة الهيئة التدريس، حيث تم التحقق من صدق وثبات الاستبيانين، تلا ذلك توزيعه على عينة البحث، والتي تم احتساب حجمها وحددت بـ (56) مستجوبا، موزعين على أساس هياكل الإدارة العليا لجامعة محمد بوضياف المسيلة؛ ولإجراء التحليل الإحصائي الضروري لهذه الدراسة، تم الاعتماد على النسب المئوية، المتوسطات، والانحراف المعياري، وغيرها من التقنيات عن طريق استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة 21.0 (SPSS Version 21.0). وكانت نتيجة الدراسة ترتبط سياسة التعليم العالي بنظام الجودة الشاملة مما يساعد بشكل كبير على تحسين نوعية مخرجات سياسة التعليم العالي في الجامعات. كما حاولنا في الدراسة الميدانية دراسة مدى ارتباط سياسة التعليم العالي بالجودة الشاملة بجامعة محمد بوضياف؛ حيث تم التوصل إلى أن الجودة الشاملة من أهم المعايير التي تبنى من خلالها سياسة التعليم المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: سياسة التعليم العالي،الجودة الشاملة، معايير جودة هيئة التدريس، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the relation between the higher education policy and the total quality of the University of Mohammed Boudiaf M'sila. To study this goal, we make two questionnaires were developed by the researcher to cover four axes related to the senior management practices and the quality standards of the teaching body. The research sample, whose size was calculated and determined by 56 respondents, is distributed on the basis of the top management structures of the University of Mohammed Boudiaf M'sila. To conduct the necessary statistical analysis for this study, the percentages, averages, standard deviation and other techniques were based on Using the Statistical Packages for Social Sciences Program (SPSS Version 21.0). The result of the study is Higher education policy is linked to the total quality system, which greatly helps to improve the quality of the outputs of higher education policy in universities.the result f this sutdy is In the field study, we also tried to study the extent to which the policy of higher education is linked to the overall quality of the University of Mohammed Boudiaf. It was found that the overall quality is one of the most important criteria through which the education policy this institution.

Key Word:Higher Education Policy, Total Quality, Quality Standards of Teaching Staff, University of Mohammed Boudiaf M'sila.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	1 – 12
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لسياسة التعليم العالي	13
تمهيد	14
المبحث الأول: مفهوم وخصائص سياسة التعليم العالي	15
المطلب الأول: مفهوم سياسة التعليم العالي	15
أولا: تعريف السياسة	16
ثانيا : تعريف التعليم العالي	18
ثالثا : تعريف سياسة التعليم العالي	20
المطلب الثاني: خصائص سياسة التعليم العالي	22
المبحث الثاني : أهمية وأهداف سياسة التعليم العالي	23
المطلب الأول: أهمية سياسة التعليم العالي	23
المطلب الثاني: أهداف سياسة التعليم العالي	25
المبحث الثالث: مقومات سياسة التعليم العالي	25
المطلب الأول: المقومات القومية والدولية	25
أولا: المقومات القومية	26
ثانيا المقومات الدولية لسياسة التعليم العالي	27
ثالثا : المقومات الأكاديمية لسياسة التعليم	28
المبحث الرابع: تطور سياسة التعليم العالي في الجزائر	28
المطلب الأول : الإرهاصات الأولى للتعليم العالي في الجزائر	28
أولا :التعليم التقليدي	29
ثانيا : التعليم في عهد الاستعمار	29
المطلب الأول: مرحلة الاستقلال	29
خلاصـــة الفصـــل	34

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للجودة الشاملة في التعليم العالي	35
تمهيد	36
المبحث الأول : مفهوم وخصائص الجودة الشاملة في التعليم العالي	37
المطلب الأول :مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي	37
أولا : مفهوم الجودة	38
ثانيا: تعريف الجودة الشاملة	39
ثالثا : مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي	41
المطلب الثاني: خصائص الجودة الشاملة في التعليم العالي	41
المبحث الثاني : دواعي ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي	42
المطلب الأول :دواعي تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي	44
المطلب الثاني : متطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي	45
المبحث الثالث: مبادئ ومراحل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي	45
المطلب الأول : مبادئ تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي	47
المطلب الثاني: مراحل تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي	47
أولا: نشر ثقافة الجودة الشاملة	48
ثانيا: تخطيط لتطبيق الجودة الشاملة	48
ثالثا :تحديد أهداف المؤسسة التعليمية	48
رابعا: التنظيم لتطبيق الجودة الشاملة	49
خامسا: تنفيذ نظام الجودة	49
سادسا : التقويم	50
المبحث الرابع: معايير وآليات ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي	50
المطلب الاول :معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي	50
اولا : معيار كروزبي	50
ثانيا : معيار التقويم الشامل	50
المطلب الثاني: آليات ضبط الجودة الشاملة في التعليم العالي	53
أولا: مفهوم ضبط الجودة	54

فهرس المحتويات

ثانيا: آليات ضبط الجودة	54
ثالثا : ضبط جودة التعليم	55
خلاصـــــة الفصـــل	56
الفصل الثالث : دراسة ميدانية على مستوى جامعة محمد بوضياف المسيلة	57
تمهيد	58
المبحث الأول : نبذة عن تطور تاريخي لجامعة محمد بوضياف المسيلة	59
المطلب الأول : التعريف بمكان الدراسة	59
المطلب الثاني : تحليل الهيكل التنظيمي للجامعة	59
أولا : رئاسة الجامعة	60
ثانيا : الأمانة العامة	62
ثالثا : الكليات والأقسام	63
رابعا : المكتبة المركزية	63
المبحث الثاني : عرض الإجراءات ومناقشة منهجية الدراسة الميدانية	65
أولا : الدراسة الإستطلاعية للدراسة	65
ثانيا : منهجية أدوات الدراسة الميدانية	66
ثالثا : تحديد حدود الدراسة الميدانية	66
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة	82
أولا : تحليل نتائج الدراسة	82
المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	87
المطلب الاول : اختبار الفرضية الرئيسية الأولى ومناقشتها	87
المطلب الثاني : اختبار الفرضية الرئيسية الثانية ومناقشتها	93
المطلب الثالث : اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة ومناقشتها	107
خلاصـــــة الفـــــصل	113
خاتمة	114
قائمة الملاحق	120

فهرس المحتويات

الملحق (01)	121
الملحق (02)	124
الملحق (03)	125
الملحق (04)	126
الملحق (05)	128
الملحق (06)	129
الملحق (07)	132
قائمة المراجع	134
فهرس الجداول	140
فهرس الاشكال	143
ملخص الدراسة	145
فهرس المحتويات	148